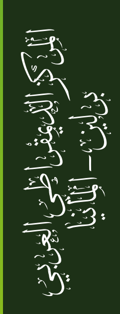
المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي
(2010-2014)



تأليف:
محمود عبد الكريم أبو عويضة

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 - 6466. B




موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي (2010-2014)



Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

The EU's Position From popular protests in the Arab World
(2010-2014)



DEMOCRATIC ARABIC CENTER
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
57348845-030/898999419-030/89005468-030
MOBILTELEFON: 0049174274278717




النــــــــاشــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة :المركز الديمقراطي العربي برلين -ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.

Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means without

Prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

اسم الكتاب: موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي (2010-2014)

إعداد: محمود عبد الكريم أبو عويضة

ضبط وتدقيق: د. يوسف الرقاي

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 - 6466. B

الطبعة الأولى

فيفري 2021 م





Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي (2014-2010)

The EU‘s Position From popular protests in the Arab World (2010-2014)

إعداد:

محمود عبد الكريم أبو عويضة

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة : **"موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي(2010 -2014)"** استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت .

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 2/4 /2015م

إعداد الطالب

محمود عبدالكريم ابوعويضة

إشراف الدكتور

عاهد مسلم المشاقبة

أعضاء لجنة المناقشة		**التوقيع**
الدكتور:عاهد مسلم المشاقبة	مشرفاًورئيساً	....
الدكتور: علي عواد الشرعة	عضواً	....
الدكتور: صايل فلاح السرحان	عضواً	....
الدكتور: جمال عبد الكريم الشلبي	عضواً	....

الاهداء

الى والدي الذي غرس معاني الصدق والنبل في نفسي " رحمه الله "

الى والدتي التي كانت أكبر من الحب وأقوى من مرارة الزمن " أطال الله في عمرها ".

الى اخواني واخواتي الذين أمدوني بالأمل والتفاؤل عبر سنين حياتي

الى زوجة المستقبل ومشروعه الناجح خطيبتي التي أمدتني بالأمل والطموح

إلى زملائي واصدقائي الذين شجعوني ووقفوا إلى جانبي دوما

الى كل من غرس شجرة الحب والامل في هذا الوطن ليضيء بهما دروب الأخرين .

أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمدلله والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين وخلق الله اجمعين، الحمد لله على توفيقه ورعايته لي، لاتمام هذا الجهد المتواضع ، والشكر الجزيل لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح والارشاد ، واضاء امامي سبل البحث العلمي ، وجنبني اخطاء ما كنت لاتجنبها لولا إرشاداته أستاذي ومعلمي الدكتور الفاضل عاهد مسلم المشاقبة ، الذي كان ضياء ونورا في علمه أستضيء من معين علمه في مجاهيل البحث .

كما وأتقدم بعظيم الشكر وخالص الامتنان الى اعضاء لجنة المناقشة التي كانت ارشاداتهم وتوجيهاتهم القبس الذي استضأت به في مراحل البحث العلمي ، وجنبني اخطاء وعثرات الدراسة .

واتقدم بالشكر الجزيل الى عميد معهد بيت الحكمة الاستاذ الدكتور محمد الهزايمة في جامعة آل البيت على التشجيع والمؤازرة والمتابعة الحثيثة .

والى كل من ساهم في ابداء النصح والارشاد والرأي والمساعدة ، اقدم لهم خالص الشكر والامتنان والتقدير .

واخر دعوانا ان الحمدلله رب العالمين

فهرس المحتويات

الموضوع **رقم الصفحة**

الإهداء .... ج

شكر وتقدير .... د

فهرس المحتويات .... هـ

ملخص الدراسة .... ح

الملخص بالانجليزي .... ي

المقدمة 1

أولاً- اهمية الدراسة 3

ثانياً- اهداف الدراسة 4

ثالثاً- مشكلة الدراسة 5

رابعاً- فرضيات الدراسة 5

خامساً- المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة 6

سادساً- حدود الدراسة 8

سابعاً- منهجية الدراسة 9

ثامناً- الدراسات السابقة 10

الفصل الأول : العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي " دراسة نظرية ". 15

المبحث الاول : السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي 18

المطلب الاول : محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي 19

أولاً: البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي 21

ثانياً: محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي 30

المطلب الثاني : محددات السياسة الأمنية 43

أولاً: أسس السياسة الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي 45

ثانياً: قضايا السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي 48

المبحث الثاني : العلاقات العربية الأوروبية 50

المطلب الاول : العلاقات مع الاتحاد الأوروبي 51

اولاً: موقف الاتحاد الأوروبي من احداث 11 ايلول2001 53

ثانياً : العلاقات العربية – الأوروبية بعد أحداث 11 آيلول / سيبتمبر 2001 59

المطلب الثاني : العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي من 2010 -2014 68

اولاً : الوفاق والخلاف العربي الأوروبي من 2010 -2014 ... 70

ثانياً:موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية العربية 2010 -2014 72

الفصل الثاني : الابعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات العربية-الأوروبية في ظل الاحتجاجات الشعبية العربية 2010 -2014 "المؤشرات والاثر" 75

المبحث الاول : مؤشرات العلاقات السياسية 2010 -2014 78

المطلب الاول : الاتفاقيات العربية – الأوروبية 2010 -2014 80

اولاً : الاتفاقيات السياسية العربية–الأوروبية 2001-2010 81

ثانياً : الاتفاقيات السياسية العربية-الأوروبية 2010 -2014 87

المطلب الثاني : الاتحاد الأوروبي والقضايا العربية الاقليمية والدولية 91

اولاً : الاتحاد الأوروبي والقضايا الاقليمية العربية 93

ثانياً : الاتحاد الأوروبي والقضايا الدولية المعاصرة 97

المبحث الثاني : مؤشرات العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية 2011 -2014 98

المطلب الاول:الاتفاقيات والتبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية 100

اولاً : الاتفاقيات العربية مع الاتحاد الأوروبي 2010 -2014 102

ثانيا : تطور التبادل التجاري بعد ثورات الربيع العربي 2011 104

المطلب الثاني : الدعم السياسي والاقتصادي لبلدان الربيع العربي2010 - 2014 107

اولاً : الدعم السياسي الأوروبي لدول الربيع العربي 109

ثانياً : الدعم الاقتصادي الأوروبي لدول الربيع العربي 113

الفصل الثالث : موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية (الربيع العربي) 116

المبحث الاول : موقف الاتحاد الأوروبي من ثورتي تونس ومصر 117
المطلب الاول : موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات في تونس 119
اولاً : العلاقات الأوروبية التونسية قبل2011 121
ثانيــاً : موقــف الاتحــاد الأوروبـــي مــن ثــورة 17 كــانون اول / ديســمبر 2010التونسية. 123
المطلب الثاني : موقف الاتحاد الأوروبي من ثورة 25 يناير 2011 المصرية. ... 125
اولاً: موقف الاتحاد الأوروبي من ثورة 25 يناير 126
ثانياً: الاتجاهات المستقبلية لموقف الاتحاد الأوروبي من ثورة 25 يناير 127
المبحث الثاني : موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية. 130
المطلب الاول : رؤية الاتحاد الأوروبي للثورات الشعبية العربية 132
اولاً : الاتحاد الأوروبي والاحتجاجات الشعبية في ليبيا واليمن والبحرين 134
ثانياً : الاتحاد الأوروبي والاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية الاخرى 138
المطلب الثاني : موقف الاتحاد الأوروبي من الازمة السورية المستمرة 142
اولاً : ميكانزمات(آليات) الازمة السورية (نقاط الضعف والقوة). 143
ثانياً : رؤية الاتحاد الأوروبي للازمة السورية 2010 -2014 144
الخاتمة 148
الاستنتاجات 151
التوصيات 153
قائمة المراجع 155
الملاحق 168

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصحفة
1	خارطة الاتحاد الاوروبي	169
2	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي	170
3	دول مرشحة للاتحاد الأوروبي	171
4	الدول التي تسعى للانضمام للاتحاد الأوروبي	172
5	أحداث الاتحاد الأوروبي	173

الملخص باللغة العربية

موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي (2010 – 2014)

إعداد الطالب

محمود عبد الكريم أبو عويضة

اشراف

الدكتور عاهد مسلم مشاقبة

تناولت هذه الدراسة موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي (2010 – 2014) وقد ركزت هذه الدراسة على الاسباب التي تجعل الاتحاد الأوروبي يولي المنطقة العربية اهتماماً كبيراً من الناحية السياسية ، الاقتصادية ، والاستراتيجية ، بحكم الجوار الجغرافي والعلاقات الاقتصادية ، والعلاقات التاريخية بين أوروبا والعرب .

إن النزاعات الاقليمية والصراعات الدولية تؤثر في حالة عدم الاستقرار في المنطقة ، ولكن مع وجود اسرائيل ، واهتمام الولايات المتحدة الأوروبية، والاتحاد الأوروبي بأمن اسرائيل ، يجعل الصراع والنزاع مستمر في هذه المنطقة ، وقد اثبتت ثورات الربيع العربي ان لا أمن لاسرائيل إلا بتحقيق الامن والسلام والديمقراطية في البلاد العربية البلاد العربية وحقوق الفلسطينيين في الحرية والأمن والكرامة .

تهدفت هذه الدراسة الى التعرف على طبيعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية ، ومحددات تلك العلاقة ، ونقاط الالتقاء والخلاف بينهما، وموقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية الثائرة بعد 2011 ، وأثر تلك الاحتجاجات على النظام السياسي والاقتصادي والامني للاتحاد الأوروبي .وأثبتت الدراسة صحة فروضها الرئيسة بوجود علاقة ارتباطية بين توجهات سياسة الاتحاد الأوروبي والعالم العربي وخاصة البلدان التي حدثت بها الاحتجاجات الشعبية من 2010 – 2014 ، ومقومات المنطقة الجيوسياسية ، وان دور القوى العالمية بزيادة موقف الاتحاد الأوروبي من خلال رؤيته للاحداث وطبيعة موقفه من الاحتجاجات الشعبية، وانه كلما زادت الاحتجاجات الشعبية ، وكلما زاد دور الاتحاد الأوروبي في الضغط على الانظمة السياسية للاستجابة للمطالبة، وتحقيق مصالح الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها أمن اسرائيل .

وخلصت الدراسة الى أن دور الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً للغاية ، ذلك لأن الاتحاد الأوروبي له دور سياسي ، واقتصادي كبير جداً في المنطقة لا يمكن الاستغناء عنه أبداً، رغم الاستجابة المتأخرة للاتحاد الأوروبي بالنسبة للاحتجاجات الشعبية في بعض البلاد الغربية، لكن الاتحاد الأوروبي يفتقر الى سياسة فعالة في ظل هيمنة امريكية تسعى للحصول على مكاسب واهداف سياسية واقتصادية وأمنية ، الأمر الذي يجعل دور الاتحاد الأوروبي ضعيفا مستقبلا ، وتغيير نظرة الاتحاد الأوروبي الى الديمقراطية ، وحقوق الانسان وكرامة الانسان العربي ، التي يتخذها الاتحاد الأوروبي كواجهة لتحقيق مكاسب كثيرة وذلك لربط الاتحاد الاوروبي المساعدات والقروض بمزيد من الحريات ومشاعية القوانين.

Abstract

The EU‹s Position from popular protests in the Arab World (2010 -2014)

Student preparation
Mahmoud Abdel-Karim Abu Owaida
Supervision
Dr. Ahed Muslim Mashaqba

This study addressed the European Union's position on the popular protests in the Arab world (2011 - 2014) The study focused on the reasons why the European Union gives the region much attention from the political point of view, economic, and strategic, by virtue of geographical proximity and economic ties, historical ties between Europe and the Arabs.

The regional conflicts and international conflicts affect the instability in the region, and with the existence of Israel, and the interest of the West: The United States of America, and the European Union to Israel's security, makes the conflict continued and the conflict in this region, and the Arab Spring revolutions proved that no security for Israel only through democracy Arab countries and the Arab human rights to liberty and security and dignity.

This study aimed to identify the nature of the relations between the European Union and the Arab countries, and the determinants of that relationship, and the points of convergence and the differences between them, and the position of the European Union of popular protests in the rebellious Arab countries after 2011, and the impact of those protests on the political, economic and security system of the European Union. the study proved the accuracy of the main hypothesis : by the existence of a correlation between the orientations of the European Union and the Arab world policy, especially countries that have taken place by the popular protests of 2010 - 2014, and the elements of the geopolitical region, and

increase the role of world powers to increase the European union's position on the vision and increase the position of popular protests, and if people protest increase , the role of the European Union will be increase in pressure on political systems to respond to the demands and target the interests of the European Union, led by Israel's security.

Study concluded that the role of the European Union a very important role, because the European Union's has a political role, and economic very large in the region irreplaceable never, despite the delayed response of the European Union for the Arab Spring, but the European Union lacks a policy effective under American hegemony seeking gains, economic and security and political goals, which makes the role of the European Union's in the future, and also change the look of the European Union to democracy, human rights and the dignity of the Arab human, taken by the European Union as a front to achieve many gains.

المقدمة :

يعد الاتحاد الأوروبي من القوى الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية إلى جانب قوته السياسية التي عرفها التاريخ إلى جانب القوة الاقتصادية العظمى الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ بات الاتحاد الأوروبي اللاعب الأقوى إلى جانب الولايات المتحدة في الوقت الذي تفسخ فيه الاتحاد السوفياتي " السابق إثر انهياره في نهاية العقد قبل الأخير من القرن المنصرم، حيث نجح الاتحاد الأوروبي بدوله ال(28) التي يتكون منها في تكوين رابطة قوية ومؤثرة فيما بينهما بالرغم من عدم وجود لغة مشتركة، لكن الإرادة السياسية كانت أقوى في تكوين هذا الاتحاد إذ انه بتركيبته المؤسسية وأهدافه المتعددة كمنظومة أوروبية أصبحت ذات وزن مؤثر على الساحة العالمية، لما يتمتع به من مقومات سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية التي أصبح لها دورها الفاعل في الساحة الدولية كاتحاد بعد أن كانت دول الاتحاد متفرقة، رغم التنوع في المقومات الأساسية للاتحاد، حيث كونت دول الاتحاد شراكة مع الولايات المتحدة، ورأت أن التعاون والتكامل بديل الحرب، وبالتالي أصبحت دول الاتحاد تغلب الدور المحوري في عملية الوحدة بين الدول الأوروبية(ابو عامود، 2000: 5-15) .

هناك العديد من الأسباب تدعو الاتحاد الأوروبي أن يولي اهتماما كبيرا للتطورات التي تحدث في المنطقة العربية والتي تعتبر من الناحية الجيوستراتيجية الطريق الذي يربط أوروبا وآسيا من جهة، وأوروبا وشرق أفريقيا من جهة اخرى، ويشكل البحر الأبيض المتوسط بحيرة عربية أوروبية تنظر دول الاتحاد الأوروبي إلى حالة الاستقرار على شواطئه الجنوبية والشرقية باعتبارها أساسا حيويا مهما للعلاقات مع الجانب العربي، ذلك أن النزاعات والصراعات الإقليمية وحالة عدم الاستقرار التي يمكن أن تشهدها المنطقة العربية، وخاصة بعد ثورات الربيع العربي (2010 -2014)، تشكل انعكاسات خطيرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي ، نظرا لسهولة تحولها لنزاعات دولية، وسرعة تصاعدها وتعقيداتها التي تفضي إلى صعوبة احتوائها بسبب سمات وخصوصيات هذه المنطقة وتلك الثورات والصراعات وتداخل الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية فيهما(ابو الحسن، 2014: 7-13).

لقد حظيت المنطقة العربية بموقع استراتيجي هام لجميع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، ويعود ذلك إلى أن المنطقة تحتل موقعا وسطا بين قارات العالم الثلاث (آسيا، وإفريقيا، وأوروبا)، ومن البديهي أن تسعى دول الاتحاد الأوروبي للحفاظ على مصالحها، إذ أن المنطقة

العربية تجتمع فيها معظم شبكات المواصلات العالمية، جوية وبحرية وبرية، وتتحكم في عدد من الممرات المائية الهامة مثل مضيق هرمز، وباب المندب، فضلا عن قناة السويس التي تعد شريان حيوي للملاحة العالمية(ابو عامود، 2000: 13-15).

أما مواقف دول الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية العربية 2010 -2014 ! فقد تباينت بتباين المصالح الأوروبية للحفاظ عليها في منطقتنا العربية، لكن على الرغم من اختلافها إلا أنها أكدت في الكثير من تصريحاتها التي ادعت أنها تنطلق من رؤيتها وتجربتها الديمقراطية المستنبطة من الثورات الفرنسية والأنجليزية، وجاءت لتؤكد على حقوق الإنسان وقضايا تتعلق بالحرية والديمقراطية والإخاء والمساواة(ايوب، 2011: 1-2).

ومن جهة أخرى، نجد أن إسرائيل تحتل رأس سلم أولويات السياسية الخارجية الأوروبية، فالسياسية الخارجية الأوروبية تقوم على مبدأ ضمان امن إسرائيل وتفوقها في المنطقة كما هي سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل ، وقد شهدت العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي تطورا سريعا في الآونة الأخيرة؛ إذ أن إسرائيل ترتبط مع الاتحاد الأوروبي باتفاقيات شراكة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 اتفاقية برشلونة والتي شكلت منطلقا لكلا الطرفين لتشجيع اندماج اقتصاد إسرائيل في إطار الاقتصاد الأوروبي، وبناء على ذلك فقط طلبت إسرائيل الأنضمام للاتحاد الأوروبي بعد 11 أيلول / سبتمبر 2001، وهذا ما يجعلنا أن نشير إلى حجم تلك العلاقات التي تربط الطرفين بعضهما البعض للأنطلاق منها في دراسة مواقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية والتي لن تحيد في إحدى جوانبها عن مواصلة الدعم لإسرائيل وتنطلق من علاقاتها مع أي حكومة عربية قادمة من اعتبار إسرائيل طرفا لا يمكن تجاهله في المنطقة(ايوب، 2011: 2-3).

وأيا كان الأمر، فإنه بالرغم من الروابط التي تجمع بين أوروبا والمنطقة العربية من روابط جغرافية، وتاريخية، واقتصادية، والحاجة المشتركة للأمن الاستقرار، والمصالح، وعلى رأسها النفط العربي لمصلحة أوروبا ومقاومة الإرهاب وتوفير الأمن لأوروبا إلا أن أوروبا تسعى للهيمنة على المنطقة، وهذا ما يفسر موقف أوروبا لتوفير الأمن والاستقرار لإسرائيل ومحاربة كل حركات التحرر العربية، والوقوف إلى جانب الشعوب في بعض الأحيان من أجل مصالحها فقط، وإيهام الشعوب العربية بأنها تعمل على الحد من التطرف السياسي الناجم عن استبداد بعض الأنظمة السياسية العربية وهذا ما يفسر وقوف الاتحاد الأوروبي إلى جانب

الشعوب العربية في احتجاجاتها الشعبية بما يسمى بثورات الربيع العربي تحقيق لمصالحها الخاصة.(اشتون، 2011: العدد11775) .

أولا : أهمية الدراسة :

إن الغرض من دراسة موضوع موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي في هذه المرحلة من (2010 -2014) يكتسب أهمية خاصة، وتفرضه أسباب موجية، ويستحق البحث على المستوى النظري، ومستوى الممارسة العملية في ضوء ما حدث تغييرات داخلية، وما لهذه التغييرات من اثر على العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي ومستقبل تلك العلاقة.

وتظهر أهمية هذه الدراسة في توضيح موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات التي حدثت في كلا من تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، مع ذكر موقف الاتحاد الأوروبي من الأحداث التي حصلت في البحرين، وسوريا في الفترة من (2010 -2014)، كون الاتحاد الأوروبي قوة فاعلة رئيسية في الاستقرار والسلم الدولي، وما تحظى به دول الثورات العربية من اهتمام دولي باعتبارها ذات أهمية إستراتيجية، ومجالا حيويا، وسوق للأنتاج الأوروبي، ومصدرا غنيا بالثروات وخاصة الطاقة (النفط والغاز)، ومن هنا نستطيع القول إن للدراسة اهميتين : أهمية علمية(نظرية)، وأهمية عملية (تطبيقية) وعلى النحو التالي :

1- الأهمية العلمية (النظرية) :

تأتي الأهمية العلمية لموضوع الدراسة من خلال البحث في طبيعة موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات في العالم العربي في الفترة من (2010 -2014)، وأسباب اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة العربية باعتبارها تؤثر في السلم والاستقرار الدولي، والتعرف على توجهات الاتحاد الأوروبي في المنطقة ، وخاصة مناطق الاحتجاجات الشعبية العربية، وتأتي الاهمية العلمية ايضا من خلال ان هذا الموضوع يحظى باهتمام العديد من الدارسين والباحثين، وذلك للمساهمة في سد ثغرات الأبحاث والدراسات التي تناولت هذه الموضوع.

2- الأهمية العملية (التطبيقية) :

تأتي الأهمية العملية (التطبيقية) لموضوع موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي (2010 -2014)، من خلال البحث عن الأسباب الحقيقية والعملية لإهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة العربية، وهي تقدم للسياسيين وصانعي القرار الواقع الحقيقي لموقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية التي حدثت في بعض الدول العربية وأدت عمليا إلى تغيير بعض الأنظمة السياسية، والتأثير الذي احدثته الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي على تغيير النهج السياسي، الأمر الذي يدعو إلى دراسة هذه الاحتجاجات وموقف الاتحاد الأوروبي منها من خلال خطوات عملية فعالة يتم من خلالها تشريح موقف دول الاتحاد الأوروبي وصناع القرار فيها.

ثانيا : أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي من (2010 -2014)، من خلال تحقيق الأهداف والغايات التالية :

1. التعرف على طبيعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية (خلفية تاريخية قبل بدء أحداث الاحتجاجات الشعبية العربية عام 2011.
2. بيان محددات موقف الاتحاد الأوروبي ، ونقاط الالتقاء والخلاف في موقفه تجاه الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي، والأهداف التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها في المنطقة وخاصة في الفترة من (2010 -2014).
3. بيان حدود موقف الاتحاد الأوروبي في ظل وجود القوة الأمريكية المهيمنة على المنطقة، وطبيعة دور الاتحاد الأوروبي ومحددات هذه الدور، والبحث في مستقبل العلاقات الأوروبية العربية بعد عملية التغيير السياسي الذي حدث في الدول العربية التي حدثت بها الاحتجاجات الشعبية.
4. بيان التوجهات السياسية لموقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي من (2010 -2014).
5. إبراز الأدوات التنفيذية لموقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية العربية في فترة الدراسة.
6. بيان اثر الاحتجاجات الشعبية العربية (2010 -2014) على النظام الاقليمي للاتحاد الأوروبي ومؤسساته.

ثالثا : مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على طبيعة موقف الاتحاد الأوروبي ومدى فاعليته من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي (سلبا أو إيجابا) في الفترة من (2010 -2014)، وبخاصة في مسالة الأمن والسلم الدوليين، ذلك لأن الاتحاد الأوروبي يمثل قوة إقليمية هامة في صناعة واتخاذ القرار الدولي، إذ أن للاتحاد الأوروبي أهداف خاصة وعامة في المنطقة العربية، وتتمحور مشكلة الدراسة حول سؤال محوري وهو كالتالي:

ما هو موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي (2010 - 2014)؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

أ) ما هي طبيعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي قبل الاحتجاجات الشعبية العربية 2010 -2014 ؟

ب) ما هو الدور الذي لعبته دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية إبان الاحتجاجات الشعبية؟

ج) ما موقف الاتحاد الأوروبي من الأنظمة السياسية العربية التي سقطت بفعل الاحتجاجات؟

د) ما موقف الاتحاد الأوروبي من الأنظمة السياسية العربية الجديدة التي نتجت عن الاحتجاجات الشعبية العربية؟

ه) ما هي محددات موقف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من الدول العربية التي حدثت بها الاحتجاجات الشعبية؟

و) ما تطورات موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي؟

ز) هل هناك موقف سياسي للاتحاد الأوروبي موحد؟

ح) ما محددات دور الاتحاد الأوروبي الحالي الرسمي والأهلي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي بعد 2011؟

رابعا : فرضيات الدراسة :

بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، فإن الدراسة تقوم على فرضية رئيسية والتي مفادها :

- توجد علاقة ارتباطية بين توجهات سياسة الاتحاد الأوروبي والعالم العربي، وخاصة البلدان التي حدثت بها احتجاجات شعبية في الفترة من 2010 -2014 ، ومقومات

المنطقة الجيوسياسية ، وهذه العلاقات تتأرجح سلبا وإيجابا، صعودا وهبوطا مع الأحداث التي تجتاح العالم العربي.

ويتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية الأخرى، وهي :

1. الفرضية الفرعية الأولى : تزادت الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي، كلما زاد دور النظام السياسي للاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بفعل أسباب كثيرة منها المحافظة على مصالحه القومية، والحفاظ على إسرائيل؟
2. الفرضية الفرعية الثانية : زاد دور القوى العالمية الأخرى في العالم العربي كالولايات المتحدة، وروسيا، والصين، زاد دور وتوضح موقف الاتحاد الأوروبي من رويته في المنطقة العربية ذات الاحتجاجات الشعبية؟
3. الفرضية الفرعية الثالثة : زادت عمليات الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي على الأنظمة السياسية العربية، زاد ضغط الاتحاد الأوروبي بكافة مؤسساته للاستجابة لمطالب الشعوب العربية؟
4. الفرضية الفرعية الرابعة : زاد الدور الإقليمي والدولي في دعم الأنظمة السياسية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية، كلما كان دور الاتحاد الأوروبي موافقا على دعم الانظمة المؤيدة للولايات المتحدة؟

خامسا : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة :

يبرز في هذه الدراسة المتغيران الرئيسيان التاليان :

1- المتغير المستقل : موقف الاتحاد الأوروبي (السياسة الخارجية والأمنية) .

2- المتغير التابع : الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي.

وتمثل البيئة الدولية الإقليمية دورا مهما لصانع القرار في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، إذ تشكل الظروف الداخلية لبلدان الاحتجاجات الشعبية العربية جانبا مهما في اتخاذ القرار بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفي الوقت نفسه البيئة الدولية الخاضعة للأحداث والتطورات التي تهم الجانبين متغيرا سيتم تعريف هذان المتغيرات اسميا وإجرائيا.

موقف الاتحاد الأوروبي :

أ- التعريف اللغوي (للموقف) : هو الدور أو الرأي أو الاتجاه والقرار تجاه حدث معين، سواء كان ذلك الحدث سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، ...وقد يكون هذا الموقف ايجابي أو سلبي(Delamater, 2007:227-228) .

وموقف الاتحاد الأوروبي : أي دور أو رأي أو اتجاه مؤسسات الاتحاد الأوروبي السياسية حول قضية الاحتجاجات في العالم العربي، وقراراته التي اتخذها تجاه هذا الحدث (الموسوعة الحرة، 2014 : 1-2).

ب- التعريف الإجرائي : هي اتجاه أو نشاط يفسر موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية التي عمت بعض بلدان العالم العربي التي شملت الاعتصام، والمظاهرات، والعصيان المدني والمشاركة في الاحتجاجات والمسيرات للضغط على الأنظمة السياسية للاستجابة للمطالب الشعبية ومنها إسقاط الأنظمة ، لحفظ مصالحها، وأمنها القومي في المنطقة.

3- الاحتجاجات الشعبية :

أ- التعريف اللغوي : هي رفض المجتمع لتنفيذ السياسات الحكومية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشتى الطرق الشرعية. (العايد، 2009: 1-2).

ب- التعريف الإجرائي : هي النشاطات التي قام بها المواطنون العرب في العالم العربي بعد فترة من (2010 -2014)،من احتجاج ، وإضراب، واعتصام، ومظاهرات، وعصيان مدني، ومسيرات للضغط على الأنظمة السياسية الفاسدة حيث أن تلك المظاهرات أدت إلى إسقاط تلك الأنظمة، والإتيان بأنظمة سياسية جديدة استجابت لمطالب الشعوب.

3. العالم العربي (المنطقة العربية) : هي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي تتموضع على رقعة جغرافية تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا، وتجمعها منظومة ثقافية تشترك باللغة والدين والمصالح المشتركة.(السرحان، 2013: 69) .

سادسا : حدود الدراسة :

- **الحدود الزمنية :** تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من نهاية 2011 وحتى نهاية 2014م، وذلك لأن بداية الاحتجاجات التونسية كانت في 17 كانون أول / ديسمبر 2011، إذ أن تونس شهدت موجة من الحراكات الاحتجاجية ، لم يسبق لها مثيل منذ أن حصلت تونس على استقلالها، ولقد روعي أن تكون الفترة الزمنية بين عامي 2010 - 2014 ، والسبب في ذلك يرجع إلى طبيعة هذه المرحلة الزمنية وحساسيتها السياسية على المستوى العربي والعالمي، واختيار 2011 ذلك لأن هذا العام يعتبر بداية إيقاد جذوة الاحتجاجات الشعبية، وانطلاق مواسم الربيع العربي في بعض العالم العربي، ومن سقوط أنظمة عربية في تونس، ومصر، وليبيا ...الخ، وصراعات بين الشعوب والأنظمة السياسية، وصولا إلى الاحتجاجات الشعبية التي عمت وسادت بعض البلدان العربية تحت ما يسمى بالربيع العربي. وأما اختيار العام 2014 ، لأن الاحتجاجات الشعبية العربية في بعض البلدان العالم العربي مستمرة كما في سوريا، والى حد ما البحرين، والعراق، ولأن هذا التاريخ هو الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعطيات والبيانات والمعلومات التي تمكننا من انجازه وتحليليه، للحصول على نتائج أكثر دقة وموضوعية. كما أن الباحث سيعود إلى ما قبل هذا التاريخ وذلك استكمالا لإنجاز ضرورات البحث.

- **الحدود المكانية :** بما أن العنوان يشير إلى موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي ، أي رأي أو اتجاه الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية، والأنظمة السياسية الحاكمة، في مناطق الاحتجاجات ، فإن التركيز سيكون الدول التي تشكل منها الاتحاد الأوروبي. وموقف الاتحاد الأوروبي من الدول العربية الأخرى التي حدثت بها احتجاجات مثل تونس ومصر وليبيا اليمن وسوريا، البحرين، العراق، المغرب، الأردن، الأمر الذي سيساهم في دقة الدراسة والبحث ويحقق أهدافه.

سابعا : منهجية الدراسة :

استنادا إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية، التي تسعى الدراسة إلى الإجابة على تساؤلاتها فضلا عن الأهداف، والفروض التي سيتم اختبارها ، فقد روعي مبدأ التكامل المنهجي، ومن هنا، فإن الباحث سيستخدم المناهج التالية :

1) **منهج صنع القرار :** وهو المنهج الذي يركز على عملية صنع القرار الخارجي كأساس لتفسير موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي، ويبين كيف تعمل دول الاتحاد الأوروبي وصناع القرار في الاتحاد حيال هذا الموقف، وبحث الكيفية التي تتفاعل بهم النظم القومية التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي التي تعمل في إطاره، وصاحبي هذا المنهج هما ريتشارد سنادير، وجراهام اليسون. ومقومات المنهج تنقسم إلى البيئة الداخلية حيث تتضمن البيئة الأنسانية والمجتمع والسكان ومساحة البلد وموارده والموقع الجغرافي، والبيئة الخارجية حيث تشمل العوامل خارج حدود الدولة، والبيئة الاجتماعية السلوكية تشمل توجهات نظام القيم في المجتمع، وعملية صنع القرار حيث تتضمن تدفق المعلومات الواضحة والدقيقة لصانع القرار والأدوار والأهداف(الحمدان، 2004: 33).
2) **منهج النظام السياسي الدولي** : وهذا المنهج مقتبس من نظرية النظم في دائرة العلوم الاجتماعية، ومن الدعاة البارزين لتطبيق هذا الاتجاه في دائرة العلاقات الدولية : (مارتن كابلان، وتشارلز ماكلاند، وجورج مودلسكي، وتقوم فكرة هذا المنهج على الفكرة التي ترى بأن عموم الوحدات الاجتماعية والسياسية الدولية تعكس نظما متمايزة تدخل مع بعضها في علاقة تفاعل، ومجموع هذه العلاقات المتفاعلة هي التي تكون تحليليا النظام السياسي الدولي المعاصر ، بالتالي فإن النتائج ستقودنا إلى سهولة تحليل العلاقات الدولية ونظمها السياسية .(عبد الرحمن، 1998، : 24).
3) **منهج نظرية الحكم الاجتماعي (الموقف أو (التوازن):** حيث يمكن تغيير أو ثباته عبر الإقناع أو الحث، ومن رواد هذه النظرية أو المنهج كارل هو فلان، في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حيث أن العمل ساعده في تقدم معرفة الإقناع، اذ انه يعتبر تغيير أو ثباته أو استجابة للتواصل، وذلك وفقا لرؤية

هوفلان، حيث قام هو وزملائه بإجراء أبحاث تجريبية حول العوامل التي قد تؤثر على الإقناع ومنها : خصائص الفرد المستهدف، وخصائص النظام المستهدف، والمزاج، والإطار العقلي للمستهدف أيضا له دورا هاما في العملية، كذلك خصائص المصدر : خبرة، ثقة، الجاذبية، والمصداقية، وخصائص الرسالة، والأساليب الإدراكية والاساليب المركزية، والعاطفة ، والخوف ، والإرهاب.(الموسوعة الحرة، 2014: 1-3).

4) **منهج المصلحة الوطنية :** يعتبر هانس مورجانثو: أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي، ومن هنا القوة والمصلحة يكونها عناصر النظرية الواقعية والواقعية الجديدة، وسيتم استشراف الأحداث ومحاولة تفسير موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي بناء عليها حيث انه لم يكن موقف ايجابي دائم أو سلبي دائم بل سار ذلك الموقف بمراحل عدة، كانت تتسم بالتعاون والتقارب، والأنسانية تارة، والخلاف والصراع والقهر، تارة أخرى. ويعتبر مورجانثو، ابرز منظري منهج المصلحة القومية بأن " كل دولة تتطلع نحو مصلحتها القومية والوطنية وهي تسعى إما إلى الحفاظ، الوضع الراهن أو تغييره" وانطلاقا من هذه المقولة تبحث الدراسة في أن الاتحاد الأوروبي يسعى للحفاظ على الوضع الراهن في علاقاته مع العالم العربي، باعتبار أن ميزان القوة يميل لصالح الاتحاد الذي قد يدعم تلك الاحتجاجات الشعبية.(ناصيف، 1988: 78).

ويمكن استخدام هذا المنهج من خلال معرفة المصلحة القومية للعرب مع الاتحاد الاوروبي والعكس.

ثامنا : الدراسات السابقة :

هناك مجموعة من الدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة، وقدمت كتبا وأبحاثا وتقارير ومقالات وفيما يأتي بعض هذه الدراسات التي ناقشت الموضوع:

1) دراسة أبو الحسن، خالد محمود ،(2014)، بعنوان : "النفوذ الإقليمي لتركيا في ضوء الأزمة السورية".

ذهبت هذه الدراسة إلى أن تركيا عضو فاعل ورئيس في حلف الناتو، ولها دور حيوي في عملية الصراع في المنطقة وخلصت الدراسة إلى أن حكومة اردوغان تسعى من خلال تحركاتها السياسي في المنطقة لدعم اقتصادها القوي وهي من خلال ذلك يسعى لدعم علاقاتها

الخارجية الاقتصادية والسياسية مع دول المنطقة من خلال تأييدها للثورات الشعبية، وكذلك تسعى إلى دعم علاقاتها مع الدول الصناعية الكبرى والاتحاد الأوروبي ، وتتحدث الدراسة أيضا عن دور الاتحاد الأوروبي الحيوي في المنطقة في ظل النفوذ التركي، وكذلك تتحدث عن وجود القاعدة وجبهة النصرة عصابة داعش الارهابية والنفوذ الأمريكي في سوريا والمنطقة في ظل غياب النفوذ التركي.

2) دراسة السرحان، برجس حباس، (2013)، بعنوان : "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية" (2001-2012).

خلصت هذه الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي تجمع اقتصادي عالمي مهم، وأن المتغيرات الإقليمية والدولية لعبت دورا رئيسيا في أحداث متغيرات في الفترة من (2001-2013) ظهر الاتحاد الأوروبي متواضعا وغير قادرة على أن يكون فاعلا سياسيا ومؤثرا في المنطقة العربية على صعيد مسرح العلاقات الدولية، إذ كان موقفه من القضايا العربية الأمريكية على المنطقة، ويأتي دوره مكملا أو مؤيدا للسياسات الأمريكية وذلك لفقدانه سياسة خارجية موحدة سببها الأنقسام بين سياسات الدول الأعضاء عند اتخاذ القرار بين دول الاتحاد الأوروبي.

3) دراسة عبد الكريم، إبراهيم وآخرون، (2012)، بعنوان: " تقدير موقف الثورات العربية"

خلصت هذه الدراسة إلى تحليل ثورة 25 يناير المصرية 2011 ، ونقاط القوة ونقاط الضعف لكل من النظام والثوار في اليمن وسوريا وليبيا، والمواقف الإقليمية والعربية والدولية من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي عام 2010 -2014 ، وتقدير موقف ما بعد الثورات العربية، مع ذكر موقف الاتحاد الدور الأوروبي من هذه الثورات.

4) دراسة الأنباري ، حسن وآخرون،(2012)، بعنوان : الخارطة السياسة للوطن العربي ما بعد الثورات العربية"

يناقش الباحثون في هذه الدراسة الرؤى الإقليمية للخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، والتحديات الداخلية والخارجية لبلدان الاحتجاجات العشبية، وخارطة القوى الحزبية والسياسية ، خارطة التكتلات العربية والإقليمية ما بعد الثورات العربية حتى نهاية عام 2012، ويعرج من خلال الدراسة على مواقف القوى الكبرى من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي.(2011-2012).

5) دراسة علوش، إبراهيم وآخرون،(2011)، بعنوان :" التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي".

خلصت هذه الدراسة تحليل دور القوى السياسية المحلية في الثورات، ودور القوى السياسية الخارجية من الثورات كدور الاتحاد الأوروبي، ودراسة تحليلية لظاهرة الثورات الشعبية في المنطقة، ومستقبل العلاقة بين الأنظمة العربية وشعوبها، والأبعاد المستقبلية للعلاقات العربية الدولية ومنها العلاقة مع الاتحاد الأوروبي.

6) دراسة أبو جابر، إبراهيم واخرون (2011)، مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي.

ويعالج ابو جابر في هذه الدراسة قضية الاحتجاجات العربية والحراك العربي الإصلاحي والتغيير " بين المطالب الشعبية والتدخلات الخارجية"، ويذكر الباحثون في هذه الدراسة مطالب الشعوب العربية من الأنظمة السياسية والتي تتمثل في إسقاط الأنظمة، وإصلاح بعضها الآخر، وتوفير الحريات، ورفع الظلم والاستبداد، ومحاربة الفساد ، وإقامة أنظمة راشدة ويتحدث الباحثون عن الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية ، وأسباب قيامها وانطلاقها، مع تحليل الدور الأجنبي في تلك الاحتجاجات مثل موقف الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، وإسرائيل.

7) دراسة مقلد، حسين طلال، (2009)، بعنوان : محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة".

خلصت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد من التعاون السياسي مرورا بماستريخت عام1992 إلى اتفاقية لشبونة ومؤسسات صنع القرار والتوقف عند أهم محددات قيام سياسة خارجية موحدة لهذا العملاق الاقتصادي والجغرافي والديمغرافي.

وتعتمد الدراسة في تحليلها لرؤية الاتحاد الأوروبي على بيانات الاتحاد وموقف دول الاتحاد من قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة، وتصريحات المسؤولين في بعض الدول المحورية في الاتحاد وبعض الدراسات التي صدرت عن مراكز البحث الأوروبية .

8) دراسة الكيلاني، صالح محمود،(2006)، بعنوان : دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية" .

ذهبت هذه الدراسة إلى دراسة تاريخ العلاقات العربية الأوربية وصولا إلى مرحلة الحوار العربي الأوروبي ، والشراكة الأوروبية المتوسطة، والمتغيرات التي شهدتها البيئة العربية والدولية الإقليمية، واثر هذه المتغيرات على الدور الأوروبي ، واحتمالات بروز أوروبا كقوة عظمى والدور الذي تقوم به تجاه القضايا العربية، ودراسة مستقبل العلاقات الأوروبية العربية في ظل النظام الدولي الراهن من خلال مستقبل الشراكة الأوروبية متوسطة وانعكاسات العلاقات الأمريكية الأوروبية على المنطقة العربية خصوصا بعد طرح مبادرة الشرق الأوسط الجديد.

9) دراسة تنيرة، بكر مصباح، (2002)، بعنوان : الوطن العربي في التطور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي: التحديات والطموح".

خلصت هذه الدراسة إلى مقاربة الدوافع والمقومات التي تستند إليها إستراتيجية دول الاتحاد الأوروبي من خلال الخبرة التاريخية للعلاقات الأوروبية العربية، والروابط والمصالح المشتركة التي تجمع بينهما، في ضوء التحديات الراهنة والمحتملة التي تواجه كلا الطرفين العربي والأوروبي في ظل نظام عالمي جديد، وعولمة اقتصادية تتحكم فيها القوى السياسية والاقتصادية العظمى في العالم.

10) دراسة كمال، محمد مصطفى وفؤاد نهرا،(2001) بعنوان : "صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية".

خلصت هذه الدراسة إلى دراسة ماهية مؤسسات الاتحاد الأوروبي وصلاحيات كل مؤسسة والقواعد المتبعة لإصدار التنظيمات والتوجيهات والتوصيات، وكيفية صنع القرار السياسي الأوروبي، في إطار المؤسسات الأوروبية بالنسبة للقضايا العربية، وكذلك بيان التنسيق الدبلوماسي الاستراتيجي الدول الجماعة الأوروبية من بدايات التعاون السياسي الأوروبي إلى تجزئة السياسة الخارجية الأمنية، والمواقف الأوروبية التفصيلية عن القضايا العربية.

11) دراسة أبو عامود، محمد سعيد،(2000)، بعنوان :" البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي".

ويتطرق الباحث في هذه الدراسة إلى تحليل بنية النظام المؤسسي التي وجدت في مؤسسات الاتحاد الأوروبي وخصوصا قضية السيادة لأن مؤسسات الاتحاد الأوروبي تعبر من خلالها عن سيادتها الوطنية، وأخرى تعبر عن السيادة فوق القومية إلى الأوروبية، ويمثل البناء

المؤسسي للاتحاد الأوروبي، المحاولة الأوروبية للتعامل مع هذه التناقضات وطبيعة تكون هذه المؤسسات واختصاصاتها وأسلوب صنع القرار بها الذي يمثل مدخلا للتعامل مع هذه التناقضات أو العوامل الدافعة للتوحد، ويتحدث أيضا الباحث عند دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في التعامل والعلاقات الخارجية وخاصة مع العرب.

12) دراسة عوني، مالك،(2000)، بعنوان: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة آفاق التعامل الأوروبي الجديد".

خلصت هذه الدراسة إلى أن أوروبا قد واجهت مع انتهاء الحرب الباردة ثلاثة خيارات: أولها بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة ومستقلة بشكل كامل، وثانيها : تدعيم الذراع الأوروبي في إطار الناتو من خلال تدعيم أبنيته وغاياته وأسلوب صنع القرار داخله، أما ثالثها، وهو المنهج الذي اتبعه الأوروبيون، فهو توفير قدرات ذاتية وفاعلة للاتحاد الأوروبي في ميدان السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في إطار الارتباط في أبنيه الناتو بعد تعديلها.

13) **دراسة الرشدان، عبد الفتاح (1997)، بعنوان : العرب والشراكة الأوروبية المتوسطية**

خلصت هذه الدراسة إلى التعرف على حقيقة السياسات المرسومة للمنطقة العربية من الجماعة الأوروبية، باعتبارها احد الأطراف الراعية للنظام العالمي الجديد، من خلال معرفة أبعاد وحدود الدور الأوروبي كفاعل خارجي في الوطن العربي، وظهور المخطط الأوروبي الذي نجد في الاهتمام بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

ما يميز هذه الدراسة

انها ستواصل دراسة ما تم بحثه في الدراسات السابقة، وستركز على القضايا ذات الاهمية المشتركة خلال الفترة من(2010 -2014)، وسنتناول الموضوع الاكثر اهيمة في الفترة المذكورة وهو موقف الاتحاد الاوروبي من الاحجاجات العشبية العربية اليت بدأت عام 2011 والتي ما زالت اثارها ماثلة إلى الان في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، وغيرها.

الفصل الأول

العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي

الفصل الأول

العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي

ان الاهمية التي تمثلها اوروبا أوروبا بالنسبة للعرب، تتمثل في وجود العديد من العوامل التي تجعل اوروبا (مركزاهتمام عربي على المستوى السياسي والاستراتيجي واهم هذه العوامل : (الشلبي، 2000: 15)

1) النفوذ التقليدي لاوروبا في جنوب وشرق البحر المتوصط، فعلاقة العرب في اوروبا تضرب في جذورها إلى عمر البحر نفسه: فاوروبا كانت تمثل خطرا عسكريا ونفوذا استعماريا، وتمثل بالنسبة للعرب مركز اشعاع الحضارة الحديثة والذي من خلاله تعرفوا على اشكال النظم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

2) الروابط الاقتصادية، حيث تمثل اوروبا اهمية اقتصادية قصوى للعرب فهي شريكه التجاري الاول منذ عام 1975، بسبب الثروات العربية، والاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال والعمالة في كلا الجانبين .

3) قدرة اوروبا وخاصة بعد تحقيق وحدتها بشكل كامل، وفي ظل العملية السلمية في الشرق الاوسط، والصراع العربي الاسرائيلي والمساعدة مادية ومعنوية في احلال السلام، والحفاظ على الاستقرار والامن في هذه المنطقة.

4) حاجة العرب إلى اكتساب فنون التكنولوجيا أو الصناعات الثقيلة عن طريق الاوروبيين الذين سبقوهم كثيرا في هذه المجال والتعرف عن قرب إلى العلوم الاجتماعية والانسانية الاوروبية.

اما مصالح اوروبا في العلام العربي فتتمثل في اربعة عوامل رئيسية وهي : الموقع الاستراتيجي للعالم العربي الذي يقع بين قارات اسيا وافريقيا واوروبا ويلعب دورا في توازنن الوقى، ووجود النفط عند العرب، والاسواق الاستهلاكية العربية، والعرب كسوق سلاح لاوروبا (الشلبي، 2000: 16-17)

وإذا كان هناك مجال للاعتبار من الخبرة الأوروبية، فربما يكون مفيدا أن نتدارسها ونتدبرها من زاوية الفرد وموقعه منها وموقعها منه، وبصياغة موجزة، يمكن الزعم، أن مراحل التطور الأوروبي، تعكس المراحل التي خاضها الفرد الأوروبي، سعيا نحو تأكيد حقيقته الفردية، في مواجهة فلسفات الحشد والتعبئة التي طحنته على امتداد قرنين كاملين فيما عرف

بالحروب الصليبية، التي فتحت الباب واسعا نحو نقد ومراجعة مقولات وتنظيمات وصلاحيات وسلطات المؤسسة الكنسية وامتداداتها الإمبراطورية، وهي المراجعة التي انتهت بانتصار المؤسسة المدنية بديلا عن الدينية، والقومية بدلا عن الإمبراطورية من أعلى الإقطاع ومن أسفل، ثم جاءت الحرب الأوروبية الأولى (1914-1918) . لتقضي نهائيا على بقايا الوجود الإمبراطوري ولكنها من جانب آخر فتحت الباب لعناق وثيق بين الدولة القومية ودعاوي الوطنية المتطرفة التي بلغت ذروتها في ألمانيا هتلر وايطاليا موسوليني، بصورة أعادت حشد ودمج الفرد في منظومة جماعية طاغية، وهي المنظومة التي تحرر منها الإنسان الأوروبي بحربه العالمية الثانية (1939-1945).

استطاعت شعوب المنطقة الحفاظ على علاقات مبنية على تبادل السلع والخدمات، هذه العلاقات بين العرب وأوروبا تتجسد في صيغ جديدة وفي مجالات مختلفة : اقتصادية وسياسية، واجتماعية، وثقافية، وهذه الصيغ الجديدة هي نتيجة للتغيرات الحاصلة التي ميزت الألفية الثانية على شكل توازنات جيواستراتيجية.

سيتناول الباحث في هذا الفصل المبحثين التاليين :

المبحث الأول : السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي .

المبحث الثاني : تطور العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول : السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي

على الرغم من الحديث عن حضارة اوروبية غربية واحدة، الا انه لم يكن هناك تاريخ اوروبي مشترك، أو ثقافة اوروبية واحدة، بلك ان اوروربا كانت تعيش انقسامات ثقافية واضحة، لاسباب عديدة اهمها؛ الطرق المختلفة التي اتبعت في بناء الدولة القومية، وتغير الخواص اللغوية، الا انه انتفاء العامل القومي الواحد، وتباين الثقافات والمصالح والسياسات الاوروبية لم يحولا دون قيام تكامل اوروبي كما لم يحولا دون استمرار المسيرة التكاملية الاوروبية.

وقد شهدت اوروبا ومنذ نشوء الدولة القومية، وبعد مؤتمر وستغاليا عام 1648، حركات دموية لم تهدأ على مدى ثلاث قرون، وما الثورات الانجليزية عام 1668، والثورة الفرنسية عام 1789 الا دليل فعلي وملموس على هذه الحقيقة .

وشهدت هذه القارة، في القرن العشرين حربين عالميتين مدمرتين ، اسفرت عن قتل وتشريد الملايين من ابناء اوروبا ، غير انه وبعد الحرب العالمية الثانية(1939-1945) ونتيجة لما تركته هذه الحرب من ويلات ومآسي على اوروبا، فقد بدت عقول صناع القرار والنخب السياسية والرأي العام الاوروبي لبذل اقصى جهد ممكن في نزع فتيل الصراعات الاوروبية، كما ان الحرب العالمية الثانية هزت فكرة الدولة القومية ذات السيادة، وولدت ميولا واتجاهات عربية تدعو إلى اعادة بناء اوروبا على اسس فوق قومية Super-Nation فتهميش عناصر القومية المتطرفة ، (الشلبي، 2000: 124-125)

ومجمل القول، أن أوروبا واجهت تحديا كبيرا لمكانتها على المستوى العالمي واضطرت دولها في ظل عملية إعادة البناء الواسعة التي شرعت فيها في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى إعادة تعريف مصالحها ودورها واليات تحقيق تلك المصالح، والاضطلاع بهذا الدور في ظل النظام الدولي الجديد الذي كان اخذ في التبلور آنذاك.

سنتناول في هذا المبحث مطلبين هامين هما :

المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية الأوروبية .

المطلب الثاني : محددات السياسية الأمنية الأوروبية.

المطلب الأول

محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

السياسة الخارجية لأي بلد ما هي إلا انعكاس لسياسته الداخلية، ولهذا يقتضي فهم توجهات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وإدراك محددات عمل هذه السياسة داخل بنية الاتحاد الأوروبي والمراحل التي مرت بها، فالاتحاد يمثل أنموذجا معقدا لصناعة للدول الأعضاء وذلك عبر إطارين للعمل : (عوني، 2000 : 88).

الأول : إطار العدالة والسياسة الداخلية داخل المجتمع الأوروبي.

الثاني : السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

ولان كلا من هذين الإطارين له طريقة مختلفة في صناعة القرار، وقد طرأت مشكلات في استقرار واستمرار السياسة الخارجية الأوروبية حتى جاءت اتفاقية لشبونة 2009 لتحاول فض الاشتباك وحل أجزاء من المشكلة.

هذا يعني أن الاتحاد الأوروبي يتحرك في سياسته لخارجية باليات عمرها بضع سنوات فقط رغم المحاولات التي بذلتها الدول الأعضاء على مدار أكثر من نصف قرن لبلورة سياسة خارجية مشتركة .(البشير، 2014: 13).

فالسياسة الخارجية الأوروبية مرت زمنيا بثلاث مراحل : أولها كان منذ عام 1957 حين أنشئت السوق الأوروبية المشتركة كنواة للاتحاد وحتى 1993، والذي شهد دخول اتفاقية ماستريخت عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ عام 1993م التي تأسس بموجبها الاتحاد الأوروبي بعد دمج مؤسسات تعمل في مجال العلاقات الخارجية والأمن والدفاع والعدالة تحت مظلة واحدة، وذلك بعد الإخفاق في حرب البلقان في يوغسلافيا السابقة ، وقد شهدت هذه المرحلة أيضا تدشين التعاون السياسي الأوروبي 1995 كمجلس استشاري تنسيق، أما المرحلة الثانية فتاتي بعد توقيع اتفاقية أمستردام ودخولها حيز التنفيذ عام 1999 لتعزيز آلية الديمقراطية داخل مؤسسات المنسق الأعلى الأمر الذي أعطت قوة أكبر للبرلمان، واستحدثت هذه الاتفاقية منصب المنسق الأعلى للشؤون الخارجية الذي يرسم بالتعاون مع رئيس المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية وجه السياسة الخارجية وعلاقاتها مع العالم وقد زاد في هذه المرحلة دور الاتحاد في دعم قوات حفظ السلام والعمل الإنساني، وتولي خافير سولانا منصب المنسق الأعلى في هذه الفترة.(البشر، 2014 : 13).

أما المرحلة الثالثة هي التي نعيشها الآن، وقد بدأت من اتفاقية لشبونة عام 2009 التي دمجت بين منصبي المنسق الأعلى للشؤون الخارجية والمفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية وسياسة الجور وذلك في منصب واحد هو المنسق الأعلى للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية المشتركة الذي تتولاه كاثرين اشتون.

سنتناول من خلال هذا المطلب القسمين الرئيسيين التاليين :

أولا : البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي.

ثانيا : محددات السياسة الخارجية الأوروبية.

أولا : البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي :

بدا الاتحاد الأوربي عندما قامت ست دول أوروبية وهي : بلجيكا، فرنسا، وألمانيا ، ولوكسمبوغ وهولندا بالتوقيع على معاهدة باريس عام1951 التي تم بمقتضاها إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ومنذ ذلك الوقت مر الاتحاد الأوروبي بمراحل عديدة متخذا أشكالا مختلفة. وفي عام 1957 قامت الدول الست السابقة الذكر بتوقيع كل من معاهدة روما وذلك لتأسيس الجماعة الأوروبية الاقتصادية EEC ومعاهدة الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية EAEC ،وفي عام 1962 تم إتباع السياسة الزراعية الموحدة والتي تم بمقتضاها إنشاء السوق المشتركة ونظام الأسعار الموحدة لمعظم منتجاته الزراعية .(النواوي، 2000: 105).

و بدأت الدول الأوروبية المجاورة في الانضمام إلى لاتحاد الأوروبي حيث انضمت والدنمارك وايرلندا والمملكة المتحدة عام 1973، واليونان عام 1981، واسبانيا والبرتغال عام 1986، وفي الوقت نفسه وقعت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي والبالغ عددها اثنتا عشر دولة الاتفاقية الموحدة الخاصة بإنشاء سوق مشتركة ورؤوس الأموال والخدمات والعمل عبر الحدود، وفي عام 1992 تم توقيع معاهدة الاتحاد الأوروبي بماستريخت، وبدأت بالفعل في السريان منذ عام 1993، وفي عام 1995، انضمت كل من النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبي ليصل عدد الأعضاء إلى خمس عشرة دولة.(النواوي، 2000: 1-5).

وبعد انضمام كلا من النمسا وفنلندا والسويد أصبح عدد السكان 374 مليون نسمة ولتصبح مساحة الاتحاد الأوروبي 3.2 مليون كم مربع وإذا كانت معاهدة ماستريخت قد أرست الأساس لأشكال الاتحاد الاقتصادي النقدي ، وذلك بعد اتفاقية روما 1957، كما حددت بعض خطوات التكامل السياسي، وأوجه التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية، فإن اتفاقية أمستردام 1997 قد قضت بإجراء بعض التعديلات وإدخال بعض إضافات على المعاهدة التي تشكل الأساس القانوني الذي ينهض عليه الاتحاد الأوروبي، ومعنى ذلك أن الاتحاد الأوروبي قابل للتوسع من الناحية القانونية، لكن مسالة توسيع العضوية تثير العديد من المشاكل.(زرنوقة،2014: 83).

وبالإضافة إلى ذلك، فقد استضافت العاصمة الفرنسية باريس في 13 تموز /يوليو 2008 قمة أوروبية متوسطية، تشارك في أعمالها أكثر من 40 رئيس دولة وحكومة، وأعلن

خلال القمة عن إقامة الاتحاد من أجل المتوسط كإطار تنظيمي جديد للشراكة بين ضفتي المتوسط، يضم دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى دول المتوسطة غير الأوروبية ، ليشكل هذا الاتحاد صيغة جديدة للتعاون الأوروبي المتوسط بعد صيغة " برشلونة"، التي انطلقت عام 1995، الأمر الذي اثار تساؤلات حول العلاقة بين الصيغتين ،وما إذا كان الاتحاد الجديد هو إضافة وإثراء لعملية برشلونة، أم سيمثل عمليا نهاية تلك العملية، وكانت قمة الاتحاد الأوروبي، التي عقدت في بروكسل في 13-14 آذار ، قد وافقت على فكرة الاتحاد، بعد مناقشات موسعة حول التوجه الفرنسي نحو المتوسط خشية بعض الدول الأوروبية من أن تؤدي رؤية الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي إلى تقسيم المؤسسات الأوروبية إلى مجموعة تخص الدول المطلة على المتوسط، وأخرى لبقية الدول الأوروبية، وقد استندت قمة بروكسل في موافقتها على ما جاء في وثيقة فرنسية ألمانية مشتركة عكست موقفا وسطا بين مؤيدي ومنتقدي الرؤية الفرنسية(صايج، 2008 : 138).

وفي إطار التحولات الجيوستراتيجية، والجيوسياسية التي شهدها العالم مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، حاول الاتحاد الأوروبي التكيف مع هذه الأوضاع ببعث مشروع للشراكة الشاملة مع دول البحر المتوسط، عرف بمسار برشلونة الذي انطلق في مدينة برشلونة الاسبانية بين 27-28 تشرن ثاني / نوفمبر 1995، وسعت فيه الدول الأوروبية إلى استغلال البيئة الدولية والإقليمية بعد الانتهاء من حرب الخليج الثانية والاتجاه نحو السلام في الشرق الأوسط في إطار اتفاقيات أوسلو، وراحت تطرح مشروعها لبناء شراكة لبناء شراكة مع دول جنوب المتوسط من أجل تامين بيئتها على طول حدودها الجنوبية مع تحريك الحريات الأربع : حرية تحرك الأشخاص، حرية تحرك السلع، حرية الخدمات، وحرية تحرك رؤوس الأموال، وذلك في محاولة للانتقال من إطار التعاون الاقتصادي والتجاري الذي كانت تضبطه البرتوكولات المالية في إطار ثنائي منذ فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين إلى شراكة إستراتيجية شاملة مطابقة في أبعادها الثلاثة لمبادئ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي(CSCE) لما تمثله دول جنوب حوض المتوسط من أهمية ومكانة إستراتيجية متعددة الجوانب.(صايج، 2008: 138).

ومجمل القول، أن الاتحاد الأوروبي ليس بدولة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص المشتركة التي لا توجد إلا في الدول الفدرالية والكونفدرالية،

ولا هو بمنظمة دولية حكومية، عامة أو متخصصة، وان كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لا توجد إلا في المنظمات الدولية والحكومية، ولا هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية ، لأنه كيان دولي حكومي نشا باتفاق إداري بين الدول والحكومات ومن ذلك يتبين لنا ان الاتحاد الاوروبي يمكن اعتباره جامعة الدول الاوروبية وهو نظام اقليمي دولي.(نافعة، 2004: 36).

أما البناء المؤسسي فإن أي دراسة للاتحاد الأوروبي لا يجب أن تغفل المراحل التاريخية التي مرت بها التجارب الوحدوية الأوروبية، ونعني بذلك اللبنات الأولى التي ساهمت في وضع أسس للبناء الوحدوي ، وتلك الخيارات الأساسية والأفكار الدافعة للشعوب الأوروبية نحو تحقيق الوحدة السياسية المنشودة.(الرزوقي، 2014: 1-2).

أما بالنسبة للوحدة الأوروبية التي أعلنت عن إقامتها بين الدول الخمس عشرة الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة، وذلك عند توقيع معاهدة "ماستريخت" في 7 شباط فبراير1992، وقامت على ثلاث دعامات رئيسة وهي :

أولا : الدعامة الاندماجية.

ثانيا : دعامة السياسة الخارجية.

ثالثا : دعامة الأمن الداخلي.

ويشتمل الإطار العام للوحدة الأوروبية على النحو التالي :

(1) الوحدة الاقتصادية : اتفق على إقامة السوق الأوروبية الموحدة اعتبارا من الأول من شهر كانون الثاني / يناير عام 1993، وقد سبق ذلك إقامة نظام نقدي أوروبي وحدة الوحدة النقدية، وأعقبه إصدار وبدء العمل بالعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في 12 دولة فقط، وذلك اعتبارا من الأول من كانون الثاني / يناير 2002، حيث لم تنظم حينذاك إلى العملة الأوروبية الموحدة ثلاث دول هي : الدنمارك، والسويد ، وبريطانيا، وقد عرفت أول وحدة جمركية أوروبية باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية .

(2) الوحدة السياسية: تركزت الوحدة السياسية في إقرار هيكل موحد " للوحدة السياسية الأوروبية" مع منح البرلمان الأوروبي المزيد من السلطات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأوروبية.

(3) المعاهدات التأسيسية للاتحاد الأوروبي تنحصر في المعاهدات الآتية :

أ) الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والتي وقعت في باريس في نيسان / 1951م.

ب) الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والتي وقعت في رمافي 25 آذار / 1957م.

ج) لجنة الطاقة الذرية الأوروبية، والتي وقعت في روما في 25 آذار/ 1957.

وقد دمجت الأجهزة التنفيذية للمعاهدات الثلاثة في بنية مؤسسية واحدة، عرفت باسم " الجماعة الأوروبية". ويبلغ عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 27 دولة وقد حاولت تركي الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي بشرط الانتهاء من ترتيب أوضاعها طبقا للمعايير السياسية والاقتصادية والتشريعية للاتحاد الأوروبي، الا أنها لغاية الآن لم تنضم ال عضوية الاتحاد الأوروبي، أما الدول فهي :

1- الدول ذات السيادة (25 دولة) وجزيرة كالأتي : اسبانيا، استونيا، ألمانيا، ايرلندا، ايطاليا، البرتغال، بريطانيا ، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، الدنمارك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، لكسمبورغ، المجر، النمسا، هولندا، لاتفيا، ليتوانيا، اليونان.

2- الجزر جزيرتان هما: قبرص، مالطة.

أما الدول الأوروبية التي لم تنظم للاتحاد الأوروبي فهي خمس عشر دولة وهي : ألبانيا، اندرو، أيسلندا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، سان مارينو، سويسرا، صربيا، الفاتيكان، كرواتيا ، ليخنشاين، مقدونيا، مولدافيا، امارة موناكو، النرويج.

ومن غير المنتظر أن تنظم باقي الدول الى الاتحاد الأوروبي على المدى القريب والمتوسط (5-10 سنوات) وذلك نظرا للصراعات العرقية، والحدودية، ومستوى الأداء الاقتصادي ، ونظرا لطول نزاعاتها الداخلية، وعدم ترتيب أوضاعها.

ويتكون البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي من :

أولا : المؤسسات الرئيسية .

ثانيا : المؤسسات الأخرى.

أولا : المؤسسات الرئيسية :

تتكون المؤسسات الرئيسية للاتحاد الأوروبي، أو ما تعرف " بمثلث صنع القرار" المؤسسي من الآتي :

(1) **المفوضية الأوروبية**، وهي هيئة تنفيذية مستقلة عن الحكومات الأوروبية، وتمثل المصالح الأوروبية الجماعية، كما تمثل أوروبا على الساحة الدولية، وهي الإطار الذي يعبر عن المصالح الأوروبية، وعدد الأعضاء في المفوضية (31)عضوا، وبواقع عضوين لكل دولة كبرى (المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، ايطاليا،) وعضوا واحد لكل دولة أخرى من دول الاتحاد ويتم تعيين الأعضاء لمدة (5)سنوات قابلة للتجديد، ويشترط موافقة البرلمان الأوروبي على تعيينهم، ويعمل في المفوضية 21 ألف موظف منهم (17) ألف في دولة المقر بلجيكا ، وتجتمع المفوضية مرة واحدة على الأقل أسبوعيا، وابرز مهام المفوضية إعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع عن مصالح الاتحاد في مواجهة التهديدات ، وتمثيل الاتحاد في الخارج، وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات، وقبول الأعضاء الجدد، ودور المفوضية يتمثل في منع وقوع النزاعات والقيام بإدارة الأزمات ومعالجتها .(السرحان، 2013: 30).

(2) **مجلس الوزراء** : يعد مجلس الوزراء الكيان المسؤول عن صنع سياسات الاتحاد، ولا يمكن للمجلس طرح مشروعات القوانين بنفسه، ولكنه يمكن أن يقبل ويرفض مقترحات الهيئة التنفيذية، وقد تتطلب إجازة التشريعات موافقة الوزراء عليها بالإجماع أو بالأغلبية المشروطة، أو الأغلبية الساحقة، ويتكون المجلس من ممثل واحد لحكومة كل بلد عضو وفي العادة يكون هذا الممثل وزير الخارجية، ورئاسة المجلس بالتناوب بين الأعضاء لمدة ستة أشهر، يعقد المجلس اجتماعاته عادة في بروكسل حيث توجد لجنة من الممثلين الدائمين مهمتها تحقيق وتنفيذ ما يعهد إليها عند أعمال من المجلس.(أبو عامود، 2000 : 77).

أما وظيفة مجلس الوزراء للاتحاد الأوروبي الرئيسة، في سياق البنية التنظيمية والمؤسسية الراهنة، فهي وظيفة مزدوجة ذات بعدين مختلفين: احدهما تشريعي والآخر تنفيذي، ومن أهم وظائف المجلس إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عن الاتحاد، فالمجلس يقوم بمثيل مصالح الدول الأعضاء، ويحتل المجلس موقعا استراتيجيا على خريطة عملية صنع

القرار في الاتحاد الأوروبي باعتباره حلقة لوصل الرئيسية بين البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية .(نافعة، 2004، : 199-200).

(3) **المجلس الأوروبي أو القمة الأوروبية** : وهو يمثل في اجتماعات رؤساء الدول الأعضاء التي يشارك فيها رئيس الهيئة التنفيذية، وأعطى هذا المجلس رسميا صبغة قانونية في قانون أوروبا الموحدة لعام 1986، وتعطي معاهدة الاتحاد الاقتصادي هذا المجلس بعض المسؤوليات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية والاتحاد الاقتصادي والنقدي.(أبو عامود، 2000،: 77).

والملاحظ أن كلا من مجلس الوزراء والمجلس الأوروبي أو القمة الأوروبية أنها لا تتمتعان باستقلال في مواجهة الدول الأعضاء، لان مجلس الوزراء يضم مندوبي تلك الدول الذين يتبعون تعليمات دولهم ومراعاة مصالحها، في حين أن القمة تضم رؤساء هذه الدول ومن ثم فكل منهما يتيح الفرصة لكل دولة للتعبير عن سيادتها أو ممارسة تلك السيادة.

(4) **الهيئة التنفيذية واللجنة الأوروبية** : أما الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية فيتكون من عدد من الأعضاء تعينهم الحكومات باتفاقها المشترك على أن يكون لكل من ألمانيا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا واسبانيا عضوان ولكل من الدول الأخرى عضو واحد ويكون للجنة رئيس وستة نواب من بين الأعضاء ، يرأس كل منهم إدارة عامة تعنى بمجال معين، ومدة كل منهم أربع سنوات، وبعد رئيس الهيئة التنفيذية الشخصية الرئيسية في الاتحاد الأوروبي وهي يحضر اجتماعات القمة الأوروبية ويعمل أعضاء الهيئة باستقلال كامل عن كل الحكومات فلا سلطان لها عليهم، كما أنهم يعملون باستقلال إزاء مجلس الوزراء، ولكن للبرلمان الأوروبي سلطة على الهيئة بأكملها، إذا ما فقدت ثقته ويتم ذلك من خلال قرار يصدر البرلمان الأوروبي.(أبو عامود، 2000 : 77).

(5) **البرلمان الأوروبي** : يتم انتخابه كل 5 سنوات من قبل شعوب الاتحاد الأوروبي لتمثل مصالحهم، وتكمن المهمة الرئيسية للبرلمان الأوروبي في إصدار القوانين الأوروبية على ضوء المقترحات المقدمة من المفوضية الأوروبية، ويشارك البرلمان الأوروبي مجلس الاتحاد الأوروبي في المسؤولية، كما ويتقاسم البرلمان ومجلس الاتحاد

الأوروبي المسؤولية بشان إقرار الموازنة السنوية للاتحاد الأوروبي ، وتعقد اجتماعات البرلمان الأوروبي الرئيسية في مدينة ستراسبورغ (فرنسان) بينما تعقد الاجتماعات الأخرى في بروكسل بلجيكا، (Eupal،2013، 2-1)

ويضم البرلمان الأوروبي (736) مقعدا موزعا على الدول الأعضاء حسب نسبة السكان لكل دولة، ويتم اختيار أعضاء البرلمان عن طريق الانتخابات المباشرة،ومن صلاحيات البرلمان الإشراف على مراقبة الأداء للمفوضية الأوروبية، ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية، وفي إقرار موازنة الاتحاد، والتحقيق في انتهاك أي دولة من دول الأعضاء لقوانين الاتحاد.(الموسوعة الحرة، 2013: 1-2).

ويلاحظ أن أعضاء البرلمان يمثلون اتجاهات سياسية معينة، ومن ثم فإن كل الأعضاء من جميع دول الأعضاء يمثلون اتجاها بعينه يتعاونون فيما بينهم ضد الاتجاهات الأخرى والتي قد يكون من بينها أعضاء من نفس جنسية الأعضاء الذي ينتمون إلى الاتجاه الأول، وبالنسبة للاختصاصات فإنها تتمثل بإجازة ميزانية الاتحاد والتعليق على مشاريع القوانين واقتراح أية تعديلات قد يرى أنها ضرورية ويناقش مقترحات الهيئة التنفيذية ويسدي النصح لكل من الهيئة ومجلس الوزراء ، ويرى بعض المحللين الاختصاصات الممنوحة للبرلمان الأوروبي منحصرة أساسا في أعمال الرقابة سواء الرقابة السياسية أو الرقابة عن الميزانية أو الرقابة التشريعية .(أبو عامود، 2000 : 78).

ومن الأحزاب وكتلها التي فازت في البرلمان الأوروبي لعام 2009 ما يلي :

- حزب الشعب الأوروبي ، وحزب المحافظين البريطاني، وحزب الشعب الاسباني، والديمقراطيين الأوروبيين، وهم منتمين للكتلة الديمقراطية المسيحية، والتي فازت ب(265) مقعدا أي بنسبة 36% من مقاعد البرلمان الأوروبي .
- الأحزاب الاشتراكية في الاتحاد الأوروبي والمنتمية للمجموعة الاشتراكية في دول الاتحاد الأوروبي، وقد فازت ب(184) مقعدا أي نسبة 25%.
- أحزاب الوسط في أوروبا، والأحزاب الليبرالية في بريطانيا وايطاليا وهولندا، والمنتمية لتحالف الليبراليين والديمقراطيين، وفازت ب(84) معقدا، أي بنسبة 12% من مقاعد البرلمان،

- أحزاب البيئة في دول الاتحاد الأوروبي، والمنتمية لكتلة الخفر، وقد فازت ب(55) مقعدا أي نسبة 7% من المقاعد.
- الأحزاب اليمينية المتطرفة، والمنتمية لاتحاد المحافظين والإصلاحي، وفازت بـ(55) مقعدا أي نسبة 7% من مقاعد البرلمان.
- أما الأحزاب الشيوعية والمنتمية لتكتل اليسار ، فقد حصدت 35 مقعدا وبنسبة 5% من مقاعد برلمان الاتحاد الأوروبي.
- وهناك أحزاب متنوعة أخرى، التي تنتمي إلى تكتل أوروبا ، فقد حصلت على 32 مقعدا بنسبة 4% من المقاعد.
- وأخيرا فقد حصل المستقلون على 26 مقعدا وبنسبة 4% من مقاعد الاتحاد الأوروبي (Clerck،2011:18)

(6) **محكمة العدل الأوروبية** : وهي المحكمة العليا للاتحاد الأوروبي وهي مخولة بالنظر في القضايا ذات العلاقة بالقوانين التي يجزيها الاتحاد الأوروبي، كما أنها تنظر في القرارات المتخذة من قبل الهيئة التنفيذية ومجلس الوزراء وحكومات الدول الأعضاء والمنظمات الخاصة، وتقرر مدى خضوعها لأنظمة الاتحاد وقوانينه، ويمكن للمحكمة أيضا النظر في الاستئناف المرفوعة من الدول الأعضاء، أو من الهيئة التنفيذية أو مجلس الوزراء أو المؤسسات أو المواطنين .(زغلول، 2006: 1).

وتتكون محكمة العدل الأوروبية من (27) قاضيا يعينون بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء، وستة محامين عامين، وكانت المحكمة، وعدد من الموظفين من بين الشخصيات التي تتمتع بالكفاءة والاستقلالية، ويعين القضاة والمحامون لمدة ست سنوات، قابلة للتجديد، وتتم المداولات فيها بطريقة سرية، وتعتبر قرارات المحكمة بها في مجموعها، ولا يتسنى معرفة الرأي الشخصي لكل قاض ولو كان للأغلبية، ومن شان هذا أن يحقق أكبر قدر ممكن من الاستقلال للقضاة ويبعد عنهم ضغط سياسي.

ويتعين على المحامي العام أن يقدم بصفة علنية وبحيدة كاملة واستقلال تام الرأي المسبب في القضايا المطروحة على المحكمة، كما يقوم بدراسة القضية وتقديم تصوراته من الوجهة القانونية البحتة حول الحل أو الحلول المقترحة لهذه القضية مع بيان الأسباب .(أبو عامود، 2000 : 78).

ومن الجدير بالذكر انه لا يمكن النظر من قبل محكمة العدل الأوروبية بأي قرارات صادرة عن المحاكم الوطنية إلا في المسائل المتعلقة بقانون الاتحاد الأوروبي.(المقداد والسرحان، 2013 : 17).

(7) **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:** وهي هيئة استشارية تمثل أصحاب الأعمال والعاملين وبعض الفئات الأخرى، ذات المصالح المشتركة مثل احتجاج المستهلكين والمزارعين في الدول الأعضاء، ويؤخذ رأي هذه اللجنة في المسائل الإنسانية المؤثرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.(أبو عامود، 2000، : 79).

وتتكون هذه اللجنة من 222 عضوا أو مستشارا يمثلون الهيئات والمنظمات المعنية في الدول الأعضاء، وتضم ممثلين عن تجمعات رجال الأعمال والعمال ومؤسسات المجتمع الممثلة لجماعات المصالح المعنية بالقرارات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية التي تتخذها مؤسسات المجتمع المدني، وينقسم أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إلى ثلاث مجموعات فرعية، (السرحان، 2013: 33).

أ) أصحاب العمال.

ب) العمال.

ج) مختلف جماعات المصالح الأخرى (فلاحين، ممرضين، مهنيين، ممثلين للمستهلكين، الجماعة العلمية، جماعة المدرسين، الجمعيات التعاونية، الحركات البينية)، ويعين الأعضاء فيها لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وهم يمارسون عملهم في استقلال تام، تجمتع اللجنة كل شهر في بروكسل، ويجب استشارتها قبل إصدار عدد كبير من القرارات، كما يمكنها أن تدلي بالآراء بمبادرة خاصة منها ، فهي تدلي 70 رأيا في المتوسط في كل سنة(السرحان، 2013: 33).

(8) **لجنة المناطق** : وأسست بمقتضى معاهدة الاتحاد الأوروبي ومقرها في بروكسل، وهي تتكون من (222) عضوا يمثلون السلطات المحلية والإقليمية، وتستشار في شان القرارات التي تؤثر في المصالح الإقليمية والمحلية.(الموسوعة الحرة، 2013: 1-2).

(9) **بنك الاستثمار الأوروبي :** وهو يوفر القروض على أسس غير ربحية لتمويل المشاريع الاستثمارية خاصة في المناطق النامية، مما يساعد على تطوير السوق المشتركة على نحو متوازن.

ومن الجدير ذكره أن المؤسسات الثلاثة الأخيرة، تحاول تحقيق التوازن في المصالح بين الدول الأعضاء ليس على مستوى الدول، وإنما على مستوى المجتمعات المحلية والإقليمية، وكذلك على مستوى الأفراد، ومن ثم فهذه المؤسسات تساعد الاتحاد على التغلغل في داخل مجتمعات الدول الأعضاء من أجل تدعيم رابطة التوحد قدر الإمكان على كافة المستويات بدءا من الفرد ووصولا إلى المجتمعات المحلية، والإقليمية، بالاضافة إلى ذلك تنظيم عملية صنع القرار في داخل مؤسسات الاتحاد وتقدم نموذجا آخر للجنة الأوروبية في مجال التعامل مع التناقضات التي تواجه عملية التوحد.(أبو عامود، 2000، العدد142: 79).

ثانيا : محددات السياسة الخارجية الأوروبية :

إن بروز متغيرات جديدة ومتسارعة على الساحة الدولية التي أصابت العالم المعاصر في كافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة في العقد الأول وبدايات العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، ومن ابرز هذه التغيرات الحرب على الإرهاب، والتحول الذي أصاب العالم بوجود نظام دولي أحادي القطبية بعد انهيار السوفياتي في نهاية العقد الأخير من القرن المنصرم، وبذلك تربعت الولايات المتحدة على عرش العالم والتي أصبحت القوة الوحيدة والقطب الاوحد والتي تمتلك بيدها قواعد اللعبة الدولية.

ان تلك التغييرات دفعت بالسياسيين والمفكرين وأصحاب القرار بضرورة الإسراع بالبحث والتكيف مع الأوضاع الجديدة محاولة منها للوصول إلى أفضل حتى تستطيع الدول أن تجبر هذه التغيرات لتحقيق مصالحها في كافة المجالات ضمن هذه البيئة الجديدة. (الغرايبة، 1999: 84).

وقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على قيم الاتحاد الأوروبي والمصالح الأساسية والأمن والاستقلال والنزاهة، وتعزيز وتوطيد الديمقراطية، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، والحفاظ على السلام، ومنع الصراعات وتعزيز الأمن الدولي.(eubam، 2014 ، 2-1) .

ويمكننا القول أن الاتحاد الأوروبي يتأثر في علاقاته الدولية في محددات تحد من علاقاته الدولية وهي :

أ) البيئة الداخلية.

ب) البيئة الإقليمية.

ج) البيئة الدولية.

فهناك علاقة ما بين البيئة الداخلية وبين علاقات الاتحاد السياسية الخارجية علاقة عضوية مباشرة، فالعلاقة بين امن الاتحاد الأوروبي واستقراره، في بيئته الداخلية وبين البيئة الخارجية علاقة طردية، التي يندرج تحتها، الموقع الجغرافي في الدول الاتحاد، وديمغرافيته، وبنيته الاقتصادية وعلاقاته الدولية وموقفه من القضايا الدولية بأبعادها ، الأوروبية، والأمريكية، والدولية، في علاقات متشابكة ومتداخلة وجميعها تتفاعل وتؤثر على بعضها البعض في اتجاهات مختلفة ومتنوعة.(السيد، 1989: 15-17).

أما محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فهي على النحو التالي :

1) المحدد التاريخي.
2) المحدد الديمغرافي.
3) المحدد الجغرافي.
4) المحدد الاقتصادي.
5) المحدد السياسي.

1. المحدد التاريخي :

يقصد بالعامل التاريخي مجموعة ما تتركه التجارب والقيم والتقاليد الاجتماعية في المجتمعات من تأثيرات في نوعية سلوك أعضائه،ومن ثم في علاقاتهم المتبادلة من جهة، وفي نوعية تفسيرهم للماضي وتقسيمهم للحاضر ونظرتهم للمستقبل .(الهزايمة، 1999: 35).

فمنذ قرون عديدة مرت كانت الدول الأوروبية قد انتابها ظروف تاريخية مشتركة انتهت بالصراع خاصة في الحرب العالمية الأولى (1914-1918) والحرب العالمية الثانية (1939-1945) ، وهذا بدوره أسهم في إيجاد ثقافة فكرية وعملية لإيجاد ومنظمة أمنية متكاملة لتحقيق مصالح الدول والشعوب الأوروبية.(السرحان، 2013: 18).

يعتبر ميلاد الجامعة العربية عام 1945، كإطار للعلاقات بين الدول العربية حدثا سابقا على معاهدة روما التي تمخض عنها إنشاء السوق الأوروبية المشتركة سنة 1957، وكذلك على إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ 1952، وسابقا على إنشاء المجلس الأوروبي 1949،

إلا أن تزامن ميلاد التكتلات الإقليمية العربية والأوروبية مع تنامي المد القومي وحركات التحرر عموما المناهضة للاستعمار إضافة إلى مشاعر الظلم والاستياء التي ولدها العدوان الثلاثي على مصر 1956 ، والذي شاركت به دولتان أوروبيتان هما فرنسا وبريطانيا الأمر الذي زاد من حدة توتر العلاقات العربية الأوروبية ، لذا جاء ميلاد التكتلات الإقليمية العربية والأوروبية في ظروف يشوبها الشك وعدم الثقة بل اعتبرت السوق الأوروبية المشتركة تنظيما استعماريا(الصباح، 1981: 132-133).

وقد بلغت المواجهة بكل أبعادها الاقتصادية والعسكرية في حرب حزيران 1967 ثم أثناء الخطر البترولي خلال حرب تشرين أول/ أكتوبر وإن كان الحدث الأخير أدى إلى مراجعة بعض الدول الأوروبية لمواقفها من القضايا العربية حينها بدا تحسن في المواقف فظهر بشكل جلي عام 1973، والترحيب به من القمة الأوروبية التي تلتها في كانون أول ديسمبر من العام نفسه، وهكذا بدأت الإرهاصات الأولى لحوار العربي أوروبي ابتداء من عام 1974، إذ يحتم السياق العالمي ضرورة التعاون العربي الأوروبي في جميع المجالات للإبقاء أهداف في الاتحاد الأوروبي.(الصباح، 1981: 133-134).

إن الالتباس في العلاقات الأوروبية العربية يمكن في تعدد وتنوع المصالح الأوروبية مع البلدان العربية، ومن حيث المبدأ لا يمكن القول ، أن هناك مصالح أوروبية واحدة مع كل البلدان العربية، وعلى سبيل المثال فإن لفرنسا اهتمامات ثقافية واقتصادية وعاطفية بشرق المتوسط وخاصة بلبنان ، وهي علاقة تتماثل مع النظرة الفرنسية لبلدان المغرب العربي الثلاثة تونس والمغرب والجزائر، فيما بريطانيا وفرنسا روابط تجارية مع الخليج العربي، ولكل من ولا يمكن دراسة مجمل العلاقات العربية مع دول الاتحاد الأوروبي بمعزل عن تطورات الأوضاع السياسية التي جرت، التي تتوالى في المنطقة، فقد لعبت هذه التطورات بصورة سلبية أو ايجابية في مجرى العلاقات العربية الأوروبية فقد كان لمواقف الاتحاد الأوروبي المختلفة من الحرب على العراق اثر على تلك العلاقات ، بحيث طرا تحسن في العلاقات العربية مع كل من فرنسا وألمانيا، مقابل تدهور العلاقات مع بريطانيا وايطاليا.(جغيط ، 1995: 13-15).

لقد ترتب على مجمل الوقائع المحيطة بالعلاقات العربية الأوروبية أن صارت هذه العلاقات محكومة بأربعة مواقف رئيسية: (إسلام تايمز، 2013: 39).

الأول : موقف بريطانيا، متوافقا مع الرؤية الأمريكية إلى حد كبير للعلاقات مع العرب أساسه الفرضيات السياسية.

الثاني : موقف مصلحي يدور في مجال واسعة من التوافق والتصادم، تتخذه فرنسا، ويتقارب مع موقف ألمانيا، إذ تتحكم بالعلاقات مصالح تختلط فيها الاعتبارات الثقافية والاقتصادية على نحو ما هو الموقف الفرنسي في لبنان.

الثالث : موقف اسبانيا المميز في العلاقات مع سورية، وأساس الموقف عدم عزل النظام دوافعه إلى تطوير علاقاته وتفاعله مع البيئة الإقليمية والدولية.

الرابع : موقف متشدد من القضايا التي تمس العلاقات الأوروبية العربية، وهو موقف اتخذته الدنمارك وشاركتها السويد إزاء سورية بعد حادثة اقتحام وحرق السفارتين الدنماركية والسويدية في دمشق.

ويرى الباحث **:** إن الأوروبيين في معزل عن وضع عربي متدهور وغير فعال ، ويطغى فيه الحضور الأمريكي القوي الفاعل في السياسة الدولية ، لا يرغبون في صناعة سياسة أوروبية واحدة في منطقة الشرق الأوسط وإزاء البلدان العربية بشكل خاص، لان أمرا لهذا ستكون له فواتير سياسية واقتصادية، لا يرغب الأوروبيين في تقاسمها تصنع بصورة مشتركة، الأمر الذي يعني إفساح المجال لكل دولة من الدول تصنع سياستها الخاصة إزاء العرب عموما، وحيال كل وحدة من الدول العربية.

2. المحدد الديمغرافي :

يعتبر المحدد السكاني عامل مهم يؤثر في وزن الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، إذ أن الاتحاد الأوروبي يمتد على مساحة (3975000كم2) حيث يظهر ذلك كثافة سكانية عالية، وقد بلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي (501.260.000) نسمة ويتوقع أن تشهد العديد من البلدان انخفاضا في اعداد سكانها خلال العقود القادمة، لكن يمكن أن يعوض هذا النقص بانضمام دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي في غضون العقدين المقلبين التي قد تساهم في تحسينات في التنمية البشرية خاصة مع نسبة الشيخوخة العالية في القارة الأوروبية. (الموسوعة الحرة، 2014).

واستنادا إلى إحصائية يوروبا وميتر لعام 2012 يشكل المسيحيون حوالي 72% من سكان الاتحاد الأوروبي ، وفي أوروبا يتواجد أكبر تواجد مسيحي في العالم، الكاثوليك هم أكبر جماعة مسيحية في الاتحاد الأوروبي ويشكلون نسبة 48% من مجمل السكان، أما البروتستانت فيشكلون ما نسبته 12% ، بينما الأرثوذكس8%، أما المسيحيين من الطوائف الأخرى فيشكلون 4% من سكان الاتحاد الأوروبي ، بينما المسلمين يمثلون ما سنبة 2%، في حين أن الملحدين،

واللادينيين يمثلون 23% من سكان الاتحاد الأوروبي وتصل أعداد اليهود إلى مليون نسمة في الدول الأوروبية .(الموسوعة الحرة، 2014: 1-2) .

وعدد السكان هو الذي يحدد عدد أعضاء كل دولة أوروبية في الاتحاد الأوروبي في مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي، إذ أن المجلس يتكون من وزراء حكومات الدول الأعضاء، والأصوات في المجلس تتناسب مع عدد سكان كل بلد أوروبي، ما يتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوازن مع الدولة الكبيرة، حيث يبلغ عدد الأصوات الكلي 321 صوتا موزعة على 25 دولة قبل أن يصبح 28 دولة (تشامي، 2014: 1)

.

ويواجه الاتحاد الأوروبي تحديات في مستقبله الديمغرافي، تتصل بشيخوخة السكان وتزايد متوسط العمر، حيث يصل إلى(82.4) عاما للنساء(76.4) عاما للرجال، بالإضافة إلى التحولات السكانية المرتبطة بالهجرة الداخلية في الاتحاد، حيث الهجرة من البلدان الأكثر فقرا في شرق الاتحاد الأوروبي إلى الدول الأكثر ثراء في أوروبا الغربية، ومن المناطق الصناعية كبريطانيا وألمانيا إلى مناطق (الحزام الشمسي)، ذات البيئة والمناخ الأكثر ملائمة كاسبانيا وجنوب فرنسا وايطاليا والبرتغال ، أما الإشكالية الأخرى فتتمثل في تفاوت الكثافة بين دول الاتحاد الأوروبي، حيث تتراوح الكثافة بين أعلى معدل في مالطا والتي تقدر(1.306 نسمة/كم2، يليها هولندا وبلجيكا والمملكة المتحدة بمعدلات ب(397)، و(352)، و(251.7) نسمة كم2 على التوالي ، مقارنة بأدنى معدل في كل من فنلندا وبمعدل (15.8) ، والسويد بمعدل(20.6) ، ولاتفيا بمعدل (35) نسمة كم2، وكذلك التفاوت بين سكان دول الاتحاد،حيث تعتبر ألمانيا الدولة الأكبر في عدد السكان وبمعدل (16.31%) يليها فرنسا (12.86%) ، والمملكة المتحدة (12.38%) ،وايطاليا (12.05%) بينما نلاحظ معظم الدول الباقية (23) دولة تمثل حوالي(47%) من السكان(السرحان، 2013: 34).

واليوم تعتمد دول الاتحاد الأوروبي من بين الدول المتقدمة بالفعل على الهجرة الدولية لتعويض ضعف النمو السكاني، ومثال ذلك الهجرة من بعض دول الاتحاد الأوروبي في شرقه إلى الدول الغنية من دول الاتحاد . وهناك مشكلة أخرى وهو ظهور المدن المليونية بسبب الهجرة غير الشرعية التي تعتبر احدى المحددات السياسية في دراسة الاتحاد الاوروبي وهو أنها تفوق سكان بعض دول الاتحاد بالكامل، علاوة على أن الوضع السني للمدن الأوروبية، في المسرح العالمي تغير بشكل ملحوظ خلال إلى (50) عاما الماضية، ففي عام 1950، كانت

أوروبا تضم (10) من أكبر (25) مدينة في العالم ولكنها اليوم تضم (3) فقط بحلول عام(2015)، لن يكون لديها مدينة واحدة منها. (تشامي، 2014، 2) .

ومن المعوقات الأخرى التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي من الناحية الديمغرافية التركيبة العرقية حيث تختلف التركيبة السكانية للاتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ، فهي تشمتل على (15) مجموعة عرقية تشكل نحو(90%) من مجموع السكان العام للاتحاد ألمان، فرنسيين، انجليز، ايطاليين، بولنديين) .

كما أن هذا الاختلاف في التركيبة يرتبط بالتنوع الثقافي العالي لدى سكان الاتحاد من جانب، وارتباطاتهم القومية غير المتجانسة من جانب آخر .(المقداد، والسرحان، 2013 : 23).

3. المحدد الجغرافي :

فالموقع الجغرافي الاستراتيجي لدول الاتحاد له تأثير في مشاركتها في المجتمع الدولي وفي تحديد المجال الحيوي المباشر لسياستها الخارجية، وما هي التهديدات الموجهة إليها من قبل الدول أو القوى الكبرى والتي تهدد أمنها واستقرارها ووجودها. ويمثل هذا المحدد بالقرب والجوار الجغرافي، وحركة الأفراد الأفكار بين المنطقتين العربية والأوروبية ، حيث تقع المنطقة العربية على الجناح الجنوبي لأوروبا .(حقي، 2003: 149).

وكان الاهتمام أوروبا بالمنطقة العربية أسباب ثلاثة هي (حقي، 2003: 149).

أولا : الوجود السوفياتي في المنطقة العربية.

ثانيا: الصراع العربي - الإسرائيلي.

ثالثا : المصالح الاقتصادية وعلى رأسها النفط والغاز.

علاوة على ذلك فإن البلدان العربية واقعة أو مطلة على ثلاث قارات آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وقد أدى الجوار الجغرافي دورا مميزا في أي أنماط من العلاقات لم يستطيع الوطن العربي إقامتها مع أطراف أخرى. وموقع الاتحاد الأوروبي الجغرافي حملة على التدخل والتعامل مع الدول العربية والاهتمام بما يدور في الشرق الأوسط وخاصة الاهتمام بالقضية الفلسطينية، والبحث عن حليف للاتحاد استراتيجي وذلك اعتمادا على الموقع الجغرافي في عالم تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الرئيس لإسرائيل .(نوفل، 2003 : 39).

والمنطقة العربية من المناطق المهمة تاريخيا وجغرافيا لأوروبا وذات حساسية شديدة نظرا للمتغيرات العامة سواء كانت صعود أو هبوط القوى العظمى أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث أن للمنطقة العربية أهمية من منظور المصالح الأوروبية والأمريكية بسبب موقعها من الاتحاد السوفياتي السابق، ولامتلاكها للثروات والموارد الاقتصادية المتعددة، والمنطقة العربية هي بمثابة مسرح للقوى الصناعية الكبرى ، وممرات المنطقة المائية تضمن السيطرة على العالم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تربط أمنها بأمن المنطقة العربية الذي يمس مصالحها الإستراتيجية ، وكذلك الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، إذ تشكل المنطقة العربية كاملا مؤثرا في الأمن والأوروبي.(فيصل، 1991 : 18، خضر، 1981 : 136).

إن محاولة أوروبا خلق دورا متميزا ومنفصلا خاصا بها في المنطقة العربية ليس بالأمر الجديد، فكثير ما تمتعت أوروبا بعلاقة خاصة مع منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي بالتحديد، فعلى مر التاريخ كان لدى الأوروبيين اعتقادا بأنهم سبقوا الأمريكيين في وعي وإدراك وتفهم طبيعة وأحوال المنطقة ، وفي الواقع فإن ميراث أوروبا الحقيقي التاريخي وقربها الجغرافي من العالم العربي إلى جانب شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تربطها بالمنطقة قد جعلت لها دورا جيواستراتيجيا متميزا ومسؤولية خاصة بالنسبة للمنطقة العربية. (النواوي، 2000 : 106).

وبهذا يتبين لنا الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية للاتحاد الأوروبي نظرا لأهميتها الجيوستراتيجية علاوة على أهمية العالم العربي الجيوستراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، هذه الأهمية التي ميزت قدراته في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية والعسكرية والأمنية، مما جعلت منه قوة كبرى في النظام العالمي القائم ينافس القوة العظمى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى، نظرا لقوة تأثير الاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي والإقليمي بمعنى توظيف الأوضاع الجغرافية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والسياسية،(مقاتل، 2014: 1، 2) .

4. المحدد الاقتصادي :

ظل الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في العالم العربي والمنطقة متميزا منذ إبرام اتفاقيتي التعاون في عامي 1962و1964 مع كل من تركيا واليونان في ضوء المعاهدات التي

أبرمت بين دول الجماعة الأوروبية ودول المغرب في عام 1969، إلا انه لم تكن هناك حتى عام 1972 سياسة واضحة تنظم العلاقة بين الجماعة الأوروبية ودول المتوسط حتى كانت قمة باريس عام 1972 عندما تم تأسيس شبكة متكاملة من اتفاقيات التجارة والتعاون مع كل من المغرب والجزائر وتونس ومصر لبنان وسوريا والأردن، أما ليبيا لم تنظم إلى أي من الاتفاقيات مع الجماعة الأوروبية وسميت مجموعة اتفاقيات التعاون تلك بالسياسة المتوسطية العالمية GMP (النواوي، 2000 : 107) .

وتعتبر المنطقة العربية سوقا للمنتجات الأوروبية، ومن تلك المنتجات التكنولوجيا بأنواعها المستخدمة في الصناعات الالكترونية، والسلاح، وتدل الإحصائيات أن حجم التبادل التجاري عبر المتوسط بين دول الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية بلغت حتى عام 2004 قرابة 922.97 مليار دولار، هذا وتمثل دول جنوب المتوسط ما عدا تركيا سوقا ضخما حجمه 150 مليون نسمة، وبلغ حجم الناتج الكلي الإجمالي 210 مليار دولار عام 2005 ، ومن المتوقع عام 2010 ان يرتفع الناتج الكلي الاجمالي إلى 230 مليون نسمة ويتضاعف الناتج القومي الإجمالي ليصل إلى 400 مليار دولار .(الكيلاني، 2006 :28).

اضف إلى ذلك أن انهيار النظام العالمي ثنائي القطبية قد اثر على حجم هذه الاقتصاديات والتبادلات التجارية، الأمر الذي نتج عنه تقارب بين دول الاتحاد الأوروبي وجيرانه العرب، إضافة إلى ما يقوم به الاتحاد الأوروبي من قروض ومنح لدول الشرق الأوسط ووسط أوروبا تصل إلى ضعف ما يخصصه تبلغ ضعف عدد سكان المتوسط على الرغم من أن عدد سكان دول المتوسط تبلغ ضعف عدد سكان دول شرق ووسط أوروبا ، بالإضافة إلى ذلك فإن المتوسط يمثل تركيا شريكا تجاريا أساسيا لأوروبا، كما يعتمد الاتحاد الأوروبي على منطقة MENA أي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتوفير العمالة الرخيصة التي يمكنها القيام بأعمال التي لا تتطلب مهارات عالمية .(النواوي، 2000 : 108).

لقد سعت أوروبا إلى توثيق علاقاتها الاقتصادية مع دول جنوب المتوسط، التي تستورد ما نسبته 40% من الصادرات الأوروبية، وتستورد أوروبا من هذه الدول ما نسبته 28% من الصادرات العربية ومنها البترول العربي.(تركماني، 2013: 1).

لكن هناك بعض المعوقات الاقتصادية التي تمس المحدد الاقتصادي بين دول الاتحاد والدول العربية وخاصة دول الاتحاد من أجل المتوسط، ومن تلك المعوقات :

- التباين والتناقضات الحاصلة داخل دول جنوب المتوسط في مختلف الميادين منها الاقتصادية ، إذ أن مصر وتركيا على سبيل المثال تمثل 60% من إجمالي سكان المنطقة، هذا التباين على المستوى الديمغرافي، إلى جانب التباين الديمغرافي يظهر التمايز على المستوى التنموي، إذ أن مستوى القدرة الشرائية يتفاوت بشكل ملحوظ من بلد لآخر، حيث وصل إلى 3430 دولار لكل فرد في سوريا (الرتبة 138) عالميا، في سنة 2003، في الوقت الذي وصل إلى 19440 دولار للفرد (الرتبة 44 عالميا) كما يمثل النمو الاقتصادي مؤشرا آخر على هذا التباين الواضح بين دول جنوب المتوسط.(heministre، 2005: 91) .

وزاد من تعقيد الأمور الاقتصادية اعتماد دول الاتحاد الأوروبي السياسية الحمائية على منتجاتها الزراعية فضلا عن ذلك فإن التنافس في القطاع النسيجي خلق تناقضات بين الضفتين خيث تمثل الصناعات النسيجية في كل من تونس والمغرب، ومصر وتركيا، نشاطا صناعية مهما، وقد تعمقت المشكلة بين الضفتين بسبب تطبيق سياسة رفع الحصص للصناعات النسيجية واللباس في إطار المنظمة العالمية للتجارة الذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من أول كانون ثاني/ يناير 2005 وهو ما يزيد من تضييق الأفق الأرحب لمنطقة التبادل الحر اليورو متوسطية (صايج، 2008، 141).

وكان إعلان برشلونة عام 2007 الذي يهدف إلى إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي في عملية صنع القرار ان حلت محل الدستور الأوروبي الذي حدد عدة أهداف للشراكة من إنشاء منطقة تجارية حرة متوقعة بين الدول الأعضاء في عام 2011، وتوحيد أنظمة شهادات المنشأ، وحماية الملكية الفردية، والمنافسة المتكافئة، وتشجيع القطاع الخاص، وتحديث النسبة الاقتصادية الاجتماعية، وتشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة والمستدامة، وتنمية القدرات البشرية، (السرحان، 2013: 73).

ولم تخف اللجنة الأوروبية تفاؤلها بالنجاحات التي حققتها معاهدة لشبونة لعام 2007، ومسارها في إطار المنافسة العالمية الحادة على المنطقة المتوسطية، بحيث بقي الاتحاد

الأوروبي الشريك التجاري لمجوع دول وجنوب حوض المتوسط والأمر نفسه بالنسبة للخدمات، حيث أن أكثر من 50% من التبادلات التجارية لهذه الدول تتم مع دول الاتحاد الأوروبي وتشكل بالنسبة لبعض الدول 70% من نسبة صادراتها الكلية، وتشكل أوروبا المستثمر المباشر الأول في المنطقة نسبة 36% مم إجمالي الاستثمارات المباشرة، كما يمثل الاتحاد الأوروبي المصدر الأول للمساعدة المالية والتمويل لهذه الدول، بحيث تقدم سنويا قروض ومساعدات غير قابلة للتعويض، وفضلا عن ذلك ، فإن أوروبا تمثل مصدر سياحة للبلدان العربية وخاصة حوض المتوسط، كما حقق الاتحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة مجموعة من الاتفاقيات الثنائية للشراكة مع دول جنوب المتوسط من أجل إقامة سوق جهوية، بالرغم من التأخر الملحوظ في انجاز هذه الشراكات ، وعزز الاتحاد الأوروبي ميادين الشراكة مع نظرائه المتوسطيين في مختلف الواجهات ، سواء تعلق الأمر بالتسهيلات الحالية في إطار البنك الأوروبي للاستثمار FEMIP.(صايج، 2008: 142).

5. المحدد السياسي :

بعد انعقاد معاهدة ماستريخت عام 1991، ثم تحديد أهداف السياسة الخارجية بشكل واضح ومتناسب مع طبيعة التطورات التي عرفتها الساحة الدولية في تلك المرحلة.(نافعة، 2004: 131).

وتأخذ الدول الأوروبية ضمن سياستها شكل نظام الحكم الذي يأخذ بدولة القانون والمؤسسات الذي يأخذ الديمقراطية، وحقوق الإنسان وحرية الإعلام والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وهذا بدوره سهل عملية التفاهم بين الحكومات الأوروبية، والشعوب الأوروبية، وشكل الرؤى والانسجام والتوافق نحو إيجاد اتحاد أوروبي يلبي تطلعات الشعوب على المدى البعيد.(العمراوي، 2002: 26).

لقد واجهت أوروبا مع انتهاء الحرب الباردة ثلاث خيارات سياسية إستراتيجية (الهواري، 2000 : 94).

1- بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة ومستقلة بشكل كامل.
2- تدعيم الذراع الغربي الأوروبي في إطار الناتو من خلال تعديل البنية وغاياته وأسلوب صنع القرار داخله.
3- المنهج الذي اتبعه الأوروبيين ، فهو توفير قدرات ذاتية وفاعلة للاتحاد الأوروبي في ميدان السياسة الخارجية الأمنية بالارتباط بالناتو وأبنيته .

ويمكن القول أن أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبية بالنسبة للعلاقات مع الدول العربية هي على النحو التالي: (السرحان، 2013: 50).

1. صيانة القيم المشتركة العربية - الأوروبية.
2. صيانة المصالح الأساسية بين العرب وأوروبا.
3. تعزيز التعاون الدولي، وخاصة مع العالم العربي، حسب تقرير لشبونة، بإعطاء الأولوية للجوار المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي.
4. تعزيز الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان والحريات.

وكان الاتحاد الأوروبي يحاور العرب في القضايا المشتركة التي تهم الطرفين تحت ما يسمى الحوار العربي الأوروبي ، لكن هذا الحوار واجهه عدة عقبات عامي 1985و1986، إلا أن السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، التي أعلنت عام 1989، وقد ضمت منطقة الشرق الأوسط والمتوسط في مناطق اهتمامها، ثم جاء إعلان مدريد عام 1989 ليؤكد سياسة الاتحاد تجاه الشرق الأوسط، كما عبر عنه إعلان فينسيا، وقد أكد كلا من الإعلانين استعداد الاتحاد للمشاركة في مفاوضات الحل السلمي للصراع الدائر في المنطقة بالإضافة إلى دعم التنمية السياسية والاجتماعية الاقتصادية بالمنطقة.(النواوي،2000: 109).

وبالنسبة لقضية الشرق الأوسط فلسطين ، فإن هناك اختلاف بين وجهتي نظر كل من الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوروبي بالنسبة لها، ويتمثل هذا الاختلاف في آن الاتحاد الأوروبي لا يعد أمر الأمن بالنسبة لإسرائيل أولوية ملحة، إن أوروبا تؤكد التزامها بالإبقاء على وجود إسرائيل كدولة شرق أوسيطة إلا أنها لا ترى تهديدا لأمن إسرائيل من قبل القوة العربية العسكرية أو السياسية وذلك لان أوروبا ترى أن ميزان القوة السياسي والاقتصادي يتحول لصالح إسرائيل خلال الثلاثين عاما الماضية، وهذا السبب الرئيس وراء اتجاهات الاتحاد الأوروبي الواضحة لصالح العرب والفلسطينيين (النوواي، 2000 : 113).

ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي نادرا ما قام بإتباع أية سياسات في الشرق الأوسط دون اعتبار مصالح الولايات المتحدة ، وقد اتضح ذلك جليا عندما قبل الاتحاد الأوروبي إبان الحوار العربي الأوروبي طلب الولايات المتحدة الأمريكية بعدم أدارج قضايا البترول ضمن اطر المناقشات بالإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة تعتمد على أوروبا في إصلاح أي خلل يمكن أن يحدق في العلاقات الأمريكية العربية، وثانيا فإن الاتحاد الأوروبي يعجز عن وضع تعريف واضح لمصالحه في الشرق الأوسط، وفي صياغة سياسة خارجية واضحة نظرا لوجود الكثير من الانقسامات الداخلية في هياكله التنظيمية وفي الواقع فإن عملية

السلام العربي الإسرائيلي قد أصبحت قائمة المصالح السياسية الأمنية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي.(النواوي، 2000: 113) .

المطلب الثاني :

محددات السياسة الأمنية

لقد تمثلت أولى محاولات التكامل السياسي الأوروبية في المشروع الفرنسي بإنشاء جيش أوروبي موحد والذي طرح أمام قمة حلف الأطلنطي التي انعقدت في نيويورك في شهر أيلول/ سبتمبر 1950، وقد تمثلت الغاية من طرح هذا المشروع في تجميد الدعاوى الأمريكية لإعادة تسليح ألمانيا، وعلى الرغم من ذلك فقد أقرت إدارة الرئيس الامريكي هاري ترومان هذا المشروع الذي أصبح موضوعا للمفاوضات بين الدول الأعضاء في حماية الفحم والصلب الأوروبية European cal and steat community(EDC ، والتي كان من نتائجها طرح مشروع سياسي عام 1953 يقضي بإنشاء بناء فيدرالي أو كونفدرالي، للجماعة السياسية الأوروبية European political community(EDC) ، لكن هذا المشروع لم يثمر إذ رفضته الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر آب/ أغسطس 1954، وفد أدى فشل هذا المشروع إلى طرح فكرة توسيع حلف أمريكي أوروبي في إطار الناتو ليضم ألمانيا في أيار/ مايو 1955، والهدف منه منع أي امتداد للاتحاد السوفياتي السابق وتطوير فكرة الاتحادية لتجاوز الخلافات والصراعات القديمة وبناء منطقة للازدهار والنمو المشترك، ومن هذا المنطلق تم توقيع روما في حزيران يونيو 1957 والخاصة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC, 2014: 1-2) .

وفي ستينيات القرن المنصرم جرت مفاوضات مستندة إلى مشروعي فوشيه اللذين طرحا في فرنسا آنذاك، وناديا بتعاون سياسي اوثق واتحادا تم إنشائها آنذاك لتقديم مقترحات خارجية دفاعية وأمنية مشتركة، وقدمت لجنة خاصة تم إنشائها آنذاك لتقديم مقترحات محددة في هذا الإطار، واستجابة للدعاوى رؤوساء الدول والحكومات قدم في عام 1970 تقرير دافينيون Davignon Report إلى قمة الجماعة الاقتصادية في لوكسمبورغ، وقد مثل هذا التقرير نقطة انطلاق تعاون سياسي وامني أوروبي، وتمثل ابرز جوانب هذا التعاون في ازدياد التشاور بين الدول الأعضاء حول قضايا السياسة والأمن الخارجي، وفي نهاية سبعينيات القرن العشرين أكد كل من الغزو السوفياتي لأفغانستان والثورة الإسلامية في إيران للدول الأعضاء الأهمية المتزايدة للجماعة الأوروبية على الساحة الدولية. وفي عام 1982 أكدت المكانة الدولية للجماعة، وفي عام 1983، صدرت مسودة " مرسوم أوروبي".(مطاوع، 2004: 1، 2)

وعقدت قمة الاتحاد الأوروبي في كولون يومي 4/3 /حزيران/ يونيو/1999 إبان حلف شمال الأطلنطي على يوغسلافيا، وشكلت هذه القمة نقطة حاسمة تجاه تطوير الاتحاد الأوروبي في سياسة خارجية وأمنية مشتركة، واتفق خلالها على تقوية وتعزيز السياسة الخارجية والأمنية المشتركة المدعومة بقوة عسكرية وهياكل مؤسسية لصنع القرار.(sjusen، 195 .2001) .

وفي عام 1983 صدر إعلان (ستوتجارت) حول الوحدة الأوروبية أما في العام 1985 فقد احتوى تقدير لجة دوجي Deoge committee Report إقرار الاتفاق الأوروبي الموحد، والذي احتوى على عدد من الاقتراحات الخاصة بشؤون الأمن، والتعاون في مجال التسليح. وفي قطاع الدفاع مارست بريطانيا حق الاعتراض على أي ربط هيكلي بين الاتحاد الأوروبي كمنظمة وبين قضايا الدفاع الأوروبي فقد كانت القضية الكبرى والوحيدة لكل من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والسياسية والدفاعية والأمنية المشتركة هي عدم قدرة كلا من بريطانيا وفرنسا على الاتفاق على الخطوط الرئيسية لهذه السياسة، فقد كان احد الاختلافات الجوهرية في التوجهات بين فرنسا وبريطانيا هو اثر السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية على الولايات المتحدة الأمريكية فبينما اعتبرت فرنسا أن ظهور السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية سوف يدعم ويحسن تحالف عبر الأطلنطي توازنا ومن ثم أكثر قوة ، رأت لندن انه إذا أظهرت أوروبا قدرة حادة على إدارة شؤونها الأمنية، فإن واشنطن ستصبح أكثر عزلة وقد بينها الناتو(مطاوع، 2004: 1).

في هذا المطلب سنتناول النقطتين الرئيستين التاليتين وهما :

أولا : أسس السياسة الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي .

ثانيا : قضايا السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي.

أولا : أسس السياسة الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي :

كانت تجربة البوسنة كافية لدفع الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن صيغة توافقية لتجاوز الخلافات حول امتلاك قدرات عسكرية مستقلة تتولى القيام بمهام التدخل العسكري في مناطق التحرك وتحريك حلف شمال الأطلنطي، فقد سيطرت الولايات المتحدة عن عملية اتخاذ القرار وتحريك القوات وكافة الأنشطة الاستخباراتية، وقد أشار لذلك الجنرال الأمريكي الذي تولى قيادة قوات الحلف إبان العمليات العسكرية ضد يوغسلافيا " ويسلي، كلارك) بالقول:" كانت هناك العديد من الخلافات إبان الحرب في البوسنة ، ولكن في كوسوفو كانت الخلافات أكثر وأعمق؛ إذ دارت الأهداف التي ينبغي قصفها، ومواعيد التصعيد وقضية إرسال القوات البرية، فقد سعت واشنطن للسيطرة على الموقف ، وكانت الاستخبارات الأمريكية هي التي تقوم بالعمل.(Sjursen،194-195 :2001) .

جاء في الإعلان المشترك لقمة سان مالو بين بريطانيا وفرنسا، انه :" من أجل تمكين الاتحاد الأوروبي من اتخاذ القرارات وتطبيق العمل العسكري في حالة عدم تحرك حلف شمال الأطلنطي ، ينبغي أن يمتلك الاتحاد الأوروبي الهياكل والقدرات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي والأمني أخذا في الاعتبار القدرات الحالية لاتحاد غرب أوروبا وتطوير علاقاته مع الاتحاد الأوروبي، وفي هذا السياق فإن الاتحاد الأوروبي في حاجة لامتلاك الوسائل العسكرية الملائمة، فأوروبا بحاجة لتطوير قوة عسكرية تمكنها أن ترد بسرعة على أي تهديدات جديدة، ولذلك لا بد من دعم هذه القدرة بصناعات عسكرية قوية ذات تكنولوجيا متطورة.(Cameron،78-79 : 1999) .

أعلن رئيس وزراء بريطانيا 1999 توني بلير انه " إذا كانت أوروبا تأخذ دورا دفاعيا رئيسيا فهي بحاجة إلى قوات حديثة بحاجة ايضا إلى معرفة كيف تعمل وتتعاون، ونكمل قدراتنا، وهذا ما يعني ضرورة دمج الصناعات العسكرية، وأيضا المشتريات العسكرية "(Cameron،79: 1999) .

وقد اتفق قادة الاتحاد الأوروبي بالإجماع على بلورة الآليات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بموجب الأزمات في ضوء العناصر التالية: (Cameron،80 : 1999)

1- دورية الاجتماعات مع عقد اجتماعات طارئة وتشكيل مجلس للشؤون العامة يشمل وزراء الدفاع.

2- تشكيل لجنة سياسية وأمنية دائمة في بروكسل تضم خبراء سياسيين وعسكريين.

3- تشكيل لجنة عسكرية تضم خبراء عسكريين يقدمون التوصيات للجنة السياسية والأمنية.
4- تشكيل هيئة عسكرية للاتحاد الأوروبي تتضمن مركزا للتوجيه.

وبهذا فإن قمة كولون مثلت خطوة متقدمة على طريق تطور السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي.

أما قمة الاتحاد الأوروبي هلسنكي التي عقدت في العاصمة الفنلندية يومي 10- 11 أيلول/ سبتمبر 1999، فقد أضافت إضافة جديدة بصرح العمل الأوروبي المشترك في مجالي السياسة الخارجية والأمن الدوليين، فقد نص البيان الختامي للقمة على أسس السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي واليات تلك السياسية، فيقول البيان الختامي(أن الاتحاد الأوروبي سوف يشارك في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وان مجلس أوروبا سوف يعمل على تطوير قدراته الذاتية لاتخاذ القرار والتحرك حين لا يكون الحلف مستعدا للتحرك، وذلك للقيام بعمل عسكري في مواجهة أزمات دولية) (مقررات قمة هسلنكي، 1999: 1-10).

ووضعت قمة هنلسكي الخطوط العريضة للسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي وتمثلت في: (مقررات قمة هلسنكي، 1999: 2-10)

1- أن تعمل دول الاتحاد على الوصول إلى القدرة عند نشر قوات قوامها ما بين 50-60 ألف جندي اعتبارا من عام 2003.
2- أن تكون القوات العسكرية قادرة على العمل لمدة عام كامل في مواجهة الأزمات.
3- إنشاء هياكل عسكرية وسياسية داخل الاتحاد الأوروبي لتمكنه من تامين القيادة السياسية الضرورية والتوجيه الإستراتيجية للعمليات، ومن أجل ذلك سوف تنشا الهيئات التالية وهي :
   1. اللجنة السياسية والأمنية الدائمة Standing political and security committee.
   2. اللجنة العسكرية The military committee .
   3. الهيئة العسكرية Staff The military .
4- تطوير التعاون والشفافية بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي .

5- يسمح المشاركة في عمليات الاتحاد لإدارة الأزمات العسكرية للأوضاع في دول الاتحاد.

أما قمة نيس الفرنسية التي عقدت في كانون أول/ ديسمبر 2000، فقد وضعت بعض محددات السياسة الأمنية العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية من ناحية، ومن بينها المحدد العسكري الأمريكي، التي كشفت تلك القمة عن مدى الخلافات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن واشنطن عارضت معارضة شديدة لامتلاك الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية مستقلة تعمل بمعزل عن حلف شمال الأطلنطي.(إبراهيم، 2000: 1).

ولكن قمة نيس جاءت بصيغة توافقية بين الرغبتين الأمريكية والأوروبية حيث جرى حذف الفقرة التي اعترضت عليها وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، والتي كانت تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف شمال الأطلنطي ، أي سقط الاقتراح الفرنسي الذي كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوة الأوروبية.(الفريضي، 2000: 1-2).

ومما سبق يتبن لنا أن المحددات الأمنية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تنطلق مما يلي :

1- ضمان الأمن والحرية والعدل من خلال التعاون الدفاعي والأمني بين دول الأعضاء في الاتحاد.
2- تقوية دور أوروبا في العالم في مجالات السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية الموحدة.
3- ضرورة التعاون والتنسيق الأمني والدفاعي والعسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية.
4- التكامل السياسي والعسكري الأوروبي من خلال إنشاء جيش أوروبي موحد، وهياكل أمنية وعسكرية موحدة.
5- التعاون مع الدول الحلفاء للاتحاد الأوروبي في مقاومة الإرهاب وحركات التطرف والعنصرية.
6- تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي العسكرية والأمنية للإسهام في عمليات حفظ السلام الدولية وفقا لمبادئ الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي، لما اقره مجلس الاتحاد الأوروبي في قمة لا يكن 2001.
7- منع الصراعات العنيفة ما أمكن في العالم.
8- الالتزام بتطوير وإعادة تشكيل الهياكل والإجراءات والإمكانيات لتحسين القدرة على اخذ المبادرة الكاملة في منع الصراعات ومهام إدارة الأزمات.

ثانيا : قضايا السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي.

1. قضية الإرهاب :

لقد مثل حدث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر لعام 2001 محطة اختبار لتقييم النظام العالمي الجديد الذي يتمثل حضارة الغرب وقيمة بصورة عامة، وقد آثار هذا الحدث أسئلة مقلقلة حول عناية النظام الجديد بهذا العالم، الذي تتكاثر في زمان هيمنته الصراعات والأزمات السياسية والاقتصادية وازدياد الفقر، وتعاظم الاستبداد وتلوث الأرض.(قانصوه، 2002: 85).

وقد مثلت تداعيات 11 /أيلول / سبتمبر نقلة نوعية في نمط الاهتمام الأوروبي ودرجته حيال موضوع الإرهاب كمصدر أساسي لتهديد الأمن الأوروبي والعالمي، وتسبب تلك الأحداث بسوء فهم للإسلام، ودون تفرقة بين ما هو في صلب الدين وما هو ناتج عن الظروف الاجتماعية والسياسية وبين ما هو من جوهر الدين الإسلامي وما هو من صنع التاريخ، حيث ربط الإسلام بالإرهاب والعنف والعدوان وعدم الاعتراف بالاخر، وفي الواقع فإن النظر في الامور المسبقة المخزنة في الوعي الغربي غذتها القوة المعادية للأمة العربية باستمرار، وأبرزت جوانبها السلبية، وقد وفرت أحداث 11 سبتمبر الفرصة لبعض الدول الأوروبية لاعتبار الهجوم على انه قائم على صراع حضاري قديم غير نتيجة المعطيات الجيوستراتيجية والتاريخية (السرحان، 2013: 132).

إن أدبيات الاتحاد الأوروبي تنص على نقص الإرهاب ومحاربته، ولكنها في الوقت نفسه لا تتورع في استخدام كل الوسائل المتوافرة لديها، ومن خلال وسائلها الدفاعية، والأمنية، والسياسية ، والإعلامية، والفقهية والعلمية في الدفاع عن نفسها وحلفاءها وحسب مصالحها الإستراتيجية.(قرحالي، 1989: 54).

وقضية الارهاب هي من ضمن قضايا بالاساس تربط بين العلاقات الاوروبية – العربية، حول الاتفاق على محاربة الارهاب والغلو والتطرف، والتنظيمات الارهابية، اذ ان اوروبا تستفيد من وراء ذلك بيع الاسلحة إلى دول العالم العربي، والقاعدة اكبر مثال على ذلك.

2. قضية التطرف الديني :

يرى الاتحاد الأوروبي أن لا سبيل إلى إقامة دولة ديمقراطية حرة، وإذا لم يتم وضع حل جذري لحركات الارهاب والتطرف في العالم، وحسب هيكلة الاتحاد الأوروبي ودستوره فإنه يدعم الحرية بأنواعها، وحرية الأديان والعبادة، والحوار بين الأديان، والعمل على تعزيز

التسامح داخل المجتمعات لمواجهة التطرف الذي يشكل تهديدا لكل الأديان وتحقيق السلام لأوروبا وللعالم.(يولشي، 2013: 1-2).

ويتجه الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء مركز لمكافحة التطرف من شانه أن يساعد السلطات الوطنية والمحلية في عملها عير تمويل من الاتحاد الأوروبي ، وقد خصص الاتحاد الأوروبي 20 مليون يورو أي أكثر من 27 مليون دولار بين عامي 2013-2017 لإنشاء هذا المركز.(مالسترم، 2014: 1).

ومشكلة الارهاب والتطرف باتت الان تثير المخاوف على جانبي الشاطيء المتوسط، ولعل هذه القضية تعتبر من الدوافع البارزة التي جعلت اوروبا تطرح موضوع الشراكة المتوسطية، فاوروبا متخوفة من انتشار الحركات الاسلامية، ومن الحركات المتطرفة، والعنف المتزايد في العديد من دول جنوب المتوسط وغربه، خاصة اعمال العنف التي تحدث في بعض الدول العربية، وفي هذا المجال يرى الطرف العربي ان على الجانب الاوروبي مسؤولية تتمثل في التخلص من الازدواجية والتناقض في التعامل مع ظاهرة الارهاب، وضرورة تحديد الدقيق اللاجئ السياسي بحيث لا يصبح اللجوء مجرد ايواء شخص هارب من العدالة الوطنية.(الشلبي، 2000: 108-109).

3. قضية الهجرة :

يرتبط موضوع الهجرة بمسألة التكاثر السكاني حيث يعد التغيير الديمغرافي مصدرا محتملا لعدم الاستقرار خاصة ان التوزيع السكاني متوازن بين الشمال والجنوب فهناك ثورة سريعة في التركيب السكاني لحوض البحر المتوسط؛ اذ تخشى الدول الاوروبية (شمال المتوسط) وبشكل متزايد ما يسمى بالقنبلة السكانية) في دول جنوب وشرق المتوسط، وذلك في ظل معدلات نمو تبلغ2.4% مقابل 0.5% في دول شمال المتوسط، وهذا ما يجعل الخلل في تعداد السكان في المنطقة يمثل عاملا مؤثرا في سياسيات الهجرة الاوروبية ، فالدول الاوروبية تنظر إلى حركة الهجرة من دول جنوب وشرق المتوسط نظرا لفقدان الفرص الاقتصادية باعتبارها تهديدا لاوروبا ومما يزيد من المخاوف الاوروبية اضافة إلى الزيادة السكانية في دول جنوب وشرق المتوسط والتي تقدر بخمسة ملايين انسان سنويا، معدل البطالة الذي يصل في بعض هذه الدول إلى 20% ومعدل النمو الاقتصادي فيها الذي يتعدى 3% سنويا والديون التي بلغت 11.5% من الناتج القومي الاجمالي، وانتشار الامية، وسوء ادارة الموارد البشرية ونقص الخدمات الاساسية، وكلها عوامل تدفع باتجاه الهجرة إلى الشمال الاكثر رفاهية في جميع المجالات، (الشلبي، 2000: 110-111)

ويزداد القلق الاوروبي ايضا من الهجرة غير الشرعية وما قد تؤدي اليه من عدم استقرار سياسي وأمني كما يزيد القلق الاوروبي ان نسبة كبيرة من المهاجرين هم من المسلمين والامر الذي يثير تساؤلاتها حول وجود مد اسلامي نحو اوروبا ويدرى الجانب العربي، ان هناك تمييز في سياسات الهجرة من قبل دول شمال البحر المتوسط، ففي الوقت الذي تشد فيه الخناق على الهجرة من جنوب البحر المتوسط تتساهل هذه السياسات، وتصبح عوامل شمجعة عندما يتعلق الامر بمهاجرين من دول اوروبا الشرقية، وذلك على الرغم من كون جزء كبير من تجارة الدول الاوروبية وحاجاتها من النفط يتم من خلال المنطقة العربية، (الشلبي، 2000: 112)

ترى دول الاتحاد الأوروبي أن حالة الفقر والعوز ستدفع إلى المزيد من موجات الهجرة المتتالية عبر مياه البحر المتوسط من الجنوب العربي الفقير إلى الشمال الأوروبي المترف والغني،وهذه أصبحت عبئا اقتصاديا واجتماعيا، وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي عليه احتواء هذه المشكلة لان تفاقمها سيؤدي إلى حالات نزوح جماعي في ضوء استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية، وترى فرنسا الحل عبر تعاون بإنشاء مشاريع متوسطية ، وشراكة سياسية واقتصادية واجتماعية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، من أجل تحقيق الاستقرار والسلام عن طريق الحوار السياسي والأمني، وتحقيق ماهية اقتصادية عن طريق إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري والاقتصادي بين المجتمعات.(السرحان، 2013: 133).

المبحث الثاني: العلاقات العربية الأوروبية

تتميز العلاقات بين أوروبا والعالم العربي بتشعب أطرها وشبكاتها، وتعددها، بل وتعقد سبلها وموضوعاتها وميادينها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الأمنية أو العسكرية، الأمر الذي يعكس كثافة وتنوع المصالح المتبادلة بين الطرفين ومن جهة أخرى أهمية المراجعة المستمرة لهذه العلاقات خاصة على ضوء متغيرات ما بعد انتهاء الحرب الباردة، التي أثرت وستظل تؤثر على كافة المناطق والأقاليم، وخاصة المنطقة العربية(الدجاني،1976: 5).

المنطقة العربية كانت ولا تزال محط أنظار الدول الكبرى في النظام الدولي، بدءا من القرن السادس عشر وحتى يومنا هذا : ففي طريقهم إلى شبه الجزيرة الهندية، مرت القوات البرتغالية والبريطانية وغيرها بالمنطقة العربية مرورا بالجزيرة العربية كنقطة انطلاق إلى المحيط الهندي، وسيطرت بريطانيا على أراضي الجزيرة العربية، ولم تقرر الجلاء عنها إلا بعد أن أصابتها أمراض الشيخوخة، وتغيير شكل النظام الدولي والمصالح الدولية، وهكذا انسحبت بريطانيا من الجزيرة العربية عام 1971(الدجاني،1976: 15-24).

قبل انسحاب بريطانيا من الجزيرة العربية كانت الولايات الأمريكية قد رسخت بصورة مباشرة عن طريق شركات استخراج وبيع النفط أو عن طريق إيران كركيزة إستراتيجية مكانتها في المنطقة خاصة مع المملكة العربية السعودية التي لا تزال تعتمد على الولايات المتحدة في دعم نظامها السياسي واستقرارها الداخلي وسلامتها الإقليمية(الدجاني،1976: 22-24).

ولا شك في أن الوجود الأوروبي الممثل بالوجود البريطاني، الأمريكي الذي تلاه، حفز الدول العربية للحفاظ على البوابة الشرقية للأمة العربية، أو لمنع إيران كقوة إقليمية من لعب دور إقليمي يهدد دور تلك القوى الإقليمية ،وعلى رأسها مصر والعراق، بيد أن الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988)، ثم غزو العراق للكويت (1990)، قد آثار حفيظة الدول العربية الأخرى، وعلى رأسها مصر، مما أدى إلى تحالفها مع دول عربية أخرى مثل سوريا، لوضع حد لتنامي النفوذ العراقي في الخليج، وإن كانت الولايات المتحدة قد شعرت بالامتنان للعراق الذي أجهد إيران عسكريا في حرب الثماني سنوات(الغرايبة، 1995:10-15). وفي هذا المبحث المطلبين التاليين هما :

المطلب الأول : العلاقات مع الاتحاد الأوروبي بعد احداث ايلول2001.

المطلب الثاني : العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي 2010 -2014 .

المطلب الأول :

العلاقات مع الاتحاد الأوروبي 2001-2010.

تعد المنطقة العربية من أهم النظم الإقليمية الدولية التي تعاني من مشاكل وصراعات هامة يبرز فيها بوضوح دور العامل الخارجي الاوروبي من خلال تاييد اوروبا لاسرائيل والمحافظة على امنها في مقابل محاولتها الاستحواذ على الثروات العربية، سواء بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي الذي يمثل القضية المحورية للسياسات العالمية حول هذه المنطقة، أم بالنسبة لتحد من نمط آخر وإن كان لا ينفصل عن الأول أي تحدي التنمية الاقتصادية العربية(الصباح، 1981: 5-7).

والمنطقة العربية بؤرة للعلاقات الدولية وموضوعا للتنافس العالمي بين القوى الكبرى، وكانت الطبيعة غير المستقرة للمنطقة من ناحية ، وخصائص وضعها الاستراتيجي والاقتصادي من ناحية أخرى، وراء جذب القوى الخارجية والقوتين العظيميين بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، من ثم فهي تعد مجالا ملائما لدراسة أبعاد دور القوى الثانوية التي تقضي بالضرورة تحليل تفاعلها مع دور القوتين الأعظم، وذلك في ظل خصائص المتغيرات الإقليمية للمنطقة.(kerr،1969:228) .

وتعتبر المنطقة العربية: أو (الشرق الأوسط) احد النظم الإقليمية التي تعرف صراعات متعددة الأبعاد يظهر فيها بوضوح دور العامل الخارجي، بل أن تأثير هذا العامل أدى إلى تصاعد الصراع في هذه المنطقة، والمنطقة تعرف مصادر اندلاع للصراعات المحلية والإقليمية الكامنة في طبيعة هياكلها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وخصائص الحياة السياسة في دولها، ومع ذلك لا يمكن إنكار أن المتغير الدولي أيضا هو احد مصادر الصراع الهامة في المنطقة نظرا لارتباط مصيرها بالإستراتيجية العالمية ومصالح أمن القوى العظمى في البحر الأبيض المتوسط وفي أوروبا .(vatikionties،1971:195-207) .

هناك مصالح تربط أوروبا والعالم العربي الإسلامي والتي أدت بالتالي الى علاقات تاريخية وثقافية وسياسية واقتصادية ، بل وعلاقات صراعية أيضا، فثمة تاريخ يربط بين هذين العالمين وهو تاريخ من التعاون والتحالف، وتاريخ من الصراع والاحتدام لعدة قرون، وفي حالتي الصراع والارتباط، كان هذا التاريخ تارة تاريخ فلسفات وأخرى تاريخ أديان وثالثة تاريخ فتوحات وتلاقح حضاري، وأخيرا تاريخ أطماع واستعمار، ولعل للعامل الجغرافي أثرا

كبيرا في هذا الاحتكاك بين هذين العالمين، إلا أن خط الحدود أو فاصلة التواصل لا تتمثل في البحر الأبيض المتوسط فقط، وإنما تتمثل في الفكر والاقتصاد ونزعة التعارف والتلاقح، وهذه هي عناصر الاشتباك والتداخل في هذين العالمين اللذين كتب عليهما الترابط.

ولهذا فإننا سنتناول في هذا المطلب القسمين المهمين التاليين :

أولا : موقف الاتحاد الأوروبي من أحداث 11 سبتمبر 2001.

ثانيا : العلاقات العربية الأوروبية بعد أحداث 11 سبتمبر2001 .

أولا : موقف الاتحاد الأوروبي من أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001:

إن ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية في 2001/9/11 يصنف عملا إرهابيا بصرف النظر عمن قام به وعن الظروف والحوافز والنتائج والتبعات، وهذا الحادث يعد انتهاكا لكل الاتفاقات الدولية التي تحظر الإرهاب سواء ارتكبه الأفراد أو الدول.

ومن الناحية القانونية، فإن تصنيف ما حصل في 11/ أيلول/ 2001 من اعتداء يمكن تصنيفه ما بين الجريمة ضد الإنسانية وبين جريمة الإبادة، والاثنتان تندرجان في الجرائم الإرهابية، فالتعريف القانوني للجريمة ضد الإنسانية هو المتعلق بأعمال القتل والإبادة والاستبعاد والترحيل القسري، والاغتصاب، والتصفية العرقية والدينية، والتعريض المقصود للأخطار، وتشتيت العائلات وإنكار حقوق الإنسان الأساسية، وما شابه من أعمال غير إنسانية بحق المدنيين(Glahn، 2000: 689-692) .

أما جريمة الإبادة فهي تنطبق على الجرائم المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو اثنية أو عنصرية أو دينية، وبذلك فإن جرائم الإبادة تشمل :

1- قتل أعضاء من الجماعة.
2- إلحاق أذى جسدي أو روحي بأعضاء من الجماعة.
3- إخضاع الجماعة، عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا.
4- فرض تدابير تستهدف الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة أو نقل هؤلاء الأطفال عنوة إلى جماعة أخرى.(منشورات الأمم المتحدة، 1991).

وبما أن ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية قد استهدف مدنيين ثم إنكار حقوقهم الإنسانية الأساسية، وتعمدت إبادتهم وتدميرهم فهي من أعمال الإرهاب الذي تحرمه التشريعات الأساسية في القانون الدولي، كما تحرمه جميع الشرائع السماوية، هذا فضلا على أن ذلك العمل قد بدا بخطف طائرات مدينة، وهو في حد ذاته يشكل عملا إرهابيا وفقا لاتفاقية مونتريال 1971. (strake، 213-217 : 1994) .

ومجمل القول، أن ما حصل في الولايات المتحدة في 11 أيلول 2001 يشكل عملا إرهابيا بالغ الخطورة، وهو بالتالي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين بما يعني إسناد القرار

(1368) إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا الفصل يعطي القرارات الدولية ضمانة التنفيذ التلقائي لأنه يشكل إجراء زاجرا بحق الدولة المخالفة .(ميثاق الأمم المتحدة، 1991، المادة51).

وفي هذا الشأن فقد اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1373) ، والذي وافقت عليه فرنسا وبريطانيا كدول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهذا القرار يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو يحدد الإجراءات الزاجرة التي يمكن أن يقررها المجلس وتصبح ملزمة قانونيا ليس فقط على الدولة أو الدول المعنية وإنما على المجتمع الدولي بكامله، إلا أن هذا القرار تناول الإجراءات المطلوبة لمكافحة الإرهاب، والملاحقات الاستخبارية والقضائية وغيرها.(مزاحم، 2002، : 33).

وقد أذعنت بريطانيا وفرنسا كأعضاء في مجلس الأمن الدول وفي الاتحاد الأوروبي للقرار الأميركي بعد الحرب على أفغانستان والعراق بدون تحفظ ولا تعديل ولا تبديل، وسبب هذا الإذعان هو الصفقات والمكافآت والاستثناءات التي تمنح للدول الأربع مقابل القرارات المستندة للفصل السابع، والواقع أن للاتحاد الأوروبي اجندة تحاول تمريرها أما استباقا لموافقة مطلوبة أو مكافأة عليها.(المصري، 2002: 21).

أثارت أحداث 11 أيلول2001 وعيا متزايدا داخل الاتحاد الأوروبي ومؤسساته المختلفة بضرورة استبعاد صراع الحضارات والبدء فعليا في إتباع سياسة نشطة ومثمرة في مجال الحوار بين الثقافات والحضارات، ومن هذا المنطلق أعلن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في قمتهم المنعقدة عقب وقوع الأحداث ضرورة العمل على منع أي إرهاب قادم من العالمين العربي والإسلامي، وضرورة تشجيع الحوار بين دول منطقة البحر المتوسط ، كما هي في إطار صيغة اتفاق برشلونة.(بيبرس، 2004 : 160).

وكانت قضية الصراع العربي الإسرائيلي من ضمن الأسباب التي أدت إلى أحداث أيلول / سبتمبر 2001، فعلى الصعيد السياسي، كانت الجانب العربي يطالب الجانب الأوروبي بموقف أكثر استقامة وعدلا في موضوع الصراع مع إسرائيل، وان يلعب دورا ايجابيا لإيجاد تسوية شاملة وعادلة لهذا الصراع، وبعبارات أكثر تحديدا، فقد كان للجانب العربي على هذا

الصعيد مطالب ثلاثة رئيسية : الاعتراف بفلسطين وممثلها منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين والاعتراف بحق العودة والتعويض، هذا بالإضافة إلى إجبار إسرائيل على الانسحاب من كل الأراضي العربية التي احتلت عام 1967.(خضر، 1993: ص95).

أ- موقف الاتحاد الأوروبي من أحداث 11 أيلول / سبتمبر :

إن موقف الاتحاد الأوروبي من أحداث 11/ أيلول/ سبتمبر 2011 ينطلق من رؤية ديناميكية تحاول أن تكيف نفسها باستمرار مع المعطيات المتغيرة سواء في النظام الدولي أو في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي نفسه، ومواقف ومطالب أطرافه الأساسيين وهي رؤية تستمد دينامكيتها اساسا من ديناميكية تجربة تكاملية لم تكف عن التوسع بانضمام دول جديدة، وراسيا، بامتدادها إلى قطاعات وميادين جديدة، فموقف الجماعة الأوروبية من الصراع العربي الإسرائيلي عندما كانت مجرد جماعة للفحم والصلب أو " سوق مشتركة" تضم ست دول فقط، اختلف على موقفها من هذا الصراع عندما أصبحت " اتحاد" له سياسة خارجية وأمنية مشتركة ويضم خمسة عشرة دولة، وهذا الموقف يختلف بالقطع عندما يضم الاتحاد الأوروبي 28 دولة تمتد من البحر المتوسط جنوبا حتى القطب المتجمد شمالا، ومن الأطلسي غربا حتى حدود روسيا شرقا، ويكون لها دستور موحد، كما أن موقفها من هذا الصراع في ظل نظام دولي ثنائي القطبية، اختلف عن موقفها من في ظل نظام دولي أحادي القطبية، وموقفها بعد 11 أيلول/ سبتمبر اختلف عنه قبل 11/ أيلول سبتمبر، ومع ذلك يمكن القول أن طموح الجماعة الأوروبية دفعها على الدوام إلى التطلع للعب دور مستقل في الصراع، بينما موازين القوى على الأرض كانت، تحد غالبا من قدرتها على لعب هذا الدور.(نافعة، 2004: 528).

وإبان أحداث 11 أيلول/ سبتمبر كانت هناك محاولات عزل الاتحاد الأوروبي عن السياق العالمي والإقليمي؛ إذ عاد البعد الاستراتيجي ليفرض نفسه على مجمل التفاعلات الدولية، حيث تلاقت المصالح الأمريكية والإسرائيلية على هدف عزل الاتحاد الأوروبي الذي تعاطف إلى حد ما مع الفلسطينيين ومحاولة تهميش دور الاتحاد الاوروبي ، وما لبث آرئيل شارون أن تمكن من الانتقال من خندق الدفاع إلى خندق الهجوم بعد أن نجح بإقناع بوش بأن المقاومة الفلسطينية المسلحة ما هي إلا احد فصائل الإرهاب الدولي الذي ضرب الولايات المتحدة في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وان السلطة الفلسطينية خليفة هذا الإرهاب ومتواطئة

معه، وان أي تحرك باتجاه عودة المفاوضات يجب ألا يتم إلا بعد القضاء على البنية التحتية للمنظمات الإرهابية، ولن يتردد شارون في تصعيد ضغوطه على الاتحاد الأوروبي إلى حد اتهامه بأنه يسهم في دعم الإرهاب الفلسطيني ، وان جزءا من الأموال التي يقدمها للسلطة الفلسطينية يستخدم في تمويل العمليات الإرهابية .(نافعة، 2004: 537).

وهكذا ضاق هامش الحركة المتاح أمام الاتحاد الأوروبي كي يلعب دورا سياسيا مستقلا في صراع الشرق الأوسط، وعاد إلى مواقع الدفاع انتظارا لفرصة أخرى كي تسمح له بالمبادرة والتقدم خطوة أو خطوتين أمام الموقفين الأمريكي والإسرائيلي على أمل سحبها وراءه بعد ذلك.

وقد تمثلت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر بنقله نوعية في نمط ودرجة الاهتمام الأوروبي بموضوع الإرهاب كمصدر أساسي لتهديد الأمن الأوروبي والعالمي، وانعكست تلك الأحداث سلبا على البعد السياسي في العلاقات العربية الأوروبية، والشراكة الأوروبية المتوسطية، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي أخذت تهتم بجوانب أخرى كسبل الحماية الأمنية وهي الجوانب المتعلقة بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والبعد الثقافي الذي أصبح احد اذرع أوروبا في الحرب على الإرهاب وفق إستراتيجية أوروبية قائمة على ضرورة مكافحة جذور الإرهاب بالسبل المتنوعة ومنها الثقافية التي يجب أن ترتبط مع السبل الاقتصادية والسياسية، وعدم الاختصار على محاربة قوى الإرهاب فقط، وكان الاتحاد الأوروبي اسبق من الولايات المتحدة من حيث الاهتمام بمصادر التهديد للأمن ذات الأبعاد الثقافية والاجتماعية، من جنوب المتوسط وشرقه، إلا أن دراسة التوجه الجماعي الأوروبي والتوجهات الوطنية نحو أسباب 11/ أيلول/ سبتمبر ومبرراتها وعواقبها لتبين عمق ما أضحى يمارسه البعد الثقافي من تأثير على صياغة السياسات الأوروبية الجماعية والوطنية في تجاه جنوب المتوسط وتجاه مسلمي أوروبا، فلم تقتصر هذه التوجهات الجماعية والوطنية مصادر الإرهاب على الأبعاد السياسية والاقتصادية المتدهورة في جنوب المتوسط، ولكن ربطته بدرجة أكبر من الوضوح بالأبعاد الثقافية .(السرحان، 2013 :77).

وكان موقف الاتحاد الأوروبي الجازم على أحداث 11/ أيلول سبتمبر 2011 أن قامت الدول الأوروبية بعد الأحداث بمراقبة شاملة للنظم والتدابير الأمنية المعمول بها في بلادها

واتخذت المزيد من الإجراءات الوقائية، وسنت القوانين وإصدار التعليمات الإدارية التي تنسجم مع الحالة الأمنية الجديدة في أوروبا، علما بان دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا قد أدانت بالإجماع العمليات الإرهابية التي وقعت على الولايات المتحدة الأمريكية.(الراوي، 2002 :46-47).

وكانت بريطانيا وألمانيا قد وقفتا إلى جانب الولايات المتحدة، وأيدت هذه الأخيرة في حربها ضد الإرهاب، وان يترافق العمل العسكري مع العمل السياسي حتى لا يتفاقم الموقف ولا يؤدي إلى فوضى.(الراوي، 2002: 48).

ب- موقف الاتحاد الأوروبي من الصراع العربي- الإسرائيلي :

والواقع أن المتفحص لقرارات الاتحاد الأوروبي بموقفه من القضية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة خصوصا بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر ، سوف يلاحظ أن البرلمان الأوروبي على رغم حرصه على التشديد على إدانة وتوجيه اشد الانتقادات إلى المنظمات التي تقوم بعمليات ضد المدنيين العرب في فلسطين خاصة داخل الخط الأخضر، إلا أنه لم يتبين فقط وجهة النظر الإسرائيلية التي حاولت دائما إلقاء اللوم على الطرف العربي الفلسطيني وحده باعتباره الطرف المسؤول عن انهيار عملية التسوية، ولم ينجرف وراء المحاولات الرامية إلى تهميش السلطة الفلسطينية وعزل الرئيس ياسر عرفات ، واستمر في مساعيه الرامية إلى تصعيد الضغوط على الحكومة الإسرائيلية، ومن الواضح أن موقف البرلمان الأوروبي أصبح متجاوزا بكثير موقف الحكومات الأوروبية ومما يدل على ذلك قيام البرلمان باتخاذ قرار مهم، في 9نيسان/ ابريل 2002، وبأغلبية 269 صوتا ضد 208وامتناع 22 عن التصويت، يطالب فيه بتعليق اتفاق الشراكة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي ويدعو إلى عقد جلسة فورية لمجلس الشراكة للنظر في أمر هذا التعليق، وعلى الرغم أن كتلة يمين الوسط الرئيسية في البرلمان كانت قد دعت إلى التصويت ضد هذا المشروع، إلا أن كتلة الاشتراكيين والليبراليين والخضر واليساريين بصفة عامة صوتوا جميعا لصالح هذا القرار، والذي أعلنه رومانو برودي رئيس المفوضية الاوروبية، معارضة له.(Islamonline،2002، 1-2 :) .

وفي استطلاع للرأي عن (العراق والسلام في العالم) ، قامت به إحدى المراكز المتخصصة، بناء على طلب ولحساب المفوضية الأوروبية، جاءت إسرائيل في المرتبة الأولى

من الدول التي تمثل تهديدا للسلام من منظور الرأي العام الأوروبي ، وتمثل إسرائيل 59%، تليها كل من الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، بنسبة 35%، ويأتي العراق في المرتبة الرابعة، بنسبة 52%، تليه أفغانستان ، بنسبة 50%، وتأتي باكستان في المرتبة السادسة، بنسبة 48%، تليها بعد ذلك سوريا 37% وليبيا 36%، والسعودية 36%، والصين 30%، والهند 22%، وروسيا 21% ، والصومال16%، والاتحاد الأوروبي 16%، ومعنى هذا أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية هما من منظور الرأي العام الأوروبي اخطر دولتين على السلام في العالم .(EOS،2003: 1-2) .

إن الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي من الصراع العربي- الإسرائيلي، ومن إسرائيل والمسالة اليهودية، لا يزال يتسم بالغموض والتذبذب، على الرغم من أن الوطن العربي ككل يعتبر طرفا مباشرا في الصراع مع إسرائيل، إلا أن البلدان العربية كلها لم تكن منخرطة في هذا الصراع بالقدر أو الطريقة نفسها، ولهذا لم تكن مطالب الوطن العربي من الجماعة الأوروبية واضحة ومحددة. فأحيانا تبدو هذه المطالب واضحة ومحددة، وأحيانا تبدو متعارضة إلى حد التناقض، وأحيانا تبدو غير واضحة وملتبسة إلى حد الغموض، وأحيانا متذبذبة ، الأمر الذي كان موقف الجماعة الأوروبية غير ثابت ومتماسك من المطالب العربية، وصحيح أن كفة المصالح الأوروبية المادية والسياسية مع الوطن العربي، وخصوصا خلال الربع من القرن الماضي بدت أرجح من كفة المصالح مع إسرائيل، إلا أن عوامل تاريخية وثقافية عديدة، بالإضافة إلى انقسام الوطن العربي على نفسه، حالت دون توظيف الدور الأمثل لأوروبا في الصراع، سواء من المنظور الأوروبي أو من المنظور العربي، مما ساعد على مرحلة التهرب من المطالب العربية.(خضر، 2003: 1-10).

ومن هنا يمكن النظر إلى موقف الاتحاد الأوروبي من الصراع العربي- الإسرائيلي من زاويتين : الأولى، قدرة العملية التكاملية على تقريب المواقف المتباينة للدول الأعضاء من أجل صناعة موقف مشترك يساعد الاتحاد الأوروبي على لعب دور سياسي أوروبي مشترك من الصراع العربي الإسرائيلي، مختلف عن الموقفين الأمريكي والإسرائيلي، لكنه ليس منفصلا عنها، بمعنى انه قد يتقدمهما خطوة أو خطوتين أحيانا بهدف تطويرها ودفعهما إلى الأمام، لكنه يظل مرتبطا حتى لا يعزل أو يهمش نفسه، ثم ينتظر ويتحصن إلى أن تتاح الفرصة مرة أخرى ليتقدم خطوة أو خطوتين جديدتين وهكذا، والثانية، خصوصية التجربة الأوروبية كتجربة

تستهدف الوصول إلى التكامل السياسي عن طريق التكامل الاقتصادي، ومن هنا برز دور الاتحاد الأوروبي الاقتصادي أكثر وزنا وثقلا وبروزا من دوره السياسي.(خضر 2003: 10-15).

ثانيا : العلاقات العربية الأوربية – بعد أحداث 11 أيلول 2001

وسنتناول العلاقات العربية الأوربية بعد احداث 11 ايلول 2001 من خلال النقاط التالية:

أ. موقف الاتحاد الأوربي من الحرب الدولية على العراق2003.

ب. الشراكة الأوروبية المتوسطية وحوار الثقافات 2003.

ج. موقف الاتحاد من مشروع الشرق الأوسط الجديد2004.

د. موقف الاتحاد الأوروبي من الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006.

ه. الاتحاد من أجل المتوسط،2008.

1) موقف الاتحاد الأوربي من الحرب الدولية على العراق2003.

جاء اتفاق رؤوساء دول وحكومات الاتحاد الاوربي في قمة بروكسل المنعقدة يومي الثاني عشر والثالث عشر من شهر كانون اول عام 2003، حول تبني إستراتيجية جديدة للأمن الأوروبي، والدفاع المشترك ليعكس قدرة دول الاتحاد على تجاوز خلافاتها في شأن الأزمة العراقية للسعي حثيثا نحو تطوير اتحاد أوروبي غير قابل للانقسام على نفسه مستقبلا في القضايا الامنية والاستراتجيية الهامة لدى دول الاتحاد الأوربي والعمل على اتباع اليات جديدة للتعامل مع المشكلات الدولية. (غالي،2004: 1)

وقد اخذت دول الاتحاد الأوروبي على عاتقها محاولة وضع الاطر المشتركة وتطوير مبادئ السياسة الدفاعية التي تحددت ملامحها الاولية في قمة نيس2000 بالقيام بعمليات عسكرية في مناطق النزاع خاصة العمليات ذات الطابع الانساني لحفظ السلام او حتى فرصة استخدام القوة اذا لزم الامر اذ سيتدخل الاتحاد الأوروبي في تلك الحالات التي لن يتدخل فيها حلف الناتو تجنبا لازودواجية العمل بين الجانبين وبحيث يبقى الحلف هو المحور الاساسي للأمن الأوروبي. وقد هدفت دول الاتحاد ان يكون لها قوة برية للتدخل السريع قوامها آنذاك 65 ألف جندي، ومجهزة بعناصر القيادة، والسيطرة، والتحكم، والاستخبارات، والإمداد، والتموين،

إضافة إلى قوات بحرية مساندة على أن تكون هذه القوة قادرة على الانتشار في غضون 60 يوما على أقصى تقدير ومؤهلة للبقاء في مناطق النزاع لمدة عام على الأقل.(غالي، 2004: 1).

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد وافق في قمة حلف الناتو في براج في تشرين الثاني / نوفمبر 2002 على المشروع الأوروبي المشترك لإنتاج طائرات نقل ثقيلة والتي تعد من أهم متطلبات النجاح لأي خطة لتعزيز القدرات الإستراتيجية الأمنية، إلا أن هناك انقساما في داخل الاتحاد الأوروبي حول السياسة الأمريكية في العراق 2003، حول وجهة نظر الاتحاد الأوروبي بان يكون استخدام القوة ضد العراق بوجه ملاذا أخيرا وبتفويض من مجلس الأمن الدولي، ولم تنجح الجهود الأوروبية التي بذلتها ألمانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ في تثبيت هذا المبدأ بل ثبت عمليا عدم جدوى معارضة السياسة الأمريكية في قضايا تعد جوهرية للمجتمع الدولي والتخطي هذا الانقسام في داخل الاتحاد الأوروبي حول الحرب على العراق، خرجت قمة بروكسل الرباعية في 29نيسان/ ابريل 2003 بين المستشار الألماني شرورد الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس وزراء كل من بلجيكا ولوكسمبورغ بمشروع الاتحاد الأوروبي وقد نص قرار إنشاء هذا الاتحاد على تكوين قيادة السريع فضلا على استحداث إدارة تسليح موحدة مع ترك المجال مفتوحا أمام من يرغب في الانضمام من الدول الأعضاء، والهدف من هذه الإستراتيجية هو تغيير المعادلة الحالية داخل التحالف الأطلسي وليس تدميره أو تشكيل قطب مناوئ للولايات المتحدة.ولكن تصحيح الوضع الحالية .(المصالحة، 2009: 18-20).

وقد فشلت الجهود الدولية في ثني الولايات المتحدة عن عزمها شن الحرب على العراق، وكان بريطانيا اشد المؤيدين لواشنطن، علما أن فرنسا قد لوحت باستخدام حق النقض(الفيتو) من إصدار قرار من شانه السماح بشن حرب على العراق وكان الموقف الفرنسي ينطلق من مصالح فرنسا الاقتصادية والأمنية إلى جانب النهج الفرنسي الساعي للتميز عن الموقف الأمريكي ، وقد أكدت فرنسا على موقفها الرافض للحرب الأمريكية البريطانية على العراق، إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا تجاهلت الدعوات المناهضة للحرب ومعارضة الغالبية العظمى من بلاد العالم وكانت بريطانيا دائما الحيف الموثوق للولايات المتحدة، اما فرنسا فهي المستقبل النشط ولقد سعت فرنسا كثالث قوة عسكرية في العالم ورابع قوة اقتصادية مع العديد من الدول الاعضاء في المنطقة الفرنكفونية وتعد العلاقات الفرنسية العربية مثالا

للرؤية الفريدة للعلاقات وتأتي العلاقات الفرنسية العربية على نقيض العلاقات الامريكية والبريطانية مع العرب؛ اذ انها تلعب دورا متميزا في المنطقة العربية، ولذلك كان لها روية خاصة على عكس الولايات المتحدة وبريطانية من حرب الخليج عام2003.(الكيلاني، 2006: 65-66).

وفي الوقت الذي عارضت فرنسا الحرب، ارتفعت صيحات الرأي العام الأمريكي الرافضة لغزو العراق والحرب عليه؛ حيث احتشد المعارضون في آذار مارس 2003 والذين جاءوا من أكثر من 100 مدينة أمريكية محاصرين البيت الأبيض مرددين شعارات معادية للحرب ورافعين لافتات، كتبوا عليها " كم شخصا سيموت مقابل جالون وقود". (miller، 2002:13-15) .

كما برزت دعوة (الفوز بدون حرب) والتي قادها التحالف الأمريكي ضد الحرب، والذي يضم مجموعة من السياسيين ورجال الدين وأعضاء الكونجرس والفنانين أمثال " جورج كلوني" الذي هاجم الرئيس بوش بعبارات ساخرة، بالإضافة إلى عدد كبير من نجوم ونجمات هوليود فيما عرف " حرب النجوم" كما أعلن توم اندروز عضو الكونجرس السابق، ورئيس تحالف العوز بدون حرب عن ضرورة محاصرة صدام حسين بدون حرب، وإعطاء المفتشين الدوليين فرصة ومزيدا من الوقت للقيام بمهامهم .(miller، 16 :2002).

وقد أعلن الرئيس السابق جيمي كارتر عن سخطه واستياؤه للحرب التي تريد شنها الولايات المتحدة ضد العراق، والتي من شانها زيادة خطر التهديدات الإرهابية وإيجاد حالة من عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وإضعاف دور الأمم المتحدة ، كما أكد على عدم اقتناعه بالمجهودات التي بذلتها إدارة بوش للربط بين العراق وأحداث 11 أيلول/سبتمبر (miller، 2002: 17-19) .

وقد سعت الولايات المتحدة جاهدة إلى ضم الاتحاد الأوروبي إلى جانبها لإعطاءه دورا في الحرب على العراق ، وقد ترجم ذلك من خلال زيادة الرئيس بوش الابن، لدول الاتحاد الأوروبي في أواسط العام 2004 زار خلالها ايطاليا وفرنسا، وتقريب وجهات النظر مع الاتحاد الأوروبي من خلال زيارة وزيرة الخارجية كونداليز رايس لأوروبا في شباط / فبراير

2005، إذ أنها نجحت في تضييق الفجوة ما بين أوروبا وأمريكا بشان الحرب على العراق من منطلق أن أوروبا وأمريكا تشتركان في سمة واحدة وهي الحضارة الغربية، وكذلك تطابقت وجهات النظر بين الولايات المتحدة وألمانيا حول العراق، من منطلق المصالح المشتركة بين الجانبين. (الكيلاني، 2006: 68).

2) الشراكة الأوروبية المتوسطية وحوار الثقافات :

يمثل إعلان برشلونة الصادر في 28 تشرين أول /نوفمبر الإطار الرسمي الأساسي الذي نهضت عليه مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية ببعدها الثنائي المتعدد الأطراف، والذي حدد ثلاثة أهداف محورية للشراكة وهي : الهدف السياسي والأمني، والهدف الاقتصادي والمالي، والهدف الاجتماعي والثقافي والإنساني.(بيبرس، 2004: 158)

وعلى الرغم مما حققته مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية من انجازات وذلك بما يخدم المصالح المشتركة الجانبين الأوروبي والمتوسطي، إلا أنها قد واجهت العديد من التحديات والصعوبات والتي انعكست بصورة أو بأخرى بشكل سلبي على مسيرة الشراكة. تتمثل أهمية عملية " برشلونة" وما تتمخض عنها من إرساء شراكة اورومتوسطية في كونها عمل أوروبي فريد من نوعه عكس بالأساس حجم الإسهام الذي يمكن لأوروبا تقديمه فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في منطقة المتوسط على وجه العموم والشرق الأوسط على وجه الخصوص، والتخفيف من حدة الهيمنة الأمريكية في إدارة عملية السلام في المنطقة توفير الحد الأدنى من الديناميكية المطلوبة للعلاقات العربية الإسرائيلية خاصة في ظروف وتوقف أو جمود المفاوضات الثنائية، وعليه فإذا كانت الشراكة الاورومتوسيطة لها انعكاساتها الايجابية على العلاقات العربية الإسرائيلية، فإنه على الجانب الآخر نجد أن تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط قد انعكس بشكل سلبي على عملية برشلونة وعلى مدى تقدمها.(بيبرس، 2004: 158).

وللشراكة الاورومتوسطية مساران الأول رسمي يهدف عبر اتفاقات الشراكة والحوار الثقافي والاقتصادي والسياسي إلى تأسيس منطقة تجارة حرة اورومتوسطية ، والثاني شعبي ويرتكز بشكل رئيسي على مجموعة من المنتديات والشبكات والبرامج والمشروعات المشتركة إذ تم تأسيس عدد من قنوات الاتصال بين البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني وذلك بهدف

بناء الثقة بين شعوب ضفتي المتوسط وتتمثل الأداة المالية الرئيسية للشراكة الاورومتوسيطة في (برنامج مبدأ)يساهم في تطبيق السياسات المتفق عليها بين الشركاء والتي تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ويخصص (برنامج مبدأ)منح لدعم هذه الإصلاحات تدفع من ميزانية البرنامج التي تقدر بحوالي 6مليارات لسنوات 2005و2006، ويركز (برنامج مبدأ)بشكل أساسي على دعم التحول الاقتصادي عبر الدفع من أجل تطبيق مبادئ التجارة الحرة التي تتبناها منظمة التجارة العالمية والتي تهدف إلى زيادة التنافس والتركيز على النمو الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص ، ويسعى (برنامج مبدأ)إلى تعزيز التوازن داخل المجتمع عبر إجراءات مناسبة في النواحي السياسية والاجتماعية، كما يقدم بنك الاستثمار الأوروبي قروضا ومساعدات مالية لدول جنوب المتوسط والدول العربية المتوسطية مصر، وتونس، والمغرب والجزائر ولبنان والأردن وفلسطين التي وقعت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .(كامل، 2005: 1).

وقد استفادت الدول العربية الموقعة على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من مجموعة من الميزات من ضمنها : مكافحة الإرهاب في المنطقة مع خلال التعاون مع الاتحاد الأوروبي، وتسهيلات للحكم من خلال مكافآت من قبل الاتحاد الأوروبي للدول المتوسط التي بينت أنها ديمقراطية، رفع المعايير في الأداء الانتخابي والتنمية السياسية من خلال تقديم مساعدات فنية وخبراء ومراقبين للانتخابات، وتحرير التجارة في مجالات الزراعة والخدمات، وتقديم خدمات تعليمية لأطفال وبنات المتوسط، وخفض معدلات الأمية في المنطقة .(فرج، 2009، عدد 39: 89-90).

حتى ان مشروع الشراكة المتوسطية جاءت الولايات المتحدة بشروع بديل عنه وهو (شرق الاوسط الجديد)، ومشروع اشراكة من اجل السلام مع دو لالمتوسط العربي، وذلك من أجل اجهاض فكرة الشراكة المتوسيطة.

ج- موقف الاتحاد الأوروبي من مشروع الشرق الأوسط الجديد 2004:

إن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كانتا تسعيان نحو تقسيم المنطقة العربية، وكانتا تنتظران أحداثا هامة تساعد في تقسيم الشرق الأوسط، يفتح أمامها الطريق لطرح مشروع قديم حديث على جدول أعمالها، وهذا ما أكده شمعون بيرس رئيس دولة إسرائيل السابق في خطابه أمام الجمعية العام للأمم المتحدة في 28 أيلول /سبتمبر1993 عندما قال: "على الشرق الأوسط الذي يشغل جزءا كبيرا من نشاط الأمم المتحدة، إن يحقق الرخاء وليس

السلام فحسب لإقامة شرق أوسط حديث، يحتاج إلى الحكمة بقدر ما تحتاج إلى المال" (بيرس، 1994: 223).

وقال :" لقد حان الوقت لبناء الشرق الأوسط الجديد من أجل الشعوب وليس من أجل الحكام" .(بيرس، 1994: 226).

أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت ترغب من خلال أحداث أفغانستان والعراق وسوريا حاليا (2010 -2014) بتقسيم المنطقة إلى شرق أوسط جديد يمكنها من أبعاد الأنظار عن النتائج الكارثية التي ترتبت على احتلالها لكل من العراق وأفغانستان، هذا المشروع الاستراتيجي كبير وخطير الذي اخذ يتبلور في أذهان المحافظين الجدد بسبب اللوبي الصهيوني الذي كان يحرض الإدارة الأمريكية على ذلك بعد عمليات خطف للجنود الصهاينة في غزة وجنوب لبنان، وقد اختلفت الأسماء حول هذا المشروع فمرة يطلق عليه الشرق الأوسط الكبير، وأحيانا الشرق الأوسط الجديد، وأحيانا الشرق الأوسط الحديث والذي يمتد من موريتانيا إلى أفغانستان ليشمل إلى جانب الدول العربية كلا من إسرائيل وتركيا وإيران وباكستان.(خالد، 2006: 1-2)

وكان القادة الإسرائيليون اسبق من المحافظين الجديد بالتفكير بهذا المشروع وعلى رأسهم رئيس دولة اسرائيل السابق بيرس الذي قال في حديث له عام 1995 في مجلة الشرق الأوسط في آذار / مارس: "اعتقد أن جامعتهم أي الجامعة العربية" يجب أن تتحول إلى جامعة الشرق الأوسط ، نحن أي الإسرائيليين لن نصبح عربا، ولكن الجامعة يمكن أن تصبح جامعة شرق أوسطية، بعد أن أصبحت الجامعة العربية جزءا من الماضي. (خالد، 2006: 2).

واعتقادي ان هذا كلام خطير جدا، ونوايا مخيفة غير معلنة، ولها أهدافها الواضحة والمحددة التي لا تقتصر على تشكيل الهوية للمنطقة فحسب بل وإعادة رسم ادوار دولها، وحكامها، وشعوبها، على أساس موقعها ووزنها في النظام العالمي الجديد.

إن الهدف من بناء شرق أوسط جديد هو خدمة الأهداف الأمريكية الإسرائيلية، حيث يظهر من نوع سياق الدول الكبرى لممارسة دور لها في هذا التنظيم والتشكيل الجديد للوطن

العربي، وان ما ظهر لغاية الآن من نهاية العام 2008 لم يعد هناك دور لإعادة تشكيل الشرق الأوسط الجديد الذي تراجع أمام تعاظم ادوار روسيا وفرنسا مع أوروبا وبقية الدول الكبرى، مما ساعد على بروز طموحات إقليمية فجرت نماذج جديدة من التوازنات ذات الأبعاد الدولية، مما زاد من تعقيد العلاقات الداخلية البينية بين دول المنطقة، مع انعكاس ذلك على سياسات الحروب والتسلح وبذلك برزت كل انحرافات بناء النظام العالمي الجديد ومنها : عودة السياسات القطبية والاستقطابية بشكل حاد وغير مسبوق وعودة سياسات الحروب وسياسات سباق التسلح لتهيمن على الوطن العربي ، وعودة عصر الحرب الباردة إلى محيط صراعات الدول التي يمكن أن تمارس دور رأس الحرب في الصراعات القادمة، واقتران ذلك كله باضطرابات اقتصادية خطيرة على مستوى العالم وعلى العالم العربي والإسلامي .(الدفاع العربي، 2014: 1-2).

لكن موقف الدول الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) من مشروع الشرق الأوسط الجديد إنما هو تنظيم للشرق الأوسط وليس شرق أوسط جديد ينقسم جديد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قطعت فرنسا شوطا كبيرا على طريق تنظيم الشرق الأوسط عندما تمكن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، من إقناع الحلفاء الأوروبيين ولا سيما ألمانيا بالتوقيع على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (يورميد) في 14/ 7/ 2008 من أجل دعم التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط (أقطار الغرب العربي) ويبدو أن المشروع الجديد للاتحاد المتوسطي ووقعت على ميثاقه، قد جاء ليحتل موقعه السياسي محل التنظيم الأول توقيع ميثاق المشروع في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1995، والذي تضمن مجالات التعاون في الأمن، والاقتصاد، والمال والاجتماع، والثقافة، وفي المقابل، انتقدت كل من باريس وروما العدوان، واعتبرتاه مبالغا فيه والغرض منه تدمير لبنان.(دياب، 2006: 2).

3) الاتحاد من أجل المتوسط:

في 13 تموز / يوليو/ أعلن رسميا عن إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط وذلك في العاصمة الفرنسية باريس ، وعدد أعضاءه 43 بلدا، باستثناء ليبيا التي شككت في نوايا الاتحاد واعتبرت أن ذلك لتقسيم الأمة العربية واستهداف لثرواتها ومواردها، وإجبارها على التفاوض مع الكيان الصهيوني.(السرحان، 2013: 86).

والهدف من وراء إنشاء هذا الاتحاد هو إقامة مشروعات تنموية بشان البحر المتوسط والدول المطلة على شواطئه، وإقامة منطقة تجارة حرة في المتوسط، الأمر الذي اثر سلبيا على اقتصاد الدول العربية خاصة في مجالي الصناعة والتجارة، وهو اهانة للعرب والأفارقة، وسيمس من قريب أو بعيد بالوحدة العربية وبالاقتصاد العربي.(الموسوعة الحرة، 2008: 1).

أما أهداف الاتحاد الأوروبي من وراء إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط، إنما كانت لخدمة دول الاتحاد ومن أجل تحقيق الأهداف التالية غير المعلنة : هوي (السرحان، 2013: 86).

أ) ترضية تركيا.
ب) درع وقاية لأوروبا من الهجرة غير الشرعية.
ج) لمحاربة خطر الإرهاب.
د) سوق لتصريف المنتجات الأوروبية.
ه) الاستثمار في المنطقة العربية.
و) تصدير التكنولوجيا الأوروبية إلى دول المتوسط.
ز) الدفع باتجاه التطبيع مع إسرائيل مستقبلا .

اما اهداف المشروع المعلنة بشكل عام فهي: (السرحان، 2013: 87)

1) محافحة التلوث في المتوسط .
2) تحسين النقل بين الموانئ المتوسطية والطرق البرية والبحرية السريعة.
3) الحماية المدنية والتعاون في الوقاية والاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية وغير الطبيعية .
4) الطاقة البديلة : بحث مدى فاعلية خطة المتوسط للطاقة الشمسية لتوليدها ودعم البحوث والدراسات في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز.
5) التعليم: من خلال اقامة جامعة اورومتوسطية .
6) مبادرة اعمال المتوسط : اقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير الادوات المالية.

4) موقف الاتحاد الأوروبي من الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006:

بدأت الحرب الإسرائيلية على لبنان في 14 تموز / يوليو/ 2006، وقد استمرت هذه الحرب مدة أربعة وثلاثين يوما تشمل ذلك العدوان جميع الأراضي اللبنانية، حيث دمرت أجزاء واسعة من لبنان، وشنت إسرائيل هذه الحرب بسبب اختطاف جنديين إسرائيليين من قبل

حزب الله اللبناني، وكان العدوان مفاجئا للبنانيين والعرب وللاتحاد الأوروبي علما أن معظم دول الاتحاد الأوروبي تعتبر حزب الله منظمة إرهابية لا بد من نزع سلاحها، والدولة اللبنانية الرسمية هي من يحق لها أن تمتلك السلاح فقط.(السرحان، 2013: 103).

أصدر مجلس الأمن بتاريخ 2 أيلول /سبتمبر / قرار رقم (1559) والذي ينص على نزع سلاح الميلشيات بما فيها حزب الله ، إلا أن رئيس الوزراء آنذاك فؤاد السنيورة صرح بان لبنان يحترم القرار لكنه بحاجة إلى توافق داخلي، وكانت الولايات المتحدة وإسرائيل تحاولان إبراز وإظهار صورة مفادها أن الحكومة اللبنانية ليست فاعلة وان المتحكم في لبنان هو حزب الله وهي رهينة في يده، وقد زارت كونديليزا رايس لبنان عارضة على مسؤولية المساعدة، إلا أن الحكومة اللبنانية رفضت زيارة رايس الثانية إلا بعد وقف إطلاق النار.(الموسوعة الحرة، 2014: 1).

1. انتقدت الحكومات والشعوب الأوروبية العدوان الإسرائيلي على لبنان، وأعلن المجلس الأوروبي، الذي يمثل معظم الدول الأوروبية أن رد فعل إسرائيل على قيام حزب الله بأسر الجنديين كان عملا مفرطا، وغير متوازن، واتهمت معظم الدول الأوروبية إسرائيل بالقيام بهجمات عشوائية وطائشة ضد المدنيين الأبرياء في لبنان، لكن الأربعة الكبار في الاتحاد الأوروبي (بريطانيا،فرنسا، المانيا، ايطاليا)، تباينت مواقفها بشدة،إذ أيدت كل من لندن وبرلين العدوان واعتبرتاه دفاع عن النفس. (دياب، 2006: 1-4)

المطلب الثاني :

العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي من 2010 -2014 :

العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي علاقات تجارية وثقافية واقتصادية يمتد جذورها في عمق التاريخ كونها متجاوران يقعان على ضفتي البحر الأبيض المتوسط الذي يفصل بينهما، ويجمعهما في آن واحد. ومن المعروف أن العالم العربي يمد أوروبا بالطاقة، بينما تقوم أوروبا بدور هام في تلبية الاحتياجات العربية للمشاريع التنموية ومن مختلف السلع المستوردة.

تلقت عملية برشلونة دفعة جديدة سنة 2014 بأخلاق سياسة الجوار الأوروبية التي تهدف إلى الحد من الفجوة بين الاتحاد الأوروبي بعد توسيعه وبين الدول المجاورة له، ولإيجاد فضاء ينعم بالأمن والرخاء والاستقرار والأمان لجميع الأطراف، وقدمت سياسة الجوار الأوروبي تكاملا اقتصاديا وعلاقات سياسية أكثر عمقا، وهي تخص الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي برا وبحرا ودول أخرى: الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأردن، أرمينيا، أذربيجان، وإسرائيل، أوكرانيا ، تونس، الجزائر، جورجيا، روسيا البيضاء، سورية، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، ومع الدخول في هذه المرحلة حولت عملية برشلونة إلى منتدى الحوار والتعاون متعدد الأطراف بين الاتحاد الأوروبيين وفي عام 2008، وبعد فشل عملية برشلونة في إنشاء المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة تم خلال قمة باريس والمتوسط التي عقدت في يوليو / تموز 2008 وبعد اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين حول المتوسطيين الذي عقد في مرسيليا في شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2008 تم إطلاق برنامج الشراكة من أجل المتوسط لتفعيل سياسة الحوار . (2014:1،abicc).

ومع حلول 2010 وإبان ثورات الربيع العربي (الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي) كان الاتحاد الأوروبي يسعى إلى جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط آمنة مستقرة، ولكن دون النظر إلى احتياجات الشعوب العربية، وتطلعاتها، ولم يعطي الاتحاد الأوروبي الأولوية لذلك بل استغلت حاجة البلاد العربية للحصول على التمويل من الاتحاد وغيره. (2014:1،abicc) .

وفي الفترة من 2010 -2014 كان كثير ما يبدو الالتباس ظاهرا في واقع العلاقات الأوروبية مع كل من إسرائيل وتركيا وإيران أكثر استقرار منها مع البلدان العربية لأسباب

كثيرة، ربما منها وضوح الطابع الخاص لعلاقات تلك البلدان مع الاتحاد الأوروبي ودوله المختلفة . وفي هذا المطلب سنناقش القضيتين التاليتين :

أولا : الوفاق العربي الأوروبي 2010 -2014 .

ثانيا : الخلاف العربي الأوروبي 2010 -2014 .

أولا: الوفاق العربي الأوروبي 2010 -2014

إن العلاقة العربية الأوروبية كانت تتميز وتتصف بعدة سمات من أهمها :

1- مصالح أوروبية مع كل البلدان العربية، سواء كانت تلك المصالح سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، أم إستراتيجية، وعلى سبيل المثال فإن لفرنسا اهتمامات ثقافية واقتصادية وعاطفية شرق المتوسط وخاصة بلبنان، وهي علاقة تتماثل مع النظرة الفرنسية لبلدان. المغرب العربي الثلاثة تونس والجزائر والمغرب رغم اختلاف بعض التفاصيل، فيما لبريطانيا وفرنسا علاقات تجارية مع الخليج العربي، ولكل من ايطاليا وألمانيا علاقات تجارية مع اغلب البلدان العربية، وهو حال اغلب الدول الأوروبية وان اختلفت أهمية هذه العلاقات .(إسلام، تايمز، 2011: 1).

2- تعدد المصالح الأوروبية وتنوعها، إذ لا يوجد مصالح واحدة مع الدول العربية، وتأثر مجمل العلاقات العربية الأوروبية بتطورات الأوضاع السياسية التي تتوالى في المنطقة منذ تأسيس الاتحاد .(مبيضين، 2011: 113).

3- تعد المنطقة العربية منطقة مهمة للاتحاد الأوروبي ولأوروبا بشكل عام بسبب القرب الجغرافي والموقع الاستراتيجي ، وثروات العرب مثل البترول والغاز الطاقة الأمر الذي أصبحت تعي أوروبا لطريقة معاملتها للمنطقة العدالة وليس الإدانة، بسبب المصالح السياسية، والاقتصادية، والثقافية، المشتركة.(أبو عامود، 2004: 122).

ولقد ترتب على مجمل الوقائع المحيطة بالعلاقات العربية الأوروبية، أن صارت هذه العلاقات محكومة بأربعة مواقف رئيسية : أولها موقف بريطاني، يكاد يكون متوافقا مع الرؤية الأمريكية للعلاقات مع العرب أساسه الفرضيات السياسية، والثاني موقف مصلحي يدور في عتبة واسعة من التوافق والتصادم تتخذه فرنسا ويتقارب مع موقف ألمانيا، إذ تتحكم بالعلاقات مصالح تختلط فيها الاعتبارات الثقافية والاقتصادية على نحو ما هو الموقف الفرنسي الذي ذكرناه من لبنان، والموقف الثالث هو موقف وسطي تمثله اسبانيا، هدفه إبقاء العلاقات على قاعدة أفق يتطور، والمثال البارز في هذا، موقف اسبانيا المميز في العلاقة مع سورية، وأساس الموقف عدم عزل النظام ودفعه إلى تطوير علاقته وتفاعله مع البيئة الإقليمية والدولية، وثمة موقف أوروبي رابع يقوم على التشدد في القضايا التي تمس العلاقات الأوروبية العربية، وهو موقف اتخذته الدنمارك وشاركتها السويد إزاء سورية بعد حادثة اقتحام السفارتين الدنماركية والسويدية وحرقهما في دمشق (مبيضين، 2011: 113-114).

ومهما يكن من أمر، فإن موقف أوروبا من علاقاته مع الدول العربية من 2010 - 2014 اتسم بطابع المصلحة الأوروبية أي انه اخذ البعد المصلحي في هيكلة موقف الاتحاد الأوروبي ويمكن اختزال الموقف الأوروبي بناء على البعد المصلحي لها فيما يلي (السرحان، 2013: 105) .

- الإمدادات النفطية العربية لأوروبا التي تتسم بان تكلفتها بسيطة، وبعيدة عن التسييس.
- بنود العلاقات للشراكة الاورو - متوسطية واشتراطاتها.
- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والحد من الهجرة غير الشرعية.
- بناء قلاع حصينة ضد التطرق الإسلامي.
- ضمان التفوق الإسرائيلي واعتباره اليد الممتدة للغرب في المنطقة وهو ما يؤشر عليه اتفاقيات الشراكة مع إسرائيل منذ 1995.

وقد بادر الاتحاد الأوروبي إلى تقديم الدعم السياسي والاقتصادي إبان ثورات الربيع العربي 2010 -2014 من خلال برامج الشراكة المقدمة في إطار سياسة الجوار الجغرافي التي عبرت عنها ثلاث وثائق صادرة عن المفوضية العليا للاتحاد الأوروبي في آذار مارس 2011 ثم أيار/ مايو 2011 ثم آذار / مارس 2013، واستهدفت جميعها الانخراط الفعال والحيوي لأوروبا في شؤون منطقة الجوار الجنوبي.

وتلك الوثائق هي :

- وثيقة الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع دول جنوب المتوسط.
- وثيقة الاستجابة الجديدة لجوار متغير للمراجعة الأوروبية لسياسة الجوار .
- وثيقة سياسة الجوار الأوروبي عام 2012 التقرير الإقليمي : الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع دول جنوب المتوسط. (witeng، Dowrkin، 2012: 32) .

ولقد أدركت أوروبا مدى اختلاف تجربة دول وسط وشرق أوروبا نحو التحول الديمقراطي عن تجربة دول الربيع العربي، فدول وسط أوروبا وشرقها هدفت من عملية التحول الاقتصادية والاجتماعي والسياسي فيها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أما دول الثورات

فلم تهتم بعملية الاندماج الاقتصادي مع أوروبا ، وهو الهدف الذي تسعى إليه برامج المشاركة في إطار سياسة الجوار الجغرافي. (kausch،2013:9).

ولا يمكن الحديث عند دور أوروبي بمعزل عن الدور الأمريكي، فالدوران الأمريكي والأوروبي متكاملان ومتفقان ولا يختلفإن ولا يتحرك احدهما في اتجاه مغاير للآخر .(kausch،2013:9).

ثانيا : الخلاف العربي الأوروبي 2010 -2014 :

لم يبذل الاتحاد الأوروبي جهدا مميزا في حل النزاعات الإقليمية بل انه يعتاش على هذه الخلافات، وهي من مصادر دخله الهامة، ولا يزال الاتحاد الأوروبي يكتفي بدور مكمل لدور الولايات حتى بالنسبة لقضايا أوروبية مثل قبرص واليونان، هذا بالإضافة إلى سياسة الإملاء وازدواجية المعايير التي يتصف بها الاتحاد الأوروبي(بيومي، 2010: 2).

ففي مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية فإن الاتحاد الأوربي يستنكر تعدد الزوجات في العالم العربي والإسلامي التي تمثل عقيدة إسلامية بل وثقافة أفريقية واتخاذ مواقف اكثر جدية من الصراع العربي الاسرائيلي، وعدم الاكتفاء بالتصريحات، وايضا الدعم في المحافل الدولية وخاصة الامم المتحدة، والجمعية العامة. (بيومي، 2010: 2).

ويستدعي الحديث عن حقوق الإنسان في اتفاقيات المشاركة الإشارة إلى أهمية تفعيل العمل الثانية للاتفاق الأوروبي الإسرائيلي، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، في ضوء أن إسرائيل تخرق الاتفاق خرقا ماديا جسيما بعدة أشكال، منها تصدير إنتاج المستوطنات الإسرائيلية إلى الأراضي العربية المحتلة ثم إلى دول الاتحاد بشهادات منشأ مزورة على أنها إسرائيلية المنشأ، وتحصل على إعفاء جمركي أوروبي لا تستحقه، وذلك بالإضافة إلى العدوان المتكرر على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة على نحو لا تقره القواعد العامة للقانون الدولي.(بيومي، 2010: 2).

هناك نقاط اختلاف بين العرب والاتحاد الأوروبيين إذ أن الاتحاد الأوروبي اعتمد بعض المسميات في سياسته الخارجية تجاه المنطقة العربية منذ الحقبة الاستعمارية ولغاية الآن، إذ أن تلك المسميات تقوم على ما يلي :

- إن أوروبا تقف ضد ما يسمى بالمقاومة والمشاريع الداعية إلى وضع حد للأطماع الصهيونية والغربية في المنطقة العربية، فعلى هامش مؤتمر الشراكة الاورومتوسطية المنعقدة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005، حيث كان موقف الاتحاد الأوروبي العدائي واضحا من المنطقة العربية، إذ تغيب عن هذا المؤتمر ستة من بين ثمانية رؤساء كان مقرر حضورهم المؤتمر، وقد تم الاتفاق في البيان النهائي على التخلي عن البند الذي كانت تصر عليه الدول العربية المتوسطية في تاكديها على حق الشعوب المقهورة في مقاومة الاحتلال، وقد مثلت الحال الفلسطينية خير دليل على تلك الرؤية من حيث اعتبار الاتحاد الأوروبي كل حركات المقاومة في فلسطين والعراق وأفغانستان حركات إرهابية حتى لو وصلت للسلطة بالطرق الشرعية والديمقراطية السلمية، وأمثلة ذلك مقاطعة الاتحاد الأوروبي لحماس.(السرحان، 2013: 17).
- وبسبب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وموجة الاحتجاجات الشعبية التي تجتاح المنطقة العربية هناك خلاف أوروبي- عربي ،قد تلجا دول الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ تدابير من شانها أن تعمل على تراجع برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطية مع البلدان العربية فيما يتعلق بتنفيذ مناطق التجارة الحرة وحرية انتقال البضائع والمعونات الاقتصادية الموجهة والاستثمارات الأوروبية وبشكل خاص في شمال إفريقيا .(السرحان، 2013: 107).

ومن ناحية أخرى، يتعين التفرقة بين مكافحة مشاكل الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا وأسبابها، وحق انتقال الأفراد في إطار تحديد التجارة وحركة الاستثمار والخدمات ويجب الحرص على ألا لا تؤثر إجراءات الأمن في حركة الأفراد، حيث أن القيود على حق الانتقال يؤثر سلبا في نتائج تحرير التجارة وتعتبر من قبيل القيود وغير الجمركية. (يبومي، 2010: 2).

الاتحاد الأوروبي لا يريد أن يفهم أن الأعمال الإرهابية تمثل تهديدا لمصالح الأطراف على جانبي المتوسط، وتتم عمليات العنف في الشرق الأوسط في إطار حالة من الياس من تحقيق العدالة ما دام هناك. ومن لا يرضخ ويرفض الانصياع للعدالة والشرعية الدولية، ورغم أن الفقر لا يصنع الإرهاب من ناحية أخرى، تشعر دول الجنوب بالقلق تجاه ازدواجية المعايير للاتحاد الأوروبي للتعامل مع قضية الإرهاب الإسرائيلي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وبينما لا يعتبر الجانب الأوروبي امتلاك إسرائيل لمثل هذه الأسلحة

أمرا مثيرا للقلق، والذي يقلق الاتحاد الأوروبي هو سعي دول المنطقة نحو الاستخدام السلمي للطاقة النووية. (بيومي، 2010: 39) .

إن الأوروبيين في ظل وضع عربي متدهور وغير فعال، وفي زمن يطغى فيه الحضور الأمريكي القوي الفاعل في السياسة الدولية، لا يرغبون في صناعة سياسة أوروبية واحدة في المنطقة لان الأمر كهذا سوف تكون الشرق الأوسط، وإزاء البلدان العربية بشكل خاص، لان أمر كهذا سوق تكون له فواتير سياسية واقتصادية لا يرغب الاتحاد الأوروبي والأوروبيون في تقاسمها، أو دفعها بصورة مشتركة الأمر الذي يعني إفساح المجال لكل واحدة من الدول، أن تصنع سياستها الخاصة إزاء العرب عموما وحيال كل واحدة من الدول العربية ، لكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال، أن هذه البلدان غير معنية بالتشاور وبتقريب السياسات والمواقف الخاصة التي تهم أوروبا بشكل عام كما في موضوع الحرب على الإرهاب، وموضوع الهجرة ، والصراع العربي الإسرائيلي، وتسوية القضية الفلسطينية.(إسلام تايمز، 2013: 4).

إن بقاء السياسة الأوروبية عن هذا المستوى عن العلاقات مع العرب لا يتناسب مع مصلحة الاتحاد الأوروبي وأوروبا بشكل عام في بناء سياسة واحدة وواضحة مع منطقة جوار جغرافي وحضاري شديدة الأهمية والتأثير في الواقع الأوروبي، ليس من معيار التعاون بين الجانبين في مجالات الأمن والاقتصاد والسياسة والهجرة، بل من جوانب العلاقات المستقبلية، التي ترسم علاقات مشتركة وضرورية لمستقبل يجمع الأوروبيين والقسم الأكبر منهم مع جوار جغرافي حضاري للعرب.(إسلام تايمز ، 2013: 5).

الفصل الثاني

الأبعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات مابين العرب والاتحاد الأوروبي في ظل الاحتجاجات الشعبية العربية 2010 -2014
" المؤشرات والأثر"

الفصل الثاني

الابعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات مابين العرب والاتحاد الأوروبي في ظل الاحتجاجات الشعبية العربية 2010 -2014

"المؤشرات والاثر "

إن العلاقات العربية – الأوروبية كانت وما تزال علاقة قائمة على القوة والموازين السياسية والعسكرية السائدة على المستوى الدولي ، وقائمة ايضا" على المصالح الاقتصادية والحضارية التي يمثلها كل طرف من هذه المعادلة الصعبة . سواء اطلقنا على علاقتهما "حوار الحضارات"،او "صراع الحضارات" او حتى جعلناها اكثر شمولية وعمومية باطلاق مفاهيم معبرة ومكملة للمفاهيم السابقة : كحوار او صراع "المسيحية والاسلام"،"الشرق والغرب"، فكل هذه المفاهيم ،كما نعتقد تقضي في مجملها العام غاية واحدة ، هي العلاقة بين العرب واوروبا(الدجاني، 1980:13-15) .

ان الاهمية التي تمثلها أوروبا بالنسبة للعرب ، تتمثل في وجود العديد من العوامل التي تجعل اوروبا "مركز اهتمام عربي " على المستوى السياسي والاستراتيجي والاقتصادي . وفي ضوء ما شهده العالم العربي من مرحلة انتقالية مضطربة من 2010 -2014 فإن هناك جهات اوروبية مثل فرنسا وايطاليا ، تحاول الابقاء على الوضع القائم في العالم العربي ، لما سيفرضها عليها هذا التغيير من تحديات عديدة ، لتتمكن من مراجعة سياستها في المنطقة . وقد عانى الاتحاد الأوروبي على مدى عقود ماضية من العديد من المعضلات الامنية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية ، في حين تتمثل المعضلة الثانية في كيفية الحفاظ على الاستقرار السياسي عبر التعامل مع الأنظمة الاستبدادية لتكون صديقة لها لغايات استراتيجية وجيوسياسية ، اضافة الى التعاون معها في مكافحة الارهاب والهجرة غير الشرعية ، وتامين طريق امن لمرور الطاقة من شمال افريقيا ، والحفاظ على استقرار الطاقة والغاز ، وكل ذلك يعني بروز الاعتبارات والاستراتيجية في صوغ وتنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان في المنطقة العربية (الدجاني، 1986: 20-24).

وعلى الرغم من نجاح الثورات في البلدان العربية مثل : تونس، مصر، ليبيا، اليمن، وسقوط الانظمة الاستبدادية فيها لحد معين، فإن المخاوف تزداد لعدم الانتقال الكامل للسلطة،

بسبب جهل النخب السياسية والاقتصادية بالحكم والياته وعدم وجود تجارب بهذا المجال . وفي هذا المجال فقد ظهر تفاجيء الاتحاد الأوروبي بشأن كل الثورات العربية (الربيع العربي) من خلال عدم التوافق في الآراء بين العواصم الأوروبية المختلفة، وأن السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة هدف صعب المنال، لآن كل بلد من البلدان الأوروبية له علاقات سياسية واقتصادية مع البلدان العربية وخاصة التي حدث بها الثورات (الربيع العربي).

وبناء على ما سبق سنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين :

المبحث الاول : مؤشرات العلاقات السياسية 2010 -2014 .

المبحث الثاني : مؤشرات العلاقات الاقتصادية 2010 -2014 .

المبحث الاول :

مؤشرات العلاقات السياسية 2010 -2014

العلاقات السياسية بين العرب واوروبا تركز بصفة اساسية على الاوضاع في الشرق الاوسط والحوار العربي – الأوروبي في دول حوض البحر الابيض المتوسط ، فعلى جانب الشرق الاوسط ، ابدت الجماعة الأوروبية كافة المبادرات السلمية لحل المشكلة الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط ،دون ان يتخذ مبادرة يمكن تأويلها على انها تسعى الى القيام بدور منافس للولايات المتحدة . اما فيما يتعلق بالجوار العربي-الأوروبي ، فإنه يكاد يكون المظهر الوحيد لوحدة العالم العربي تجاه الاتحاد الأوروبي ولكن ، ظل هذا الجوار متعثراً نتيجة تباين انماط التعاون السياسي والاقتصادي بين الجماعة الأوروبية والعالم العربي، والتعاون في حوض البحر المتوسط ، بدأ من خلال المنتدى المتوسطي ، فضلاً عن انشاء مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط M.C.G.S كما تهدف السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية الى مساعدة الدول المتوسطية للدخول في الاسواق الأوروبية وتطوير واصلاح برامجها السياسية والاقتصادية (عامر،2:2014)

ان العلاقات الأوروبية العربية وفي ظل وضع عربي متدهور وغير فعال ،وفي زمن يطغى فيه الحضور الامريكي القوي والفاعل في السياسة الدولية ، لا يرغب الاوروبيون في صناعة سياسة واحدة في منطقة الشرق الاوسط وازاء البلدان العربية بشكل خاص ، لان امرا كهذا سوف تكون له فواتير سياسية واقتصادية ويشكل عبء على اوروبا في تقاسمها او دفعها بصورة مشتركة ، الامر الذي يعني افساح المجال لكل واحدة من الدول ، ان تضع سياستها الخاصة ازاء العرب عموما وحيال كل واحدة من الدول العربية ، لكن ذلك لايعني بحال من الاحوال ، ان هذه البلدان غير معنية بالتشاور وبتقريب السياسات والمواقف وخاصة في القضايا التي تهم اوروبا بشكل عام في موضوع الحرب على الارهاب ، وموضوع الهجرة ، والصراع العربي الاسرائيلي ، وتسوية القضية الفلسطينية ، والموقف من الاحتجاجات الشعبية العربية من 2010 -2014 ، وبقاء السياسة الأوروبية عند هذا المستوى من العلاقات مع العرب، لا يتناسب مع مصلحة اوروبا في بناء سياسة واحدة وواضحة مع منطقة جوار جغرافي وحضاري شديدة

الاهمية والتأثير في الواقع الأوروبي ليس من معيار التعاون بين الجانبين في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية .(اسلام تايمز،2011 : 1-2) .

لقد اخذ الاتحاد الأوروبي على حين غرة بسبب حجم التطورات الجارية على الشواطىء الجنوبية (البلدان العربية في حوض المتوسط). وكان على الاتحاد الأوروبي ان يرد على ما لقبه احد الكتاب "التسونامي العربي".(2011:82useaC)

في هذا المبحث سنتناول مطلبين أساسيين هما :

المطلب الاول : الاتفاقيات العربية – الأوروبية 2010 -2014 .

المطلب الثاني : القضايا العربية والاقليمية والدولية .

المطلب الاول: الاتفاقيات السياسية العربية – الأوروبية 2011-214

تعتبر لغة المصالح في عالم اليوم الاساس الذي تقوم عليه ابجدية العلاقات الدولية وقنوات اتصالاتها المتعددة ، فكل من يتابع ما يجري بخصوص مواقف الدول الكبرى وخاصة دول الاتحاد الأوروبي منذ 2010 في العالم من القضايا العربية وقضايا دول العالم الثالث (خاصة البلاد العربية) والتي ترتبط بعلاقات مع تلك الدول اقل ما يقال عنها دونية في معاملة الكبار للصغار ، لايتردد ولو للحظة واحدة في ادراك ان هذه المواقف تأتي دوما ضد قضايا على المستوى البعيد ، وهي ان مثلت موقفاً مناهزاً لبعض القضايا في أوقات معينة فإنما الغاية الكبرى والنهائية ستأتي ضد قضايا ومصالح العرب الكبرى في المنطقة العربية ،هذا ما يجعل الشارع العربي يتهم هذه الدول بأنها ضد العرب ومصالحهم ، ويتهمونهم بنظرية المؤامرة ليؤكد ان الأمة العربية مستهدفة بكل طاقاتها وقدراتها وثرواتها البشرية والمادية لضمان استمرار مصالح تلك القوى الكبرى في الحفاظ على ممتلكاتها واقطاعياتها في منطقتنا العربية في فترة ما بعد الاستقلال . (ايوب،2011: 2) .

من أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والتي تدور حولها معظم الاتفاقيات مع الدول العربية تجاه المنطقة العربية خلال العشر سنوات الماضية الى قبل 2011 نجد ان (اسرائيل) تحتل رأس هذه الاولويات فالسياسة الخارجية في كل اتفاقياتها السياسية مع العرب تقوم على مبدأ ضمان أمن إسرائيل وتفوقها في المنطقة كما الولايات المتحدة في سياستها تجاه هذه الدولة "اسرائيل" في المنطقة ، وقد شهدت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي واسرائيل تطوراً سريعاً في الأونة الاخيرة حيث ترتبط اسرائيل باتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ تشرين ثاني/نوفمبر من العام 1995 والتي شكلت منطلقاً لكلا الطرفين لتشجيع اندماج اقتصاد اسرائيل في إطار الاقتصاد الأوروبي ، وقد ذهبت اسرائيل الى ابعد من ذلك حينما طلبت الإنضمام الاتحاد الأوروبي وخاصة بعد هجمات ايلول/ سبتمبر2001.(ايوب،2011 : 3) .

الربيع العربي الذي مرت به دول جنوب البحر المتوسط والشرق الأوسط قد اتسع تأثيره حتى وصل الى مناطق صنع القرار الأوروبية والتي كانت علاقاتها الدولية بالدول العربية وطيده وتعتمد على العديد من مجالات التعاون الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وتأثرت المنظمات الأوروبية بالمطالبات الجماهيرية داخل الدول العربية للديمقراطية وحقوق الأنسان وإرساء حقوقهم وواجباتهم للمشاركة السياسية في الدول العربية . (السيد ،2014 :2).

وكمـا أن هنـاك تفاهمـات واتفاقيـات اقتصـادية وشـراكة بـين الـدول العربيـة والاتحـاد الأوروبي فإن هناك اتفاقيات وتفاهمات وشراكة في المجال السياسي وفي هذا المطلب سنتناول التفاهمات والاتفاقيات والشراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبـي فـي الفتـرة مـن 2011-2014،ضمن القسمين التاليين :

اولاً: الاتفاقات السياسية العربية-الأوروبية من 2001-2010 .

ثانياً: الاتفاقات السياسية العربية الأوروبية من 2010 -2014 .

اولاً : الاتفاقيات السياسية العربية-الأوروبية 2001-2010

تتمايز الحضارات باختلاف الثقافات وتنوعها، وهذا من تمايز البشرية لكن هذا التنوع يحتاج الى أطر موحدة لإدارتها وفهمها والتعرف عليها، وهذا التعدد هو تحقيق وحدة العالم التي تجعله معقولاً وواضحاً ومفهوماً وهناك تقاطعات مشتركة بين الأوروبيين والعرب مع اختلاف في الهوية واللغة والذاتية والحضارة، ونحن ننطلق من قيم عديدة يمكن ان تحقق التضامن والتطور بين العالمين ومنها :(الرشدان، 2009: 127)

- حوار حضاري له ابعاده الثقافية والسياسية .
- تفاعل حضاري اوروبي - عربي واعتماد وترجمة الإبداعات الفكرية .
- احترام كل طرف للخصوصيات الحضارية للطرف الاخر .
- وسائل الاتصال والاعلام العربي - الأوروبي التي تسعى للاتفاقات والتنمية السياسية .

وهذا التعاون السياسي والثقافي "عليه تنظيم المنافع بين الاعضاء من الاقاليم القائمة على ضفاف المتوسط ، وهي متعددة الثقافات والهويات والتجارب الاجتماعية ،والسياسية ، وتعيش حالة من الترابط الواقعي بفعل الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاجتماع "

ان التعاون على الصعيد الثقافي والسياسي والحضاري بين العرب والأوروبيين هو سبيل للوصول الى لغة مشتركة ، لان الثقافة هي التي توصلنا الى عالم مثالي للأنسان ينشد التسامي والإحتكاك الثقافي بين الوطن العربي واوروبا وفقاً لسنن تفاعل الحضارة ، بما يقتضي الاتحاد والتعاون. ان التعاون الوثيق بين المنطقة العربية والمنطقة الأوروبية تمليه بإلحاح حقيقة اعتماد كل منهما على موارد ضرورية تمتلكها اكثر المناطق قدرة على مساعدة الدول الفقيرة في العالم . (الدجاني ، 1994 :42).

مرت العلاقات بين اوروبا والعرب بتقلبات وظروف عديدة تراوحت بين التقارب والتنافر استناداً الى قاعدة المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية للطرفين ،وكان من اسباب تراجع العلاقة السياسية بين العرب واوروبا ما يلي (زريقي ، 1981 :5-25).

- ضعف القدرة على تحقيق اهدافه دون او ضد رغبة الولايات المتحدة اثبتت تجربة الحوار أن الأوروبين لم يتمكنوا من تبني قرارات فاعلة بشأن القضية الفلسطينية .

- الاختلاف وعدم الاتفاق على اهداف الحوار عند كل طرف ،فلم تتضح رؤى العلاقة بين الطرفين .
- ضعف المؤسسات الحوارية السياسية العربية والأوروبية .
- اختلاف الأولويات ،فأوروبا نظرتها واسعة كمصالحها ،ولأنها حققت الوحدة، أما العرب فليسوا نسيجاً ناظماً .
- تراجع العلاقة العربية – الأوروبية، لأنها انطلقت من قاعدة المصالح دون النظر الحقيقي الى التنمية السياسية والاقتصادية والتطور .
- عدم التوازن الثقافي والسياسي والاقتصادي ، فالفوارق شاسعة بين الطرفين وليس هناك باب متكافىء للتنافس على كل المستويات .

عقدت عدة مؤتمرات للشراكة الأوروبية بعد عام 1979م منها : مؤتمر فالينتا (عاصمة مالطا)1979، ومؤتمر شتوتغارت في المانيا 1999، ومؤتمر مرسيليا 200، ومؤتمر بروكسل2001 ، ومازالت المؤتمرات (منذ 2001 بعد احداث ايلول/ سبتمبر2001) متتالية الانعقاد . ويمكن الإشارة إلى إن اهم نتائج هذه المؤتمرات تمثلت في التركيز على الجانب الاقتصادي في سياسة دول الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية ، حيث يشكل مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية هدفاً استراتيجياً لسياسات الدول الأوروبية ، وذلك لما تمثله المنطقة العربية من روابط تاريخية وجيواستراتيجية وجيوسياسية للنفوذ الأوروبي .(الرشدان،2009 :127) .

ومن المواضيع التي كانت ذات اهتمام مشترك بين العرب- والاتحاد الأوروبي بعد "11ايلول / سبتمبر/2001" مايلي :

موضوع الصراع العربي – الاسرائيلي : من الجدير بالذكر ان موضوع الصراع العربي -الاسرائيلي لم يعد المصدر الوحيد لتهديد الامن الأوروبي، ولكن اصبحت هناك مصادر اخرى لتهديد هذا الامن مثل : الأصولية الإسلامية ، والهجرة، والجريمة المنظمة . وكان مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية ازاء التهديدات منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي ،الا ان تداعيات احداث ايلول / سبتمبر/2001 قد مثلت نقلة نوعية في نمط ودرجة الاهتمام الأوروبي بموضوع الارهاب باعتباره مصدراً أساسياً لتهديد الأمن الأوروبي والعالمي . وإذا كانت هذه الاحداث إضافة الى إنهيار عملية السلام في الشرق الاوسط ، واحتلال العراق قد انعكست سلباً على جانب أساسي من البعد السياسي للشراكة، إلا ان اوروبا اخذت تهتم بجوانب

كسبيل لحماية الأمن وهي الجوانب الديمقراطية ، وحماية حقوق الانسان ،البعد الثقافي ، وهذه الجوانب مرتبطة بالإصلاح في البلاد العربية. (الرشدان،2010 :129).

ويعتبر الموقف من الصراع العربي- الاسرائيلي احد أبرز أوجه الاختلاف بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية ، كما ان الاختلاف وعدم تقدير الدول الأوروبية لرؤى الدول العربية يمثل حجر عثرة في تطوير التعاون العربي – الأوروبي . ذلك لوجود خلافات في الرؤية بين الجانبين العربي والأوروبي تجاه طبيعة التسوية والعلاقة بين التسوية والتطبيع،فالدول العربية ، بشكل عام ترى أنها لا يمكنها الدخول في مشروعات للعمل المشترك مع اسرائيل قبل أن تنسحب الاخيرة من جميع الاراضي العربية التي احتلتها بقوة السلاح منذ حرب (حزيران /يونيو/1967) ، وترى الدول العربية أن "التطبيع" يمثل ورقة عربية ينبغي توظيفها لخدمة قضية التسوية السياسية الشاملة للصراع . في حين ترى دول الاتحاد الأوروبي أن التطبيع والتعاون المشترك يساعد في عملية بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة ، المتفاوضة ، ويشجع اسرائيل على اتخاذ قرارات الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة .(جاد، 2010 :238) .

سعت أوروبا الى محاولة تفكيك الحقوق الفلسطينية، إذ إنه بعد توقيع اتفاق سري في تموز/يوليو2002 بحضور خافيير سولانا ، وهيجل انخل موراتينو، وجورج بابندريو، وزير خارجية اليونان ، وقد علق موراتينوس عن الخطة قائلاً :"أن موضوع حق العودة للفلسطينين مدرجاً على جدول الاعمال ولم يعد جزءاً من النقاش العام ، وأن هناك تفهماً بأن حق العودة يشكل تهديداً للطابع اليهودي لدولة اسرائيل ، وأنها معركة انتصرت بها اسرائيل . وكان مؤتمر قمة بيروت عام 2002 بمثابة دليل اذ تبنت الدول العربية الافكار السعودية وبأن الحل يجب أن يلقى القبول لدى اسرائيل . (حمدان، 2010 :4) .

- في قمة بروكسل التي عقدت في 21اذار2003 دعت الدول ال 15 كلاً من اسرائيل والفلسطينيين الى التحلي بالاعتدال ، ورأى قادة الاتحاد الأوروبي ان الازمة العراقية 2003 تجعل الوضع اكثر الحاحاً لايجاد حل للنزاع الاسرائيلي- الفلسطيني ، وان الوقت قد حان للتسوية من خلال التفاوض . (السرحان، 2013 :195)

يساهم الدور الأوروبي في تنفيس الاحتقان الذي قد يحصل احياناً في العلاقات العربية- الامريكية في إطار المفاوضات والذي قد يسببه غياب التجاوب الامريكي مع متطلبات الوضع وانشغال الولايات المتحدة بقضايا بعيدة عن الشرق الاوسط ، وبالتالي يساعد الدور الأوروبي في احتواء كل توتر محتمل بأن يصبح بمثابة محفز للسياسة الامريكية، ويتمثل كذلك الدور الأوروبي من خلال وزنه السياسي والاقتصادي وعلاقاته مع اسرائيل ، وتوظيف ذلك الدور في

دور مؤثر اكثر فاعلية في القضية الفلسطينية ،وتشجيع الأوروبيين على الحوار الفلسطيني – الاسرائيلي وعقد المؤتمرات المتخصصة للبحث عن حلول للمشكلات التي تواجه عملية السلام. (السرحان ، 2013 :97) .

أ- الأزمة العراقية: 2003-2010

من الأسباب التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية للعالم 2003 تدعيم العقيدة الامريكية الجديدة ، والتي ترمي الى توجيه ضربات والتي تم وصفها بالإرهابية ومكافحة الإرهاب بعد أحداث11ايلول/ سبتمبر/2001 ،تلك السياسة الامريكية الجديدة التي تقوم على الضربات الوقائية او الاستباقية للدول التي تشكل تهديداً للولايات المتحدة ،وكان العراق على رأس تلك الدول، اضافة الى عدم تعاون العراق مع فرق التفتيش المنبثقة عن الامم المتحدة . (جونيير ، 2005 :528) .

وكان الاتحاد الأوروبي قد رفض التدخل العسكري في الشرق الاوسط عموماً والعراق خصوصاً عام 2003، حتى ان بعض علاقات الدول الأوروبية مع الولايات المتحدة قد تأزمت بسبب هذه المواقف ، وبالأخص العلاقة الامريكية – الفرنسية والتي شهدت فترة من الفتور، ويعزو البعض هذا التحول الى عدة مستجدات حدثت بين 2013-2014 نلخصها بالامور التالية: (شبابيك ،2014 : 2)

1) التهديد الجدي الذي فرضه تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) وامكانية تهديد المصالح الأوروبية في المنطقة .
2) اغلب المقاتلين الاجانب المتواجدين مع هذا التنظيم ينحدرون من اصول عربية مسلمة وان تواجد اوروبيون، ويخشى الاتحاد الأوروبي من تمكين التنظيم ،من تأسيس بيئة حاضنة لهؤلاء المقاتلون ، تكون قريبة من حدود اوروبا وبالتالي تدريبهم وتأهيلهم لشن هجمات مستقبلية داخل الاتحاد الأوروبي والدول الغربية .
3) الحد من زيادة اعداد المهاجرين من الأوروبيين الى التنظيم بعد الإنتصارات العسكرية التي حققها في العراق وسوريا ، والتي بات من خلالها يسيطر على مساحات واسعة تعادل دول في الشرق الاوسط .
4) التهديد الفعلي لتنظيم لمناطق تصدير الطاقة ، بعد ان سيطر على عدة حقول نفطية في سوريا والعراق ،والتي كونت خلال مدة قصيرة ثروة كبيرة لداعش بعد عمليات تهريب النفط.
5) التعرض لمسيحيي الشرق الاوسط ، اضافة الى الاقليات الاخرى .

ب- استمرار الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة جنوب المتوسط :

ان غالبية الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط هي من الدول المتلقية للمساعدات الخارجية بصفة عامة، كما أنها تمر بعملية تحول اقتصادي غير مكتملة الابعاد ، وهذا بالأضافة الى ان جميع الدول العربية جنوب المتوسط تعاني من أزمات سياسية واجتماعية واضحة ، الامر الذي يحد من قدرة هذه الدول على اتخاذ مواقف متوازنة في الحوار مع الاتحاد الأوروبي . وهناك دول مثل مصر تحصل على مزايا هائلة ونقاط قوة واضحة في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي نتيجة الموقع الجغرافي والدور والمكانة ولكن هناك عدداً من مكونات المكانة مرشحة للتأكل بفعل اعتبارات سياسية واقتصادية ما زالت جارية في المنطقة. (جاد ،2010 :242-243).

ج- غياب صنع العمل الاقليمي :

إن الدول العربية تقع على ضفة البحر المتوسط الجنوبية ، شرعت في تدشين أي صيغة من صيغ التعاون الاقليمي أو العمل العربي المشترك، في الوقت الذي اتجه فيه الاتحاد الأوروبي الى التوسع ليشمل القارة كاملة، فجميع مشاريع الوحدة او العمل العربي سواء الثنائي أو الثلاثي أو الأوسع من ذلك بائت بالفشل ، بل وصلت محلها سياسات عدائية واحياناً قطيعة سياسية . كما أن التجارب الاقليمية للعمل المشترك لم تستمر طويلاً،مثل مجلس التعاون العربي، أو تجمدت وفقدت دورها الحقيقي كالاتحاد المغاربي.

وبدأت دول الاتحاد الأوروبي تطالب الدول العربية جنوب المتوسط بضرورة تدشين صيغ للعمل الاقليمي المشترك فيما بينها حتى يتمكن الاتحاد الأوروبي ان يتعامل معها بفعالية ، وبات مطلب العمل الاقليمي المشترك يأتي من الجانب الأوروبي، في حين تكشف صيغ العمل العربي المشترك عند غياب واضح للخبرات النظرية للدخول في مثل هذا العمل ،فالخبرة العربية في هذا الإطار تفيد بأن قرارات العمل العربي المشترك تأتي بقرارات فوقية وتنتهي عادة بعداء حاد وسياسات عدائية وبقطيعة سياسية في بعض الاحيان ، وهناك صعوبات ومعوقات تعيق العمل العربي المشترك ومنها :

1) الافتقار الى التجارب النظرية والعملية في مجال الوحدة والتعاون .
2) ان قرارات التعاون المشترك تأتي بقرارات فوقية عليا .
3) الافتقار الى التخطيط الجاد في هذا المجال .

4) السير في اتجاه مغاير للخبرات التاريخية .
5) التعاون العربي المشترك يأتي من الاعلى الى الاسفل علماً أن تجربة الاتحاد الأوروبي كانت البداية من الاسفل .
6) اقحام السياسة في تحديد مجالات التعاون ،بينما في الاتحاد الأوروبي، فإن السياسة تكون بعيدة للغاية عن تحديد مجالات التعاون، والتعاون يكون وفق أسس اقتصادية وبشكل تدريجي .
7) في حالة التجارب العربية ، فقد كان الاتجاه العام هو الوحدة الشاملة، وصيغ قريبة منها وبقدرات سياسية دون أن يكون لأهل الخبرة والاختصاص صوت مسموع فالتعاون أو الوحدة تتم بقرارات سياسية علوية وتنتهي بالانهاء او التجميد. (جاد ، 2010 : 243-244) .

ثانياً: الاتفاقيات السياسية العربية –الأوروبية من 2010 -2014

وضع الأوروبيون تصنيفاً للدول العربية من خلاله يتم بناء العلاقات والاتفاقيات بين المجموعات الأوروبية يمكن تلخيصه على النحو التالي: (إسلام تايمز، 2011 : 3).

دول افريقيا والباسفيك والكاريبي : يضم هذا الاطار خمس دول عربية تصنف من فئة الدول الاقل نمواً وينظم علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في اطار اتفاقية (لومي)التي تجمع عدداً من الدول الافريقية ودول البحر الكاريبي ودول المحيط الهادي الاكثر فقراً والاقل تقدماً،هذه الدول بالتحديد هي: موريتانيا، السودان، جزر القمر، والصومال وجيبوتي .

دول المتوسط : وترتبط هذه الدول باتفاقيات التعاون الشامل مع الاتحاد الأوروبي ، وتشمل هذه الدول دول عربية مثل: تونس، الجزائر، المغرب ،الأردن ،مصر ،سوريا ،لبنان، وليبيا. وقد وقعت كلاً من تونس والمغرب ومصر والجزائر اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي .

دول مجلس التعاون الخليجي : والذي يضم السعودية ، والامارات العربية المتحدة، وعمان، والكويت، وقطر والبحرين .ولكن لم يصل الى درجة انشاء تعاون تجاري ولا إنشاء منطقة حرة .

اليمن : تتدرج العلاقات اليمنية – الأوروبية في إطار اتفاق التعاون الاقتصادي والفني مع المجموعة الأوروبية الا انه لايصل الى درجة يمكن معها الحصول ميزات تنافسية تفضيلية .

العراق : لاتوجد علاقات التعاون الاقتصادي او التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والعراق .

تحكم العلاقات الأوروبية – المتوسطية والعربية وخاصة في الفترة من 2010 -2014 مجموعة من الاتفاقيات أساسها عام 1995،وكانت تلك الاتفاقيات بدأت بما عرف بعملية برشلونة التي كان الهدف منها تحقيق تقدم اقتصادي ومشاريع مشتركة، وكان احد ابرز بنودها السعي لتحقيق تقدم في عملية السلام،ومن هنا بدأ العديد من البرامج المشتركة التي رافقتها صيغ تمويلية جديدة لبعض المشاريع التي من شأنها تحقيق تقدم اقتصادي واجراء حوار بين الشريكين.

تقوم العلاقات الأوروبية – المتوسطية والعربية على فرضيات عدة يمكن اجمالها بالآتي : (ستيف، 2011: 43)

الاولى: ان دول جنوب المتوسط بحاجة ماسة الى المساعدات الأوروبية ،وأن هذه الدول، حكومات وشعوب، لا تستطيع إتخاذ مبادرة ذاتية فهي راضية بالواقع كما هو، وعليه فإن المبادرات الجديدة تأتي من جانب واحد فقط وهو الطرف "المانح" أي دول الاتحاد الأوروبي .لكن ماحدث في تونس ومصر ،وما يجري في عدد من الدول الاخرى من حراك سياسي اثبت خطأ هذه الفرضية .

الثانية : تقوم على امكانية تحقيق تقدم اقتصادي يقود الى انفراج سياسي داخل تلك الدول العربية، ليقود هذا الى تحسين العلاقات مع اسرائيل او ترطيبها .ومرة أخرى ثبت بطلان فرضية التركيز على المسائل النوعية على حساب القضايا الأساسية وخاصةً "قضية الصراع مع اسرائيل" فترتيبات التمويل المشترك،او اقتراح مشاريع في مجالات المياه،والسياحة، والبنية التحتية التي كان يفترض أن تكون تكون اسرائيل جزءاً منها لم ينفذ منها أي شيء . وهذا كان واضحاً بشكل خاص في ما يخص اخر صيغة طرحها الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي وهي الاتحاد من أجل المتوسط، إذ فشلت أولى محاولات التوصل الى صيغة للتفاهم حول الحقوق المائية حين اختلف على تسمية الضفة الغربية وقطاع غزة بين العرب ونظرائهم الاسرائيلين.

الثالثة : تقوم على عدم حاجة شعوب جنوب المتوسط الى الديمقراطية ،وأن حكومات هذه الدول تعرف مصلحة شعوبها وتمثلها ، ويرتبط بهذا أن البديل لهذه الحكومات هو "الاسلام المتطرف" لذلك كان الخيار محصورا" بين التطرف والانظمة المتسلطة المستبدة

وتعدد خياراتها وهذا ما كان واضحا ً في دول الربيع العربي من 2010 -2014 حيث تتنوع هذه المجتمعات وتتعدد خياراتها ولاتحصد في ثنائية حكمت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والعرب من 2010 -2014 .

الرابعة : تقوم على ان اوروبا القوية المتماسكة ستظل ممسكة بزمام الامور في المنطقة لحاجة الجنوب اليها وأنه لايوجد بدائل لها، لكن التطورات الاقتصادية في العالم تجاوزت هذا الوضع ، إذ برزت قوى اقتصادية صاعدة تقترب من المنطقة ولها مصالح فيها مثل الصين ، كذلك تبرز قوى من داخل المنطقة مثل تركيا لاتخفي رغبتها في ممارسة دور اقليمي، وهذا ما كان واضحا ً من خلال الفترة من 2010 -2014 ، ويرافق هذا الصعود أزمة جديدة تهدد مستقبل الاتفاقية النقدية لا لاوروبية ، ومع سقوط الفرضيات والآوهام التي سادت العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية المنخرطة في اتفاقيات الشراكة ، اتضح الحاجة الى صيغ جديدة أكثر توازنا ً تقر بالواقع الجديد الذي يتشكل والعلاقات والاتفاقيات الجديدة من 2010 -2014 والتي يجب ان تنطلق من المصالح المشتركة .

ان الاتحاد الأوروبي لايحدد في سياسته السبل العملية لتقييم التقدم، اي انه من غير الواضح لدى الاتحاد الأوروبي تنفيذ اصلاحات حقيقية في جنوب المتوسط من خلال دعمه لجنوب المتوسط،ومنذ أن بدأ الاتحاد الأوروبي بتزويد تونس ومصر بالدعم المالي للمساعدة في الديمقراطية والتنمية بعد آب/أغسطس2011، حققت هذه الاموال لفترة قصيرة ، حيث تم دعم مصر ب (100)مليون يورو.(عياصرة، 2013: 38) .

إن سياسة الجوار الأوروبية الجديدة تعاني من نقص التمويل بصرف النظر عن القصور في تطبيق المشروطية، إذ أن الاموال التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لبلدان جنوب المتوسط لاتمثل حافزا ً كافيا ً حقيقيا ً لاجراء الاصلاحات المطلوبة ،وخاصة المساعدات طويلة الأجل ، وهذا يؤخر من تأثير الاتحاد الأوروبي من التأثير بشكل فعَال بنشر الديمقراطية في جنوب المتوسط، وعلى سبيل المثال فقد خصص الاتحاد الأوروبي لمنطقة جنوب المتوسط 5.7 مليار يورو للفترة من 2011-2013 ،إضافة الى تمويلا ً اضافيا ً وصل الى 1.24 مليار يورو لدعم سياسة الجوار الأوروبي . ومن المهم التذكر هنا، انه ومن خلال وثائق الاتحاد الأوروبي ،نجد بأن المجلس الأوروبي ، وافق على قروض بنك الاستثمار الأوروبي "EIB" لدول الجوار بنحو مليار يورو في نفس الفترة ما بين العام 2011-2013،وسيعمل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير"EBRD" على توسيع نطاق عملياته في منطقة الشرق الاوسط ابتداءا ً من

مصر ،إذ يتوقع أن تصل قيمة الاقراض نحو 2.5 مليار يورو سنوياً ابتداءاً من عام 2013 .(عياصرة، 2013 :39-40) .

ومن المصالح الحيوية للاتحاد الأوروبي أن يكون له جوار يعيش في سلام، ولذلك يؤكد البيان الذي صدر في 25/آيار/مايو/2011 على ضرورة تكثيف الاتحاد الأوروبي في حل النزاعات المستدامة وتشجيع العمل المشترك مع سياسة الجوار الأوروبية على الساحة الدولية بشأن القضايا الأمنية الرئيسية والدفع باتجاه عمل منسق بين الاتحاد الأوروبي ودول الاعضاء .ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي كان"الممول" الرئيس للعملية السلمية .وقد قدرت المساعدات الأوروبية للأراضي الفلسطينية بين عامي 1993و1999 بنحو 1.7 مليار يورو (في هيئة معونات أوروبية مباشرة ومساهمات في موازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين ومساعدات ثنائية)،ووفقاً لأرقام أوروبية تشمل الفترة بين 2000-2009 قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات بقيمة 3.3 مليار يورو للفلسطينين .Sanz)،(2010:43-53 .

وهذا مبلغ مهم من الاموال .ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي كان أكبر مانح منفرد للسلطة الفلسطينية، والفلسطينيون ممتنون لهذه المعونه المالية. لكن هذه المساعدات حملت على كاهلها على نحوٍ ما ،تقول روزماري هوليس Rosemary Mollis صراحةً "تكلفة استمرار الاحتلال واحتواء العنف في غياب حل الصراع ".Mollis)،(2010:32 .

وبتعبير آخر، فإن الاتحاد الأوروبي يقوم بمساعدة الفلسطينين على البقاء هادفين من وراء ذلك ضمان أمن القوة المحتلة والمستعمرات الاستيطانية، وجعل السلطة الوطنية الفلسطينية قادرة على الوقوف على قدميها لكنها مصابة بإعاقة، لا يؤيد المسؤولون الأوروبيون هذا الرأي لكنه واسع الانتشار في صفوف الرأي العربي .

المطلب الثاني :

القضايا العربية والاقليمية والدولية

يقيم الاتحاد الأوروبي علاقات سياسية ودبلوماسية مع جميع البلدان في العالم ، ولديه شراكات استراتيجية مع اللاعبين الدوليين الرئيسيين، ويرتبط بشكل وثيق مع القوى الناشئة في سائر انحاء العالم ،وقد وقع اتفاقيات شراكة ثنائية مع عدد من الدول في المنطقة المجاورة وخاصة العربية ، وفي الخارج. ويتم تمثيل الاتحاد الأوروبي من خلال شبكة 141 بعثة للاتحاد الأوروبي، تقوم بأعمال مماثلة لتلك التي تقوم بها السفارات. ومن الاعمال والقضايا العربية والاقليمية والدولية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، من أجل الدفاع عن مصالح أوروبا منها : دعم الاستقرار في منطقة البلقان، حيث تتلقى مشاريع مساعدة في بلدان سبعة تمويلاً من الاتحاد الأوروبي ،تساعد في بناء مجتمعات مستقرة ، ففي كوسوفو، نشر الاتحاد الأوروبي قوة شرطة لتحقيق العدالة قوامها 1900 جندي للمساعدة في تأمين سيادة القانون، بلدان منطقة البلقان الغربية هي بالفعل مرشحة أو محتملة الترشيح للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي كجزء من سياسة التوسعة . والاتحاد الأوروبي عضو في اللجنة الرباعية ،جنبا الى جنب مع الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية وروسيا ، وتعمل اللجنة الرباعية على دفع عملية السلام في الشرق الاوسط الى الامام حيث يمثل حل الصراع العربي الاسرائيلي أولوية استراتيجية لأوروبا ،حيث ينطوي هدف الاتحاد الأوروبي على تحقيق حل قائم على دولتين مع دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة قابلة للحياة ،تعيش جنباً الى جنب مع اسرائيل وجيرانها العرب، والاتحاد الأوروبي يقدم لجيرانه وخاصة العرب علاقة متميزة في إطار الجوار الأوروبية وتهدف سياسته الى تعزيز الازدهار والأمن والاستقرار لجميع الشركاء، وتجنب خطوط تقسيم جديدة مع الاتحاد الأوروبي الموسع وبلدان البحر المتوسط وأوروبا الشرقية وجنوب القوقاز . (تقرير مندوبية الاتحاد الأوروبي،2013: 1-2).

ومن القضايا الأخرى التي تظهر فعالية الاتحاد الأوروبي هي المفاوضات بخصوص بروتوكول كيوتو بشأن تغيير المناخ، وهو إذ يفتخر بتحقيق جدول منخفض الكربون على الصعيد المحلي هو على الارجح الأكثر تقدماً وتطوراً في العالم ، التي لايزال لاعباً حاسماً في هذه المسألة ،ولا غنى عنه لدفع جدول أعمال طموح للتغيير، يركز الاتحاد على بناء تحالف من أجل التوصل الى اتفاق ملزم قانونياً بشأن تغيير المناخ . ويعمل كذلك الاتحاد الأوروبي بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة بشأن مجموعة من القضايا ، التي تعكس ايمان الاتحاد الأوروبي في التعددية وتمسكه بقواعد متفاوض عليها وملزمة في العلاقات الدولية ، وهذا مدرج طرحه

في معاهدة لشبونة ، حيث أن الاتحاد يسعى حيثما كان ذلك ممكناً الاستبدال او تخفيف سياسات القوة بالقواعد والمعايير ، مما يجعل بالتالي العلاقات الدولية أكثر مشابهة للنظام الداخلي أكثر سلماً ويمكن التنبوء بها .

يقوم الاتحاد الأوروبي بمهمات عسكرية أو سياسية أو مدينة للمساعدة في بناء والمحافظة على السلام في أوروبا وأفريقيا وخارجها ، كما هو الحال في افغانستان . والاتحاد الأوروبي ملتزم بحقوق الانسان ويعمل على ضمان احترامها عالمياً .لقد جعل الاتحاد الأوروبي حقوق الانسان جانباً أساسياً من جوانب علاقاته الخارجية . في الحوارات السياسية التي يعقدها مع بلدان ثالثة، من خلال سياسته الانتمائية ومساعداته ، أو من خلال عمله في المحافل المتعددة الاطراف، مثل الامم المتحدة . ويعمل كذلك الاتحاد الأوروبي كلاعب واحد في مجال التجارة الخارجية، ويدعم مبادئ التجارة الدولية الحرة العادلة، وبما أنه يتفاوض بصوت واحد، فإنه يستطيع ممارسة نفوذ حقيقي . وعلى ذلك فاننا سنتناول في هذا المطلب القسمين التاليين وهما :

اولاً: الاتحاد الأوروبي والقضايا الاقليمية العربية .

ثانياً: الاتحاد الأوروبي والقضايا الدولية .

اولاً: الاتحاد الأوروبي والقضايا الاقليمية العربية :

يسعى الاتحاد الأوروبي الى ارساء الديمقراطية في بلدان المنطقة وذلك من خلال وضع الدساتير الديمقراطية وتنظيم الانتخابات الحرة ووسائل اعلام حرة، ومجتمع مدني ، وكافة الخصائص الاخرى التي تتميز بها الديمقراطية الناضجة والفاعلة. (عياصرة ،2013 :85).
ومن القضايا التي تهم الاتحاد الأوروبي في المنطقة ما يلي :

1) **قضايا ارساء الديمقراطية وحقوق الانسان والارهاب**

إن الربيع العربي (2010 -2014) وضع الاتحاد الأوروبي في مأزق حقيقي لم يكن في حساباته وهي مسألة التحول الديمقراطي او على الاقل لم تكن في اولويات تلك الحسابات ، بقدر ما يمكن ان تحمله تحولات اسقاط الانظمة المستبدة التي احتفظت بعلاقات حفظت للمجموعة الأوروبية أشكالاً من تنوع المصالح ما بين التعاون في تقييد الهجرات غير الشرعية من جنوب وشرق المتوسط الى شماله وغربه بحثاً عن حياة كريمة ، والتعاون في مكافحة الارهاب خاصة بعد احداث 11 آيلول/سبتمبر 2001 ، وتوفير مجالات استثمارية اوروبية عريضة كما كان في نموذج ليبيا، وتشكيل تونس على محطة استقرار في أوج التأزم في الجزائر خلال عقدين من الزمان . اما بالنسبة الى مصر واليمن فلم يكن للاتحاد الأوروبي التأثير او الوجود القوي البارز كما في الحالتين الليبية والتونسية بما للولايات المتحدة الامريكية من تداخل مباشر مع الدولتين ، فمصر بقيت مركز للتوازن الاقليمي في المنطقة باتجاه علاقات الصراع مع العراق وادارة الملف الاسرائيلي –الفلسطيني لسنوات طويلة .

أما بالنسبة الى اليمن ،فكانت الحسابات لاتزال مرتبطة دوماً بألا يؤثر اي تغيير هناك على الحرب على الارهاب وتنظيم القاعدة تحديداً ، الذي يتخذ داخل اليمن منطلقه الأساسي وقاعدته النشطة في الشرق الاوسط ، أو أي تغيير على الروابط الاستراتيجية والاقتصادية الوطيدة مع دول الخليج شمالاً وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ذات التماس الجغرافي والسكاني والاستراتيجي مع اليمن . (فهمي ، 2011 :1-2).

وقد اهتم الاتحاد الأوروبي بقضايا ارساء الديمقراطية وحقوق الانسان والارهاب في سوريا والعراق ، وبذلت جهوداً وتدخلات أكبر في التطورات السياسية السريعة والمتلاحقة التي تطرأ كل ساعة على المنطقة ، ولم يعد مصطلح الربيع فيها يحمل سوى الرياح الخماسينية الساخنة والمتحركة هنا وهناك . بما دفع الناشطة اليمنية توكل كرمان الى القول لأوروبا تحديداً في معرض ثناء ساخر عن دعمها اتجاه المنطقة الى التحول الديمقراطي .بأن هناك حرباً غير عادلة على الربيع العربي لاتهتم لا بالديمقراطية ولا بحقوق الانسان ، وركز الاتحاد الأوروبي

على محاربة الارهاب وارساء دعائم الديمقراطية ،وحقوق الانسان واستعادة الديمقراطية ومحاربة الفساد السياسي والهجرة غير الشرعية ، وقد حرصت باربدا لوشبيهيير رئيسة اللجنة الفرعية لحقوق الانسان في البرلمان الأوروبي على أنه لايجوز لأوروبا الرسمية أن تغض الطرف عن انتهاكات حقوق الانسان، من خلال ممارسات منهجية للتعذيب في السجون في مصر وليبيا ، وقد حرص البرلمان الأوروبي على تضمين حظر التعذيب في الدستور المصري الذي صدر في 2012 ، وهذا من شانه أن يساعد كثيراً في عمليات التحول الى الديمقراطية السليمة . (فهمي ، 2013 : 2).

ومن المصالح الأوروبية التي تسعى دول الاتحاد الأوروبي للحفاظ عليها في منطقتنا العربية والتي دفعتها الى التباين في مجموع مواقفها من الثورات العربية والتي بالرغم من اختلافها؛ إلا أنها أكدت في الكثير من تصريحاتها النارية الخلاقة التي ادعت انها تنطلق من رؤيتها وتجربتها الديمقراطية المستنبطة من الثورة الفرنسية والانجليزية وما جاءت لتؤكده من حقوق انسان وقضايا تتعلق بالحرية والديمقراطية ، فهي فعلاً أتت تلك المواقف تنطلق من تأكيد الموقف الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي والذي يصرح به دوماً أمام وسائل الاعلام من ان الرؤية الأوروبية تنطلق من تأكيد حقوق الانسان في الحرية والاخاء والمساواة ، وكذلك مكافحة الارهاب الدولي ، وتوفير الدعم والحماية الكاملة لدعم أوروبا من قيام انظمة حكم راديكالية دينية قد تهدد مصالح أوروبا والغرب . (ايوب ،2011 :2-3) .

2) قضايا النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة العربية :

لقد تم مراجعة لسياسة الجوار الأوروبي قبل احداث الربيع العربي، والتأكيد على ان الشراكة مع الجوار الأوروبي هي ذات منفعة متبادلة ، لكنها بحاجة الى تعديل ، وتقوم على المسائلة المتبادلة وعلى التزام مشترك بالقيم العالمية ، ودرجة اعلى من التفاضل، وبناء شامل للمؤسسات ، وعلى ديمقراطية الزامية وعميقة . لكن الاتحاد الاتحاد الأوروبي وحسب بيان مراجعة سياسة الجوار الأوروبية قبل الربيع العربي لا يسعى الى فرض نموذج أو وصفة جاهزة للإصلاح السياسي .ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الشراكة الأوروبية الاقتصادية هي حجر الاساس الذي يكرس أهمية التعاون الصناعي ، وتنمية الريف ،والتنمية الريفية ، والنمو الشامل. وفي هذا الصدد ، فإن المقترح الأكثر وضوحاً هو " منطقة تجارية حرة عميقة وشاملة DCFTA تتزامن مع تفكيك تدريجي لحواجز التعرفة الجمركية وتحقيق تكامل اقتصادي تدريجي ، ويكمل هذا الهدف التطوير المقترح ل " حيز مشترك للمعرفة والابتكار " (European Commission، 2011) .

وتشمل عملية مراجعة سياسة الجوار الأوروبية ENP الاهداف الثلاثة الرئيسية الاقتصادية وهي المال والسوق والتنقل ، ومن بين هذه الاهداف الثلاثة يبقى توفير المال وهو الاسهل ،مع ان الازمة الاقتصادية ،قد تعرقل توفيره ،وفي ما يتعلق بالوصول للاسواق، من الواضح ان بعض الدول الاعضاء ستقاوم إزالة الحواجز الأوروبية ، والمنتجات الزراعية المتوسطية تبقى تلك المنتجات في جميع الاحوال مقيدة بالسياسة الزراعية المشتركة GAP . وفيما يتعلق بشراكة التنقل ، يواجه الاتحاد الأوروبي معضلة حاجة السوق الى موجات جديدة من المهاجرين في حين أن القادة الأوروبيين غير قادرين على اقناع الرأي العام في بلادهم بهذه الحقيقة .(Koclmani، 2011:38)

تشهد الدول العربية تحولا ً ديمقراطيا ً ولكنها تواجه تحديات اقتصادية هائلة ، واولويتها الاولى هي إعادة الاقتصاد الى مساره، وتخفيف الفقر ، ومعالجة الاختلالات في الموازنة ، وبناءا ً عليه تبقى منطقة تجارية عميقة وشاملة هدفا ً بعيد المنال . والاتحاد الأوروبي بعد ثورات الربيع العربي 2010 -2014 لايستطيع ان يطبق في حوض المتوسط والمنطقة العربية الادوات نفسها التي استعملها في اوروبا الشرقية، وعليه أن يظهر المرونة من خلال تكييف مراقبته مع الاوضاع المتغيرة ، إذ يجب ايلاء الاهمية لتخفيف الفقر ، وتمكين المرأة ، والمساواة بين الجنسين، ومشاركة الشباب، وايجاد الوظائف، والتنمية المستدامة. ويبدو أن البحث عن علاقات اقتصادية اكثر عدالة واكثر الحاحا ً من سياسات التحرير الاقتصادي . ولا بد في هذا الصدد أن يوضح برنامج المعونات الذي يطبق خلال سنوات عدة على نحو يستهدف التنافسية الاقتصادية، والنمو والتنمية، والابتكار وثقافة المعرفة. وعلى الاتحاد الأوروبي ان يشجع الدول العربية على الانخراط في عملية تكامل شامل وعميق في ما بينها وإلا فإنها ستظل (اسواقا ًأسيرة) للفاعلين الخارجيين . والواجب أن تكون أولويتها بالضبط ايجاد حقل نشاط على المستوى الاقتصادي من خلال التشجيع على التكامل الاقليمي . وهذا من مصلحة العرب ومن مصلحة الاتحاد الأوروبي نفسه. وقد يتضاعف حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية ثلاث مرات على الاقل اذ استطاعت الدول العربية الوصول إلى درجة التكامل نفسها التي وصل إليها الاتحاد الأوروبي لكن المشكلة الكبرى ان تكامل واندماج ومزيد من التكيف للتنظيماف الاقتصادية في اوروبا ودول الشمال ، ومزيد من التفكك في دول الجنوب مما افرغ الحديث من محتواه (Kodmani، 2011:38-39) .

ويهدف الاتحاد الأوروبي من خلال أداة مرفق المجتمع المدني" C S F" الى دعم منظمات المجتمع المدني ، وصقل قدرتها على المدافعة والمناصرة ، وتطوير امكاناتها على

مراقبة الإصلاح وتطبيق وتقسيم برامج الاتحاد الأوروبي . ويعد هذا الدعم أساسياً لأن من شأنه تمكين منظمات المجتمع المدني من عرض همومها ، والمساهمة في صنع السياسات، ومساءلة الحكومات، وضمان توجيه النمو الاقتصادي نحو التخفيف من الفقر والنمو الشامل . وهذا المقترح وعلى الرغم جديداً بالإطراء ، فإن منظمات المجتمع المدني العربية تواجه بالتشكيك ، إذ لم تترك المقترحات المتشابهة في الماضي كبير أثر.

لقد كان الدعم المالي المخصص غير كافي، والتعقيدات البيروقراطية مخيبة للآمال ، واقساط الدعم بطيئة للغاية وعلاوةً على ذلك تبدو المخصصات المالية ضئيلة ، قياساً بمجموع الاموال المخصصة للمساعدات، وبهذا يجب ألا يتوقف الامر عند حد زيادة الموارد وجعل توفيرها سريعاً وسلساً، بل على منظمات المجتمع المدني التي تتلقى التمويل أن تستهدف في برامجها في الدرجة الاولى المناطق الريفية واتحاد المزارعين وغيره من القضايا كالتمييز بين الجنسين والتدريب والتشبيك وبناء الائتلافات .(Oxfam، 2011:5) .

وكان تعزيز الدعم والتعاون مع منظمات المجتمع المدني من أولى الأولويات لكونها تلعب دوراً أساسياً في مسائلة الحكومات ، وسيؤدي كل من المجتمع المدني بكافة مكوناته والمنظمات غير الحكومية ، والجامعات ومؤسسات التفكير ووسائل الاعلام والبرلمانات والمجالس التأسيسية دوراً رئيسياً في بناء مستقبل المنطقة ، وسيؤدي كافة أطياف المجتمع دوراً بارزاً بهذا الشأن . كما سيقوم الاتحاد الأوروبي بإطلاق مشاريع ملموسة لدعم مشاركتهم الناشطة في الحياة السياسية والاقتصادية ، وسيستمر الاتحاد الأوروبي بدعم المجتمع المدني من خلال الدعم المتمايز الثنائي الاطراف في بلد وتجديد نشاط المنتديات الأورومتوسطية القائمة . وقد قام الاتحاد الأوروبي بوضع آلية الجوار للمجتمع المدني التي تهدف الى استشارة منظمات المجتمع المدني على نحو اكثر انتظاماً في إطار تحضير ورصد خطط العمل الثنائية الاطراف ومشاريع التعاون المالي، وليستمر العمل لإنشاء صندوق أوروبي للديمقراطية الذي سيركز في البداية على الجوار. (عياصرة ، 2013 :88) .

ثانياً : الاتحاد الأوروبي والقضايا الدولية :

الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لعلاقاته الدولية من خلال المشاركة في القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك ثم التعبير عنها من خلال الابتكارات التي تعهدتها المفوضية الأوروبية ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، وعلى سبيل المثال كانت العلاقات تدار قبل 15 عاماً تدار من قبل دائرتين فقط من دوائر المفوضية ، بينما تقوم بذلك حالياً ست دوائر ، وفي سبيل ضمان توجه واضح وهوية واضحة ،تم ضمان التنسيق الشامل من قبل مفوض العلاقات الخارجية ، فهو يعمل من خلال التعاون المطلق مع زملائه المسؤولين عن الدوائر السياسية وهي : التطوير والمساعدة الانسانية ، والتوسع، والتجارة، إذ أن الاتحاد الأوروبي يمتلك شبكة متكاملة حول العالم ، تساعد على صياغة وتطبيق سياسته فبالإضافة الى السفارات الأجنبية في بروكسل التي حضيت باعتماد الاتحاد الأوروبي ، فإن للمفوضية اكثر من (120) ممثلية في الدول الاجنبية ، وتتولى هذه الممثليات مهمة تطوير العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول ذات الاحجام والثروة المختلفة ومنها الدول العربية . ويعقد الاتحاد الأوروبي لقاءات قمة مرة او مرتين كل عام ، مع شركائه الرئيسين كالولايات المتحدة واليابان وروسيا وكندا (الشلبي، والشقران2010: 246).

في البداية كانت اللقاءات تكرس لمسائل تجارية ، اما اليوم فتتناول القضايا السياسية الدولية والمحلية ، بما فيها طرق حماية البيئة ، مكافحة الجريمة الدولية وتهريب المخدرات ، بالإضافة الى دفع مبادىء حقوق الانسان قدماً. والعلاقات مع الامم المتحدة والبنك الدولي ع ومنظمة التعاون والامن في أوروبا ، ويعمل مع هذه الجهات على تطوير ضمان تحقيق اهداف السلام والامن المشتركة . (العبيدلي، 2006: 1-2).

ومن القضايا الدولية التي يتعامل معها الاتحاد الأوروبي والتي تشكل للاتحاد الأوروبي اهمية كبرى ولها دور في الامن والاستقرار الأوروبي، ومنها القضايا التي تخص المنطقة العربية كالمشكلة الفلسطينية، ومشكلة امن منطقة الخليج العربي ، وقضايا حقوق الانسان والديمقراطية في المنطقة العربية خاصة ، والعالم عامة ،والعولمة ، والتجارة والتنمية، والعلاقة بين الشمال والجنوب ، وقضايا البيئة ، ويدخل ضمن هذه القضايا مفاهيم رئيسية للعلاقات الدولية مثل القوة ، الصراع ، النسق الدولي ، ميزان القوة. (ماضي، 2007 :5-10).

المبحث الثاني

مؤشرات العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية 2010 -2014

ظل الدور الاقتصاديى للاتحاد الأوروبي في المنطقة متميزاً منذ ابرام اتفاقيتي التعاون في عامي 1962 و1964 مع كل من تركيا واليونان ، وكذلك في ضوء المعاهدات المتميزة التي ابرمت بين الجماعة الأوروبية ودول المغرب في عام 1962 الا انه لم تكن هناك حتى عام 1972 سياسة واضحة تنظم العلاقة بين الجماعة الأوروبية والدول الأوروبية ودول المتوسط خاصة . حتى كانت قمة باريس في عام 1972 عندما تم تاسيس شبكة متكاملة من اتفاقيات التجارة والتعاون مع كل من المغرب والجزائر وتونس ومصر ولبنان وسوريا والأردن ، وتم توقيع اتفاقية للتجارة الحرة للمنتجات والصناعة مع اسرائيل ، واقتراح مجموعة من الاتفاقيات مع كل من اليونان وتركيا ومالطا وقبرص مع وجود فكرة الاتحاد الجمركي وعضوية الاتحاد في الاذهان . اما ليبيا فإنها لم تنظم الى أي من الاتفاقيات مع الجماعة الأوروبية وسميت مجموعة اتفاقيات التعاون تلك بالسياسة المتوسطية العالمية الPGM.

والاتحاد الأوروبي يشترك مع دول المشرق والمغرب العربي في نفس البحر، ومن ثم فإنه يتعرض لنفس المخاطر البيئية ، ودول المتوسط تمثل شريكاً جوهرياً لآوروبا لكونها مصدراً أساسياً للبترول وواردات الغاز الطبيعي ويمثل الاتحاد الأوروبي 18% من اجمالي الاستهلاك العام للبترول ولكنه ينتج اقل من 1% ومن ناحية أخرى تنتج دول المتوسط مايزيد عن 33% من انتاج البترول في العالم وتملك أكثر من 66% من الاحتياطي ، وتستهلك 6% فقط من اجمالي الاستهلاك العالمي .

وفي الوقت الحاضر، فإن العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد والدول العربية وخاصة دول المتوسط العربية تنظمها عدة اتفاقيات تعاون اقتصادي وبيئي توفر بدورها مدخلاً هائلاً بالنسبة للمنتجات الصناعية لدول شمال افريقيا في اسواق الكتلة الأوروبية إلا أنها تفرض في الوقت نفسه قيوداً على المنتجات الزراعية . وكانت السوق الأوروبية الموحدة في عام 1993 دافعاً لدول شمال افريقيا للقضاء على حواجز التعرفة الجمركية الخاصة بالمنتجات الصناعية والمتصلة بالمقاييس الصناعية الأوروبية الجديدة ، الامر الذي أدى الى تمييز ضد الواردات الصناعية لمنطقة شمال أفريقيا ، وتبين مؤشرات العلاقات الاقتصادية بين أوروبا والعرب أن دول المغرب العربي هي الاكثر اعتماداً على أوروبا في مجال الواردات . اضافة الى بعض دول المغرب والمشرق العربي الى قروض ومنح دول الاتحاد الأوروبي ، إلا أن المتوسط يمثل شريكاً تجارياً أساسياً وضرورياً لدول أوروبا ، إضافةً الى اعتماد الاتحاد الأوروبي على

دول المتوسط في جلب العمالة الرخيصة التي يمكنها القيام بالأعمال التي لاتتطلب مهارات عالية .

في هذا المبحث سنتناول مطلبين هما :

المطلب الاول : الاتفاقيات والتبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية .

المطلب الثاني : الدعم السياسي والاقتصادي لبلدان الربيع العربي 2010 -2014 .

المطلب الاول:

الاتفاقيات والتبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية من 2010 - 2014

إن السياسة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تهدف الى فتح أسواق جديدة للمصدرين الأوروبين والمستثمرين من خلال اتفاقيات التجارة لخفض التعريفات الجمركية وازالة الحواجز الأخرى . ويعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً للحفاظ على النظام التجاري العالمي ويعمل على التأكد من تكيف هذا النظام في عالم سريع التغير ، ويمثل ويدافع عن المصالح الأوروبية في منظمة التجارة العالمية . ويعمل على التأكد من الوفاء بالالتزامات متعددة الاطراف ، ويعمل الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع ذلك بنشأة لمساعدة البلدان النامية ومنها العربية على الاندماج اكثر في الاقتصاد العالمي والاستفادة من مزايا التجارة الحرة . (lain16:14:2011,).

وفي تشرين الثاني /نوفمبر2010 اعتمدت المفوضية الأوروبية اجندة من الحزم السياسية التجارية للخمس أعوام التالية أي من 2011-2015 وركزت على الحد من الحواجز التجارية وفتح اسواق عالمية، والتأكد من أن التجارة تعمل كمكوك للنمو الاقتصادي بكل نشاطاته ولخلق فرص عمل .(lain16:2011,).

الاتحاد الأوروبي يعتبر اهم شريك تجاري للدول العربية . فقد وصل حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) الى 393.6 مليار دولار عام 2012 أي أنه يستحوذ على 13.5 من صادراتها وعلى 26.5% من وارداتها ، والتجارة العربية الأوروبية تعادل تقريباً ضعف التجارة العربية البينية . وبالمقابل فإن التجارة العربية لاتحتل مكانة مماثلة في التجارة الخارجية الأوروبية ، فالصادرات الأوروبية الى الاقطار العربية تعادل 3.7% من الصادرات الأوروبية الكلية . كما لاتعادل الواردات الأوروبية من الدول العربية سوى 3.1% من الواردات الأوروبية الكلية . وتلك النسبة اقل من ذلك بكثير عند استثناء السعودية والامارات من الصادرات وليبيا والجزائر من الواردات وينبني عن هذه المعادلة أن حاجة السوق العربية الى اوروبا أكبر من حاجة اوروبا الى العالم العربي ، الامر الذي ينعكس على الاتفاقيات التجارية الأوروبية العربية . (نعوش ، 2014 : 1-2) .

وتتسم التجارة العربية مع اوروبا بالعجز المزمن الذي يتجه نحو الارتفاع سنوياً . فقد انتقل هذا العجز من 18.3 مليار دولار عام 2002 الى 38.8 مليار دولار عام 2012 علماً

بأن الميزان التجاري للجزائر وليبيا والعراق يحقق فائضاً في تعامله مع اوروبا ، وأما مكونات هذه التجارة فتعتمد في صادراتها على عدد قليل من السلع والمواد خاصة النفط والغاز الطبيعي والملابس وبعض المنتجات الصناعية والزراعية ، في حين تتكون الواردات العربية من أوروبا من عدد كبير جداً من المواد الانتاجية الاستهلاكية ناهيك عن المعدات العسكرية . (نعوش ، 2014 : 2) .

سنتناول في هذا المطلب القسمين التاليين وهما :

اولاً – الاتفاقيات العربية مع الاتحاد الأوروبي 2010 -2014 .

ثانياً – تطور التبادل التجاري بعد ثورات الربيع العربي 2011 .

اولاً : اهمية التجارة العربية مع الاتحاد الأوروبي من 2010 -2014 .

شهدت العلاقات العربية – الأوروبية منذ سبعينيات القرن الماضي مراحل عدة بدأت باطلاق ما يسمى الحوار العربي الأوروبي الذي انطلق اثر الازمة البترولية الاولى ، وانطلقت الشراكة الأوروبية المتوسطية يوروميد أو ما يسمى ب "عملية برشلونة" في شهر تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1995 وهدفت الى تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والبلدان العشر التي تقع حول البحر الابيض المتوسط في المشرق والمغرب العربي أي الجزائر . المغرب ، مصر واسرائيل، والأردن وليبيا وفلسطين المحتلة وسوريا وتونس ولبنان ، من خلال زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ، كما تضمنت تقديم مستويات كبيرة من المساعدة التقنية والمالية من الاتحاد الأوروبي للمساهمة في تنفيذ برامج التحديث والتصنيع في مجموعة واسعة من اقطاعات الاقتصادية الرئيسية ، بما في ذلك الصناعة والزراعة والتجارة الخارجية والمساعدة المالية والتقنية ، والنقل والبيئة ، والاتصالات ، والتعاون العلمي وقضايا غسيل الاموال ، وثم انشاء مؤسسات لتأطير العلاقات العربية الأوروبية وتحسين مستوى التنسيق فيما يتعلق بالمسائل السياسية والاقتصادية والبيئية للطرفين ، كما وضع الاتحاد الأوروبي آلياتٍ خاصة لتمويل المشاريع في البلدان العربية المتوسطية للوصول الى الهدف النهائي المتمثل بانشاء الأوروبية العربية للتجارة الحرة والتي فشلت .(2014:3cc,bla).

ومع حلول عام 2011 والظروف التي مرت بها الدول العربية اثناء ثورات الربيع العربي تركز دعم الاتحاد الأوروبي للبلدان العربية وخاصة البلدان التي تأثرت بثورات الربيع العربي على الجوانب المالية ، والاسواق والنقل . من الجدير ذكره فقد أوصت المفوضية الأوروبية بالتبرع بأكثر من (18.1) مليار يورو لدعم دول الجوار الشريكة ال16 في الشرق والجنوب ، وبهذا يزداد الدعم المالي الذي تم تخصيصه خلال الفترة من 2007-2013 بنسبة (%40) . (2014:3cc,bla).

وفي الوقت التي كان الاتحاد الأوروبي يقدم المساعدات والدعم والقروض للدول الاورومتوسطية في المشرق والمغرب العربي ظهرت اليونان والبرتغال واسبانيا وايرلندا في صدارة الدول الأوروبية التي دخلت في ازمة الديون الأوروبية ، والتي بدأت تلك الازمة مع اوائل عام 2010 لكن اكثر الدول الأوروبية ذات المديونية والتي وصلت الى درجة الافلاس هي اليونان التي اقرت بنهاية عام 2009 أن ديونها وصلت (300) مليار يورو. (ookb bbc.2010:1).

وكما كان عام 2011 عاصفاً في المنطقة العربية ، كان أيضاً عاصفاً على الاتحاد الأوروبي فقد وصلت ازمة الديون الى حد وصف وزير الخارجية البريطاني وليام هييج اليورو بأنه " مبنى محترق دون أبواب للخروج " . (ookb bbc.2010:1) .

وعلى المستوى الاقتصادي فلم تستطع سياسة الجوار الأوروبي ومنطقة الاورومتوسطية الى تحسين المركز التجاري والحالة المالية للاقطار العربية ، فخلال الفترة من 2008-2012 ارتفع العجز التجاري في تونس من (4014) مليون دولار الى (6105) مليون دولار . وفي الأردن من (7172) الى (10559) مليون دولار ، وفي المغرب من (81979) مليون دولار الى (20060) مليون دولار ، كما ازداد العجز المالي لهذه الفترة لجميع البلدان العربية النفطية المحاذية للبحر الابيض المتوسط . بل إن المغرب الذي حقق فائضاً مالياً بمبلغ (139) مليون دولار عام 2008 سجل عجزاً هائلاً قدره (14836) مليون دولار عام 2012 ، أي ما يعادل (15%) من الناتج المحلي الاجمالي وهو من أعلى المعدلات وعلى الصعيد العالمي. كما تراجعت الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتفاقمت الديون الخارجية في غالبية الدول العربية وازداد الفقر فيها. (التقرير الاقتصادي العربي، 2013 : 1-4) .

ومن الملاحظ ان المصالح هي التي تقود الاتحاد الأوروبي في سياسته الاقتصادية والتجارية في المنطقة العربية وخاصة الاورومتوسطية والجوار الأوروبي وليس كما تدعي اوروبا الدفاع عن الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، ويتبين ذلك من خلال امرين هما :

الامر الاول : الحقوق الاجتماعية للعمال في نطاق منظمة التجارة العالمية حيث حاول الاتحاد الأوروبي اقحام المعايير الاجتماعية للعمل في الاتفاقات التجارية المتعددة الاطراف وتشمل تحسين المستوى الاقتصادي والتعليمي والضمان الصحي وتحريم تشغيل الاطفال وغيرها في ظاهر الامر . وسعي الاتحاد الأوروبي الى الدفاع عن حقوق العمال في العالم باعتبارها من حقوق الانسان . والمواطنون الأوروبيون يقتنعون بذلك تحت تأثير اجهزتهم الاعلامية . والواقع يراد بهذه الحقوق الحد من هجرة العمال من الدول النامية الى أوروبا ورفع كلفة السلع المنتجة في البلدان النامية حتى توسيط قدرتها التنافسية مقابل السلع الأوروبية المماثلة . (عامر ، 2014 : 2-3) .

الامر الثاني : تعامل تجاري مختلف مع حالات متشابهة . حيث اوقف الاتحاد الأوروبي مفاوضاته حول التجارة الحرة مع سوريا بسبب الصراعات السياسية العنيفة ، بل فرض كذلك عقوبات اقتصادية على دمشق . وتجدر الاشارة الى أن الواردات الأوروبية من سوريا تكون بالدرجة الاولى من الملابس الجاهزة وبعض المنتجات الزراعية وهي مواد منافسة للمنتجات

الأوروبية . ولكن لم يتبع الاتحاد الأوروبي هذه السياسة في تعامله مع العراق رغم تفشي الرشاوي والفساد الاداري والمالي والصراعات السياسية العنيفة وعدم احترام حقوق الانسان . بل عقد في آيار / مايو 2012 مع بغداد اتفاقية الشراكة والتعاون التي تنص على ضرورة تمتين العلاقات التجارية بين الطرفين . (عامر ، 2014 :2-3) .

ويسعى الاتحاد الأوروبي دائماً الى شراكة استراتيجية عربية اقتصادية ، وهو يرغب رغبة حقيقية لزيادة التعاون مع العالم العربي ادراكاً لاهمية التطورات التجارية بالمنطقة وخصوصاً في ظل تفاقمات ما نتج عن ثورات الربيع العربي 2010 -2014 . إذ أن الاتحاد الأوروبي ورغم كيله واعتماده سياسة المكيالين في علاقاته الاقتصادية كالبلاد العربية الا انه يسعى لزيادة حجم التجارة والتعاون الاقتصادي مع ارووربا بما يكفل مسار مختلف لمواجهة الافكار الهدامة والعنف والتطرف والارهاب . (ابراهيم ، 2014 :1) .

ثانياً : تطور التبادل التجاري العربي –الأوروبي بعد ثورات الربيع العربي :

منذ بداية الثورات العربية والعالم العربي يتسائل عما إذا كان سيتم مراجعة السياسات الاقتصادية التي كانت سبباً رئيساً في اندلاع الثورات ، كثير من النشطاء السياسيين ، والاخصائيين الاقتصاديين ، أبرزوا العلاقة مابين بعض السياسات الاقتصادية " النيوليبرالية (new Lebrakism) وزيادة الفجوة مابين الاغنياء والفقراء ، وزيادة اعتماد الدولة على الاقتصاد العالمي وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية . برغم أن هذا أصبح بارزاً بشكل أوضح بعد الربيع العربي ، وبرغم أن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تزداد نتيجة لهذه السياسات ، وما زال السعي وراء هذه السياسات مستمراً ، وهذا نراه واضحاً عندما نرى بعض الدول العربية تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي وبنوك دولية على قروض ومن خلال اتفاقيات تجارية استثمارية بنفس شكل الاتفاقيات القديمة قبل 22010 تقييداً للاقتصاد المحلي للدول العربية وكأن الثورات العربية لم تكن . (ecesr 2013:1) .

ومما يدل على ذلك نجد أن بعض الدول العربية تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة . حيث تم الاعلان عن قيام الجولة الاولى من المفاوضات ما بين المغرب والاتحاد الأوروبي بخصوص هذه الاتفاقيات في 22 / نيسان/ ابريل 2013 في الرباط . ومفاوضات بنفس الوتيرة مع كل من تونس والأردن ومصر ، والتي طبقاً لخطة الاتحاد الأوروبي ، إذ ستتضمن هذه المفاوضات توسيعاً لاتفاقية التجارة القائمة ما بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول تتجاوز تقليص التعريفات الجمركية باتجاه تضمين الاتفاقية قواعد حول التجارة في الخدمات ، وشروط تضمن حماية مبالغ فيها للاستثمار والمستثمر ، وتحديد

المشتريات الحكومية ، وسياسة للمنافسة غير عادلة للمنتجين الصغار والمحلين ، وتتناول المفوضات ايضاً مجالات في صلب تنظيم القطاعات الاقتصادية الوطنية، وتمس قدرة الدولة وحقها السيادي في تنظيم الاقتصاد وبما يتناسب مع اهداف الاتحاد الأوروبي . (2013:1:2 ,ecesr) .

يؤكد الاتحاد الأوروبي في بياناته أن العلاقة مع جيرانه العرب هي (ذات منفعة متبادلة) ، لكنها بحاجة لتعديل ، ويجب أن تقوم المقاربة الجديدة على المسائلة المتبادلة وعلى التزام مشترك بالقيم العالمية ، ودرجة أعلى من التفاضل ، وبناء شامل للمؤسسات ، وعلى ديمقراطية إلزامية وعميقة . ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن الشراكة الاقتصادية هي حجر الاساس في بيانات الاتحاد الأوروبي حول (سياسة الجوارenp)، إذ أن الاتحاد الأوروبي يكرر اهمية التعاون الصناعي ، وتنمية الريف ، والتنمية الريفية ، والنمو الشامل ، والاستثمارات المباشرة ، والعلاقات التجارية ، وإيجاد فرص العمل ، ومن جهة أخرى يعترف الغرب أن الربيع العربي هو الذي حفز الاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي ، الا أن بيانات الاتحاد الأوروبي تكاد تخلو من الاشارة الى الشباب العربي المحرك للثورات أو الهوية العربية ، لكن البيانات الأوروبية الاقتصادية تركز على عناصر ثلاثية وهي : المال ، والسوق ، والتنقل . وتسعى اوروبا الى ازالة الحواجز الأوروبية امام المنتجات الزراعية المتوسطية ، لتبقى تلك المنتجات مقيدة بالسياسة الزراعية المشتركة ***. (kopmanl.cap, 2011:38) .

وبعد الربيع العربي اصبحت الدول العربية تراجع ملحوظ في الناتج القومي مستويات التجارة والتكامل لاتزال دون الحد المطلوب ودون الطموحات . ويرجع ذلك بسبب ضعف اتفاقيات التجارة العربية-الأوروبية في تعزيز التجارة لتساهم في التنمية على الصعيد العربي بعكس اتفاقيات التجارة الحرة التي حققت اهدافها مع الولايات المتحدة الامريكية والتي انعكست إيجاباً على الدول العربية من حيث تنمية الصادرات ، ويبين يوري دادوش الخبير الاقتصادي الامريكي أن البلاد العربية لا تزال تعاني منذ اكثر من 30 عاماً من عدم تنويع في الصادرات مع بعض الاختلاف للدول المصدرة للنفط ، مشيراً الى عدم تغيير نمط التجارة يعود لضعف بيئة الاعمال المحلية ، كما أن هذه الدول لم تحظى بدعم كاف من الاتحاد الأوروبي خاصة وأن الاتفاقيات مع اوروبا لم تأت أكلها ، فيما تعد الاتفاقيات مع الولايات المتحدة أفضل للصادرات العربية . (دادوش ، 2014 : 1-2) .

إن عدم توفر هيكل انتاجي عربي تنافسي وفعال وعدم تنوع الصادرات العربية تشكل عائقاً في وجه الصادرات العربية الى اوروبا ، كما أن التطورات السياسية والاجتماعية التي

يمر بها العالم العربي بعد ثورات الربيع العربي أدت الى تقليص المبادلات التجارية والتدفقات الاستثمارية بين العرب واوروبا . غير أنه لاشك ان الاتفاقات التي عقدت بين الاتحاد الأوروبي وبعض البلاد العربية قد عززت من مستويات المبادلات التجارية بين الجانبين . ومن الجدير بالذكر أن البلاد العربية بأجمعها جاءت عام2013 في المرتبة الثانية كسوق للصادرات الأوروبية بعد الولايات المتحدة الامريكية ، وفي المرتبة الرابعة كمصدر للاتحاد الأوروبي بعد الصين وروسيا والولايات المتحدة الامريكية . (ablcc : 2014: 3) .

ومن الملاحظ تراجع الصادرات العربية الى الاتحاد الأوروبي من (168150) مليون يورو عام 2012 الى (150927) مليون يورو عام 2013 ، في حين ان الواردات العربية ازدادت من (173927)مليون يورو الى (190136) مليون يورو في الفترة نفسها .(3 :2014 . (ablcc :

إن الاتحاد الأوروبي اعاد النظر في سياسته الخارجية مع التطورات التي افرزتها "ثورات الربيع العربي" فأعاد الاتحاد الأوروبي اعلان برنامج"الشراكة من أجل السلام والاستقرار " مع دول جنوب البحر المتوسط الذي يحسن فرص وصول تلك الدول الى اسواق الاتحاد الأوروبي ، ويصنع مستقبل واعد اكثر مرونة تتيح حرية الاقتصاد والتنقل وتقديم المزيد من الدعم المالي . وذلك من خلال تدعيم العلاقات مع الانظمة السياسية الجديدة في العالم العربي ، والحفاظ على استقلالية السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي من خلال استقلال سياسة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية وخصوصاً الجمارك ، وحرية التنقل والانسجام بين السياسة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية الأوروبية . (عبدالحليم ، 2015 :33) .

المطلب الثاني :

الدعم السياسي والاقتصادي لبلدان الربيع العربي 2010 -2014 :

ينظر الاتحاد الأوروبي الى دول الربيع العربي بعد عامين من انطلاق الثورات والاحتجاجات الشعبية الغربية ، والدول الشريكة لدول الاتحاد الأوروبي من حيث دعم التحول السياسي والاقتصادي وتطوير التواصل بين الاشخاص بعضهم البعض ،وتعزيز التعاون الاقليمي . حيث أن الاتحاد الأوروبي ذكر في استنتاجاته التقيمية عن الربيع العربي التي نشرها في وثيقة رسمية على هامش انعقاد القمة الأوروبية التي جرت اعمالها في بروكسل في 7و8 / شباط/ فبراير 2013 في العاصمة البلجيكية (بروكسل) أنه وبشكل عملي فإن الوضع في العالم العربي لايزال يشهد الكثير من التحديات الامنية العالمية ، ونبه الاتحاد الأوروبي الى ان الانهيار الاقتصادي بدول الربيع العربي قد يؤدي الى فشل سياسي فيها . (تقرير قمة بروكسل ، 2013 : 1-4).

اكد الاتحاد الأوروبي حول الربيع العربي ان انهيارا ً اقتصاديا ً بدول الربيع العربي سينجم عنه ضمنيا ً فشلا ً سياسيا ً لعمليات التحول الديمقراطي ، وحسب التقرير انه لهذا السبب أصبح دعم الاتحاد الأوروبي أصبح اكثر الحاحا ً من اي وقت لمساعدة عمليات التحول في دول الربيع العربي . وذكر التقرير أنه بعد عامين على بزوغ فجر الربيع العربي الذي بدأ بالانتفاضات الشعبية في تونس ومصر ، فإن الوضع في جميع انحاء العالم العربي عمليا ً يظل في حالة سيولة مرتفعة ، إلا أن اختلافات مهمة نشأت بين الدول والاقاليم، وقد جدد الاتحاد الأوروبي في تلك القمة دعم طويل الأجل لكافة الدول العربية ، المشاركة في التحول الديمقراطي ومساعدتها في جهودها الرامية الى التغلب على أي عقبات قصيرة الأجل قد تواجهها ، مؤكدا ً أن الشراكة مع الحكومات الجديدة البازغة مع الربيع العربي ستنمو على أساس ما تقوم به تلك الحكومات في هذا الاطار من افعال .(تقرير قمة بروكسل ، 2013 :5-10) .

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الممثل الرئيسي في القضايا الدولية التي لا تتراوح من الاحتراز العالمي الى النزاع في الشرق الاوسط ، وأساس السياسة الخارجية والامنية للاتحاد الأوروبي هو استخدام الدبلوماسية مدعومة عند الضرورة بواسطة التجارة والمساعدات والامن

والدفاع – لحل النزاعات وتحقيق التفاهم الدولي . وفي ظل الربيع العربي حافظ الاتحاد الأوروبي على الشراكات مع جميع الجهات الفاعلة الاساسية في العالم من منطلق الاهتمامات والفوائد والمصالح المتبادلة ، حيث كل الجهات لها حقوق وعليها واجبات . وفي المقابل الربيع العربي 2011 ، أعاد الاتحاد الأوروبي اطلاق سياسة الجوار الأوروبية للتعبير عن تضامنه مع هؤلاء ومن خلال تصميمها لتعزيز الذين يدعون الى الديمقراطية والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الشرق الاوسط وزيادة توفير السياسة والانتماء ، والتكامل الاقتصادي . (eeas_ewopa 2011:1:3).

في هذا المطلب سنتناول القسمين التاليين وهما :

أولا : الدعم السياسي الأوروبي لدول الربيع العربي .

ثانيا: الدعم الاقتصادي الأوروبي لدول الربيع العربي .

أولاً : الدعم السياسي الأوروبي لدول الربيع العربي

بادر الاتحاد الأوروبي الى تقديم الدعم السياسي والاقتصادي للبلدان الربيع العربي من خلال برامج الشراكة المقدمة في اطار سياسة الجوار الجخرافي التي عبرت عنها ثلاث وثائق صادرة عن المفوضية العليا للاتحاد الأوروبي في آذار /مارس / 2011 ثم آيار / مايو / 2011 ثم آذار / مارس / 2013 واستهدفت جميعها الانخراط الفعال لاوروبا في شؤون منطقة الجوار الجنوبي . وحددت الوثائق الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع دول جنوب المتوسط ، والاستجابة الجديدة كجوار متغير (المراجعة الأوروبية لسياسة الجوار). وسياسة الجوار الأوروبي عام 2012 .

أما وثيقة الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع دول جنوب المتوسط فقد أكدت على استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم لدول الجوار الجنوبي الذين لديهم الرغبة في تنفيذ الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لكن هذا الدعم يظل مشروطاً بمدى التقدم الملموس الذي تحرزه هذه البلدان في المجالات التالية : (ommittee,c 2011 1:12 (ocials eeand

1) التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات مع التركيز بشكل خاص على الحريات الاساسية ، والاصلاحات الدستورية ، واصلاح النظام القضائي ومكافحة الفساد.
2) شراكة أقوى مع الشعب ، وتقديم الدعم للمجتمع المدني ، وتعزيز فرص التبادل والاتصالات بين الشعب الأوروبي وشعوب هذه البلدان ، مع التركيز بشكل خاص على الشباب.
3) النمو المستدام والشامل ودعم التنمية الاقتصادية ، خاصة تقديم الدعم الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والاهتمام بالتدريب المهني والتعليمي وتحسين الصحة ونظم التعليم ، والتنمية في المناطق الاكثر فقراً .

أما اشكال المساعدة السياسية التي اقترح الاتحاد الأوروبي تقديمها لبلدان الربيع العربي ومنظمات المجتمع المدني على المدى المتوسط والطويل فقد تمثلت في :

1) تسهيل التعاون القنصلي والدبلوماسي وتأمين عمليات أجلاء اللاجئين العالقين على الحدود .

2) زيارات ممثل المفوضية الأوروبية او نائبه الى كل من تونس ومصر ، وعقد اجتماع تنسيقي في بروكسل .

3) دعم عملية التحول الديمقراطي ، حيث تم تخصيص مبلغ قدره 17مليون يورو لتونس لدعم عملية التحول الديمقراطي في المدى القصير ، وشملت الدعم لوضع إطار قانوني ملائم لاجراء الانتخابات ولقيام بعثة المراقبة الأوروبية على الانتخابات بتقديم الدعم لعمل اللجنة الوطنية للانتخابات والاصلاح الدستوري وتقديم الدعم الاضافي للمجتمع المدني .

4) كما طرح الاتحاد الأوروبي اجراء مراجعة لسياسة الجوار الجغرافي الجنوبي وتعديلها ، والتحرك نحو الوضع المتقدم في اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية، وتعزيز الجوار السياسي من خلال انتهاج عدة خطوات وهي: (2011 1:12 (ommittee,c ocials eeand

أ) جعل الاصلاحات السياسية تسير جنباً الى جنب مع الاصلاحات الاقتصادية داخل هذه البلدان .

ب) تقديم مزيد من الدعم لتلك البلدان التي هي على استعداد لتعزيز الحقوق السياسية والحريات والمسائلة والمشاركة من خلال الالتزام بإصلاحات محددة وقابلة للقياس ، وإعادة النظر في تقديم الدعم عندما تحيد هذه البلدان عن هذا المسار .

ج) تعزيز التعاون على الصعيد السياسي بين الاتحاد الأوروبي وهذه البلدان من خلال قيام تلك البلدان بتحقيق مستوى أعلى لحقوق الانسان والحكم الرشيد .

د) إعتبار التزام هذه البلدان بإجراء انتخابات حرة ونزيهة مدخلاً لتأهيلها لعملية الشراكة مع اوروبا ، وتعني ايضاً توثيق التعاون بينها وبين اوروبا في إطار السياسة الامنية والخارجية المشتركة ، والمزيد من العمل المشترك في المحافل الدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك .

أما وثيقة الاستجابة الجديدة لجوار متغير (المراجعة الأوروبية لسياسة الجوار) فقد أكدت على تبني الاتحاد الأوروبي لنهج جديد في سياسته مع دول الجوار الجنوبي يهدف الى : (oodhneighbo ,changing, 2011 1:29)

دعم التقدم نحو الديمقراطية العميقة والتي يعرفها الاتحاد الأوروبي بانها ديمقراطية فاعلة تتسم باحترام حقوق الانسان وسيادة القانون ، وإن كانت الوثيقة اشارت الى انه لايوجد نموذج او صفة جاهزة للإصلاح السياسي وبناء الديمقراطية العميقة ، بل هناك عدة عناصر مشتركة يتعين على دول الجوار الالتزام بتنفيذها وتشمل : اجراء انتخابات حرة ونزيهة ، وحرية تكوين الجمعيات والاحزاب السياسية المتنافسة ، وحرية التعبير والتجمع ، وحرية الصحافة ووسائل الاعلام ، وسيادة القانون من قبل هيئة قضائية مستقلة ، والحق في المحاكمة العادلة ، ومحاربة الفساد ، واصلاح قطاع الامن ، وانفاذ القانون بما في ذلك الشرطة و وانشاء رقابة ديمقراطية على القوات المسلحة وقوات الامن تخضعها للمسائلة. والشراكة مع المجتمعات : وذلك من خلال قيام الاتحاد الأوروبي بما يلي :

أ) اقامة شراكات في كل دولة من دول الجوار الجغرافي ، وايصال دعم الاتحاد الأوروبي بسهولة الى منظمات المجتمع المدني .

ب) دعم انشاء الصندوق الأوروبي من أجل الديمقراطية لدعم الاحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية غير المسجلة والاتحادات التجارية والشركاء المجتمعيين الاخرين .

ج) تعزيز حرية الاعلام من خلال دعم منظمات المجتمع المدني والوصول بدون عائق الى الانترنت ، واستخدام تكنولوجيات الاتصالات الالكترونية .

د) تعزيز دور المجتمع المدني ، لتمكين المواطنين من التعبير عن همومهم والمساهمة في صنع السياسات ، واخضاع الحكومات للمساءلة .

ه) تسهيل انشاء الاحزاب السياسية الديمقراطية التي تمثل طيفاً واسعاً من الاراء والتوجهات السائدة في المجتمع بحيث يمكن أن تتنافس على السلطة والدعم الشعبي .

و) دعم الدور السياسي للفاعلين من غير الدول ، من خلال شراكة مع المجتمعات ومساعدة منظمات المجتمع المدني على تطوير قدراتها والقدرة على رصد الاصلاح .

تعزيز البعد الاقليمي لسياسة الجوار الجغرافي السياسي الأوروبي والتي تغطي الشراكة مع دول الجنوبي حتى يتسنى للاتحاد الأوروبي تنفيذ مبادرات اقليمية في مجالات التجارة والطاقة والنقل والهجرة .

تكثيف التعاون السياسي والامني مع دول الجوار من خلال :

أ) تعزيز مشاركة الاتحاد الأوروبي في حل الصراعات السياسية والعسكرية التي طال أمدها .

ب) تعزيز العمل السياسي المشترك مع شركاء سياسة الجوار الجغرافي في المحافل الدولية بشأن القضايا الأمنية الرئيسية .

وأشارت هذه الوثيقة إلى أن هذا الدعم الأوروبي ما زال مشروطاً بقيام دول الجوار الجنوبي باحراز تقدم على صعيد بناء الديمقراطية وتعزيزها واحترام سيادة القانون ، وإن كان سيأخذ اشكالاً عديدة ، منها : الدعم السياسي والديمقراطي والتنموي السياسي زتعزيز دور المجتمع المحلي وانشاء الاحزاب السياسية .

أما التقرير الاقليمي في وثيقة سياسة الجوار الأوروبي عام 2012 حيث قيم التقرير خارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الأوروبي لمساعدة بلدان الربيع العربي على تنفيذ حزمة الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اقترحت سابقاً في وثيقة "الشراكة من أجل الديمقراطية" والرخاء المشترك مع دول جنوب المتوسط ، حيث أكدت هذه الوثيقة مجدداً على ربط الاتحاد الأوروبي لآي مساعدات مالية لبلدان الجوار الجغرافي بمدى قيام هذه البلدان في بناء ديمقراطيات مستدامة ، حيث يترافق الحق في التصويت بحقوق ممارسة حرية التعبير السياسي والاعلامي والشخصي ، وتكوين الجمعيات والاحزاب السياسية المتنافسة والاعتماد على العدالة والنزاهة ، وبناء مفهوم الامن والديمقراطية الذي تقدمه قوات الشرطة والجيش الخاضعة للمسائلة. (icyolP union, european,2012:1:14).

وقد ادركت اوروبا مدى اختلاف تجربة دول شرق ووسط اوروبا نحو التحول الديمقراطي عن تجربة دول الربيع العربي ، فدول وسط اوروبا وشرقها هدفت من عملية التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي فيها الى الانظمام الى الاتحاد الأوروبي ، أما دول الثورات فلم تهتم بعملية الاندماج الاقتصادي مع اوروبا ، وهو الهدف الذي تسعى له برامج المشاركة في اطار سياسة الجوار الجغرافي. (icyolP union, european,2012:1:14).

والفارق الوحيد بين تعامل اوروبا مع بلدان الربيع العربي بعد ثوراتها مقارنة بتعامل الولايات المتحدة الامريكية أن اوروبا بدأت بأفق عريض للتعاون مع هذه البلدان من خلال وثائق سياسية الجوار الجغرافي التس استهدفت حق بلدان الربيع العربي على اجراء تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية على غرار نموذج دول وسط أوروبا وشرقها . (2012:32 , bawrkin and itueyw)

ثانياً : الدعم الاقتصادي الأوروبي لبلدان الربيع العربي :

اكدت وثيقة الشراكة من أجل الديمقراطية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي في آذار/ مارس 2011 عن تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية لدول الجوار الجنوبي العربي وتقديم المعونات الانسانية التي قدرت عام 2011 بحوالي 30 مليون يورو ، وكذلك سحب 25 مليون يورو من الصندوق الأوروبي للاجئين لتقديمها لهذه البلدان ، وتم تخصيص مبلغ 17 مليون يورو لتونس لدعم عملية التحول الديمقراطي في اول بلد عربي تنطلق منه ثورات الربيع العربي . (2011:6:12commitsree,social, nda conomice europe) .

اما وثيقة الاستجابة الجديدة لجوار متغير (المراجعة الأوروبية لسياسة الجوار، 2012ذ) فقد دعت الى دعم التنمية الاقتصادية الشاملة بحيث تمكن لدول الجوار من القيام بالتجارة والاستثمار، بطريقة مستدامة ، والحد من الفوارق الاجتماعية والاقليمية وتوفير فرص عمل . كما أشارت هذه الوثيقة الى ان الدعم الاقتصادي الأوروبي مشروطاً بقيام دول الجوار الجنوبي باجراء تقدم على صعيد بناء الديمقراطية واحترام سيادة القانون ، وإن كان سيأخذ اشكالاً عديدة منها : زيادة التمويل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتنفيذ برامج أكبر لبناء المؤسسات وزيادة الوصول للاسواق ، وزيادة تمويل بنك الاستثمار الأوروبية في دعم الاستثمارات . (2012:20:29oodh.neighbo changing) .

كما ان وثيقة سياسة الجوار الأوروبي لعام 2012 التقرير الاقليمي : الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع دول جنوب المتوسط اكد بأن الاتحاد الأوروبي اي مساعدة مالية لبلدان الجوار الجغرافي والتي حدثت بها الثورات بالتنمية الاقتصادية الشاملة والتجارة والاستثمار من خلال ما يلي :

1) دعم اعتماد سياسات تؤدي الى نمو مستدام وقوي او اكثر شمولاً .
2) تسهيل التجارة والشراكة في مجال الاستثمار والابتكار ، وتطوير الشركات صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم ، وتعزيز التعاون الصناعي . (2012:11:14policy union,european) .

وبعد ثورات الربيع العربي أصبح الوضع الاقتصادي لبلدان الربيع العربي يتدهور بسرعه ، الامر الذي ينذر بالخطر ليس على مستوى المنطقة فحسب بل على مستوى اوروبا باعتبارها جارة شمالية وغربية لبلدان المشرق والمغرب العربي. وعقب ثورات الربيع وفي تقرير مشترك للاتحاد الأوروبي بشأن القدرة التنافسية للدول العربية ، دعا البنك الأوروبي لاعادة البناء والتنمية والاصلاح المؤسسي العأجل من أجل نمو القطاع الخاص ، لكن الروتين البيروقراطي المفرط وعدم مغالبة ادوات فرض سياسة المنافسة وقواعد الحوكمة كانت من الاسباب التي عملت على عرقلة روح المبادرة التجارية في مختلف انحاء المنطقة ، وان الاستثمارات الضخمة ضرورية ومطلوبة في مجال التعليم من أجل استئصال حبوب الامية ورفع المستوى الكلي للمهارات ، وتحسين عملية المضاهاة بين المهارات ومطالب السوق.(برغلوف ، 2013 : 2) .

اما عن دور القطاع الخاص في عملية التنمية فإن تنمية القطاع الخاص تعني بوضوح أشياء مختلفة لاشخاص مختلفين ، فأحزاب اليمين تتبنى فكر السوق الحرة الى حد كبير ، في حين أن جماعة الاخوان المسلمين في عهد محمد مرسي في مصر والاحزاب المشابهة لها في ليبيا وتونس تبدي تشككاً عميقاً في دور الدولة التي يرون أنها تعاني من التضخم ، وانعدام الكفاءة ، والفساد في نهاية المطاف .

وعلاوة على ذلك فقد فشلت البنوك القائمة في خدمة الجماهير الانتخابية لهذه الاحزاب، من صغار التجار والمزارعين ومن المؤكد أن تحقيق الاهداف الطموحة مثل النمو الشامل وخلق فرص العمل بسرعة في غياب الدولة القادرة على التمكين وفي ظل عدم القدرة على استخدام النظام المصرفي سوف يكون اولاً بالغ الصعوبة . ولكن بوسع بلدان الربيع العربي خاصة والعربية عامة أن تنظر الى الانتقال الناجح لدول وسط اوروبا والركيزة القوية للاصلاحات التي وفرها التحاق هذه الدول بعضوية الاتحاد الأوروبي فلا أحد يستطيع ان يتهم دولاً مثل المجر وبولندا ان تعمل لأجندة مستترة عندما تتقاسم خبراتها في التنمية والتعلم من تركيا التي تمكن من خلق قطاع خاص يتسم بالديناميكية والابداع .(برغلوف ، 2013 : 3).

لكن ما هو سار أن دول الربيع العربي لاتعاني من تشوهات في اقتصادها لأنها انصرفت الى الاصلاحات المبكرة وتطور الانظمة المصرفية فيها لكن يجب مواجهة الركود الانتقالي الذي لحقها من الاحتجاجات الشعبية فيها من 2010 -2014 .

الفصل الثالث

موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية العربية

"الربيع العربي"

الفصل الثالث

موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية العربية "الربيع العربي"

وضعت اتفاقية روما 2007 "الخطوة الأولى"، خارطة طريق ل 28 دولة اتفقت على إنشاء الاتحاد الأوروبي ، ولعل معاهدة ماستريخت التي وقعت عام 1992 حملت افكاراً انطلقت في خمسينيات القرن المنصرم لجميع دول الاتحاد .

إن الخطوة الاولى في هذا الكيان هي نقل صلاحيات الدول القومية الى مؤسسات دولية يجمعها كيان واحد هو الاتحاد وحسب الصلاحيات المتفق عليها ، وكان الهاجس الاقتصادي هو الأهم لجميع دول الاتحاد التي اتفقت على أن هناك عملة موحدة "اليورو" كي توفر سلة من العملات الصعبة مقابل الدولار وعدم تفرد الجينيه الاسترليني وحده بالقوة الاقتصادية مقابل الدولار . ونجد أن الدول التي اجتمعت في سوقها المشتركة عانت ويلات الحرب والانقسامات القطبية بين "شرق وغرب" ، فكانت الدول الشرقية تحمل الرؤيا الاشتراكية التي تمكن زعمائها بجدارة إيجاد أزمات اقتصادية مقابل قوة عسكرية لمواجهة العجلة الرأسمالية التي كانت تحكم العالم منفردة حينها ، وكان ضحية هذا الصراع الصراع شعوب الكتلة الشرقية .

من جهتها كانت بريطانيا تلعب دوراً مهماً الى جانب أمريكا "الحليف الأول" قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وتساقط دول أوروبا الشرقية ، بينما كانت الثقافة الفرانكفونية هي المحرك الأساسي للدولة الفرنسية وتدفعها للاقتراب من الحالة الفكرية، وعيناها على اقتصادات تلك الدول التي خرجت منها منكسرة ربما، او حسب معاهدات دولية بانهاء الاحتلال . ويحاول اللاعبون الكبار في الاتحاد الأوروبي مراقبة المشهد العربي الذي مرت عليه رياح الربيع بكثير من الدقة والمتابعة ، وذلك لاقتناص فرص جديدة قد تسهم في احداث نقلة في واقع بلدانه الاقتصادي ، حيث تنتظر ليبيا وسوريا اعادة اعمار تحتاج مئات المليارات من الدولارات ، مما يعني اشتعال المنافسة بين الدول الكبرى لاقتناص أكبر قدر ممكن من كعكة العقود الاقتصادية والتجارية . وهكذا انطلق الموقف الأوروبي ممثلاً "بالاتحاد الأوروبي" في موقفه من الربيع العربي بناءاً على مصالح اقتصادية وسياسية .سنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين وهما :

المبحث الأول : موقف الاتحاد الأوروبي من ثورتي تونس ومصر .

المبحث الثاني : موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في ليبيا واليمن وسوريا والبحرين .

المبحث الاول :

موقف الاتحاد الأوروبي من ثورتي تونس ومصر

تعددت منذ نهاية الحرب الباردة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي ، علامات الصعود الأوروبي في النظام العالمي الحالي الذي لايزال يختبر مرحلة اعادة تشكل جديدة منذ بداية القرن الحادي والعشرين ، فظهرت أوروبا قوة اقتصادية عالمية ، وكيان سياسي أخذ في التشكل والنمو .

على الرغم من أن هذا الصعود الاقتصادي لإوروبا لم يواكبه صعود عسكري مماثل ، فإن أوروبا عملت على تأكيد مكانتها السياسية كواحدة من أهم القوى الكبرى ، مستمدة جاذبيتها من مصادر قوتها غير التقليدية، والمتمثلة في النموذج التكاملي التعددي الذي تجسده، وترويجها المقنع لفكرة القوة المعيارية التي تفردت في طرحها .(Commisson Ceuropean,2011: 303)

ومنذ بضع سنوات وخاصة بعد عام 2008 م ، بدأت بعض عوامل الضعف تبرز في وضع أوروبا كقوة كبرى ، وأخذت وتيرة هذا الصعود تتراجع ، بل وصلت الى حد تحذير بعض القادة الأوروبيين انفسهم من مخاطر انهيار الاتحاد الأوروبي في ظل تحديات أزمته الاقتصادية المتنامية التي أظهرت عجزه عن أيجاد حلول ناجحة لها حتى الآن . في ظل هذا الوضع المأزوم الذي تأرجح بدرجة كبيرة التوقعات بشأن مآلاته محتملة ، ويبدو أن مكانة أوروبا كقوة عالمية كمفهوم نظري ، هو الأكثر غموضاً خلال الأمر المنظور. Commisson (Ceuropean,2011: 303)

ويتأكد هذا الغموض اذا ما قورن بوضع القوة العالمية القائدة ، الولايات المتحدة الامريكية التي رغم التحديات التي تواجهها فلا يتوقع أحد أن تتراجع عن وضعها العالمي ، فضلاً عن أن تنهار خلال أمد منظور . كما يتأكد غموض الوضع الأوروبي اذا ما قورن بأوضاع قوى عالمية أخرى آخذة في الصعود ، بل تجاوز بعضها في القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي ، الاتحاد الأوروبي الذي يسبقها جميعاً في هذين البعدين قبل سنوات قليلة فقط . (union European،2012:1:2) .

وفي هذا الاطار تأتي الثورات لتمثل منعطفاً تاريخياً مهماً لأوروبا في علاقاتها المتعددة مع منطقة ما رآها الاتحاد الأوروبي جوهرية لاستقراره وأمنه . فيتجه للمصالح الاقتصادية والسياسية العديدة التي تشاركها الدول الأوروبية مع دول المنطقة العربية ولاعتبارات الجوار الجغرافي . وبسبب الادراك الأوروبي المتزايد للكثير من الاعتبارات

الأمنية المتعلقة أساساً باحتياجات أوروبا من الطاقة ، وشيخوختها الديموغرافية ، ولتقاطع عوامل عدم الاستقرار النابعه من هذه المنطقة من عدة زوايا مع الأمن الأوروبي .

ولذلك فإن الثورات العربية (الربيع العربي) كان محط اختبار لأوروبا لنواياها تجاه المنطقة ، ومن هنا كان موقف أوروبا نحو الثورات يتسم بالخوف على مستقبل أوروبا (union European،2012:1:2) .

في هذا المبحث سنتناول المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول : موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة التونسية .

المطلب الثاني : موقف الاتحاد الأوروبي من ثورة 25 يناير المصرية 2011 .

المطلب الاول :

موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة التونسية كانون أول/ديسمبر-2010

على الرغم ما مثلته الثورات العربية انطلاقاً من الثورة التونسية في كانون أول/ديسمبر/2010 في إطار ما وصف "بالربيع العربي" من منعطف مهم في العلاقات الأوروبية-العربية لاعادة صياغة سياساته تجاه المنطقة العربية ، وقد بدأ استنتاجاً بديهياً في الداخل الأوروبي نفسه مع إعلان "كاثرين اشتون" ، ممثل الاتحاد الأوروبي الأعلى للشؤون الخارجية والسياسية والأمنية ، في شباط/فبراير 2011 من الحاجة لمراجعة جوهرية لسياسة الجوار الأوروبية مع الاحداث الثورية في جنوب المتوسط ، وما اعقب ذلك بالفعل من اصدار جديد لسياسة الجوار الأوروبية في آيار / مايو من العام 2011 ، إلا أن المحصلة النهائية لخبرة التعامل الأوروبي مع الثورات العربية ، خلال ما يقرب من العامين تظهر من خلال بعض الأمور التي ظهرت بين الاتحاد الأوروبي وتونس وتمثلت في الانقسام الأوروبي والغياب الفعلي لسياسة خارجية أوروبية موحدة تجاه المنطقة العربية ، وقد ظهر الانقسام الأوروبي في عدة حالات الثورات العربية ، كانت أولها التعامل مع ثورة تونس ، التي تسببت تداعياتها الأولية في توتر العلاقات بين عدد من الدول الأوروبية ، خاصة فيما بين ايطاليا وفرنسا وتجدد المخاوف الأمنية الأوروبية المتعلقة بالهجرة من جنوب إلى شمال المتوسط ، وكان ذلك نتيجة نزوح ما يقرب من عشرين الف مهاجر لاجىء تونسي الى جزيرة لامبروزا الايطالية ، التي يقطنها خمسة ألاف ايطالي فقط . (93: khalifa،2012 ،no) .

إن الانقسام الأوروبي أدى الى احراج أوروبا كفاعل رئيسي ذي سياسة خارجية وأمنية مشتركة ، ادت الى اهدار فرصة ذهبية توافرت فيها كل الظروف المواتية لسياسة أوروبية موحدة نابعة من معاناة انسانية تضامن معها المجتمع الدولي ، الى قرار مجلس أمن دولي نداءاً من جامعة الدول العربية ، إلى إعلان امريكي بعدم تولي القيادة ألا الوحدة الأوروبية . (khalifa،2012 ،no 93:1:2) .

وجاءت الانقسامات الأوروبية الداخلية بين العواصم الأوروبية ، والناتجة عن تبيان المصالح الفردية للدول الأوروبية مع دول المنطقة العربية لينعكس هذا الواقع على الصياغة الرسمية في مراجعة سياسة الجوار الأوروبي ، والتي مثلت الاختبار لآلية الأوروبي الجديدة (EEAS) في صياغة السياسة الخارجية الأوروبية ، ورد الفعل الأوروبي الرئيسي تجاه ثورة

تونس بشكل خاص والثورات العربية بشكل عام . وقد جاء رد الفعل الأوروبي تجاه الثورات العربية وخاصة ثورة الياسمين في تونس في كانون أول/ديسمبر 201 ضعيفاً ، ذلك بداية الصياغة السريعة لسياسة جوار أوروبية جديدة اصدرتها المفوضية الأوروبية في آيار/مايو 2011 ، فبداية لمم تنتج "المراجعة الجوهرية" التي زعم الاتحاد الأوروبي اجراءها بعد الثورات العربية ، أي تغيير جوهري في سياسته القديمة تجاه دول جنوب المتوسط (the of eclara tionD، 68،2011:62:72.)

في هذا المطلب سنتناول القسمين التاليين وهما :

اولاً : العلاقات الأوروبية التونسية قبل الثورة التونسية .

ثانياً: موقف الاتحاد الأوروبي من ثورة 17/كانون أول /ديسمبر 2010 التونسية.

أولاً : الاتحاد الأوروبي والاوضاع الداخلية في تونس قبل الثورة :

درجت تونس على الافتخار بالجانب المتوسط لهويتها ، وترمي مشاركة تونس الحيوية في الحوار "5+5" ودورها الفاعل في المسيرة الأورومتوسطية الى ترسيخ مكانتها في الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر شريكها الرئيسي اذ تبلغ نسبة الصادرات التونسية للاتحاد الأوروبي الة اجمالي صادراتها 74% ونسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي إلى اجمالي وارداتها 63% . (وزارة الخارجية التونسية ، 2010: 1-2) .

إن العلاقات الأوروبية التونسية عريقة ، فقد اقامت تونس والمفوضية الأوروبية منذ عام 1976 . وتعمل المفوظية في الوقت الراهن على إعادة توازن الاعتمادات المخصصة لشركاء في جنوب أوروبا ولا سيما الشركاء الذين شرعوا في عمليات إصلاح ، فضلاً عن أن التعاون الاقتصادي والتجاري يمثل مركزياً من أركان هذه الشراكة . (وزارة الخارجية التونسية : 2010 : 2) .

ومن الناحية الاقتصادية ، فقد حاولت الجمهورية التونسية مواكبة التحولات العالمية ، والتصدي لمشكلاتها الاقتصادي والاجتماعي بتطبيق برنامج الاصلاح الهيكلي المتفاوض في شأنه مع صندوق النقد الدولي ، وتحرير الاقتصاد تحريراً عاماً من رقابة الحكومة المركزية، مع توجه نحو السوق العالمية ، ونية صريحة بتحويل اجزاء من القطاع العام الى الملكية الخاصة ، وقد شجع الاتحاد الأوروبي سياسة الانفتاح الاقتصادي في تونس بعد إزالة القيود على الاستيراد ، حيث قامت الحكومة التونسية بتخفيف القيود على المبادلات بالعملة الصعبة التي تقوم بها الشركات المقيمة في تونس ومنها الشركات الأوروبية وخاصة الفرنسية، حيث أصبح لهذه الشركات ، المخصص انتاجها للتصدير لتلبية حاجات السوق الرأسمالية العالمية، الحق في أن تقوم بجيع تحويلاتها المالية فيما يتعلق بأنشطتها الى خارج البلاد وخاصة الى الاتحاد الأوروبي بكل حرية . وقد جاءت هذه الامتيازات ، التي تتمتع بها الشركات الأوروبية بشكل خاص والاجنبية عموماً ، كنتيجة لقيام النظام التونسي برفع الخطر عن صرف العملات الاجنبية، حيث لم تعد الاستثمارات الاجنبية بحاجة الى الموافقة المسبقة من البنك المركزي لاستعادة رؤوس أموالها أو نقل اخبارها إلى الخارج . (العياري ، 1990 : 420-421) .

وفي عهد الرئيس الاسبق الحبيب بورقيبة (1956-1987) الذي كان له دوراً كبيراً في تاريخ تونس لجهة اضطلاعية بالقرار السياسي وصناعته لاكثر في ثلاثة عقود في رئاسة الجمهورية التونسية بعد الاستقلال ، إذ أن بورقيبة بعد استقلال تونس وجد نفسه على رأس الدولة الونسية، والتي راح يصوغ ويصبغ ثوبها الفكري والسياسي والايدولوجي صياغة لاتمت

الى الموروث العربي والاسلامي بأي صلة ، إذا كان بورقيبة عرضة لكثير من الاتهامات من قبل معارضيه بأنه صنيعة فرنسية وان باريس لعبت دوراً كبيراً في تعيينه على رأس الدولة التونسية ، وكان لجوءه الى سن مجموعة كبيرة من القوانين العلمانية يزيد في اتساع حجم هذه الاتهامات ، وكان الاتجاه الاسلامي بزعامة راشد الغنوسي يتحاشى الدخول في صراع مع السلطة القائمة والتي كان يريدها بورقيبة علمانية أوروبية على الطراز الغربي الخالص ، الى درجة أن بورقيبة كان يقول : (يا ليت تونس تقع جغرافياً قرب السويد أو الدنمارك لتخرج من هذا المحيط العربي والاسلامي) . (فرحات ، 2004 : 175-176).

مهما يكن من أمر ، عندما تدهورت صحه بورقيبه عام 1987م ، استغل زين العابدين بن علي (1987م – 2011م) هذا الامر مستغلاً منصبه كرئيس للحكومه ، فقام بأنقلاب سلمي على نظام بورقيبه في 7 / تشرين الثاني / نوفنبر 1987م وتبنى خطاباً اصلاحياً أكثر وضوحا من مرحله بورقيبه ، حيث اتسمت بداية عهده بالانفتاح على القوى السياسية والتأكيد على مبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية والانفتاح على الغرب الأوروبي ذلك لأنه كان محسوباً على الغرب قلبا وقالباً ، وعند توليه لمنصب رئيس الجمهورية التونسية قال أن برنامجه يكمن في بناء مجتمع مزدهر ومنفتح ومتسامح ويسوده السلام، وقد أدهش هذا الانقلاب الابيض العديد من العواصم الغربية الأوروبية والعربية الى درجة أن بعض العواصم المعنية بتونس اعتبرت ان ماحدث هو انقلاب لصالح المخابرات الامريكية في المغرب العربي، خصوصاً وأن بن علي أكمل تكوينه الامني والمخابراتي في الولايات المتحدة الامريكية وعاد بعدها الى تونس ليتولى فيها مناصب حساسة وخطيرة . (فرحات ، 2004 : 176-3-177) .

وفي فترة حكم الرئيس المخلوع بن علي لم تنجح تونس من انتقادات منظمات وهيئات دولية عديدة مشهود لها بالحيادية بل وحتى دول وتجمعات اقليمية كبيرة في مقدمتها الاتحاد الأوروبي المرتبطة به تونس باتفاقية شراكة ، على صعيد نواح تعميق الاقرار لمرحلة العشرين سنة الاخيرة بأي استقرار اجتماعي حققته ، من ذلك الاتهام المتجدد من هذه الاطراف لجهاز القضاء التونسي بغياب ، بل أنها اعطت الفرصة في نظر العلماء الاجتماع لظهور طبقات كبيرة العدد من الجيل الجديد المهتز ثقافياَ وحضارياً (حيث تم تهميش الاختصاصات الانسانية والحضارية في السياسة التعليمية في العشرين سنة الاخيرة في نظرهم) مما أدى الى ظهور جيل جديد بلا ملامح حضارية كما أن العشرين سنة الاخيرة أدت الى انتاج آلاف مؤلفة من حاملي الشهادات العليا دون شغل وعمل بعد التخرج . (المديني ، 1989 : 22-24) .

لقد تميزت الفترة التي سبقت الثورة التونسية في كانون اول / ديسمبر 2010 بتسجيل ارقام مقبولة على صعيد النمو النمو الاقتصادي ، لكن هذا النمو لم ينتفع به عموم التونسيين ولم يقترن بشفافية ونزاهة في العلاقة بين القائمين على مؤسسات الدولة وبين المال العام ولم يصاحبه استقلال قضاء وتتبع للأيادي الناهية في جهاز الحكم ولا حاجة لاطلاق للحريات وإرساء للديمقراطية . ولحق التونسيين في الانتخاب الحر والغاء ظاهرة الاعتقال والتعذيب لاصحاب الرأي المخالف ومنح الحق للاحياء الفقيرة في التنمية وتتمتع الاجيال الجديدة بتعليم سليم المضامين والمناهج وارساء استقلال القضاء وعلوية القانون وغيرها من المطالب المشروعة للتونسيين . (المديني ، 1989 : 24) .

ولذلك بدت فكرة الثورة في تونس ، وكان محمد البوعزيزي هو الشرارة لاشعال جذور الثورة في 17 / كانون اول / ديسمبر 2010 .

ثانياً : موقف الاتحاد الأوروبي من ثورة 17 /كانون اول / ديسمبر 2010 التونسية :

الثورة التونسية هي ثورة شعبية تونسية اندلعت احداثها في 17/كانون اول/ديسمبر 2010 تضامناً مع الشاب محمد البوعزيزي ، الذي قام باضرام النار في جسده في 17 / ديسمبر 2010تعبيرا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها ومن ثم قيام بصفعه أمام الملأ . (توفي في كانون الثاني /يناير/2011 نتيجة الحروق) أدى ذلك الى اندلاع شرارة المظاهرات والاحتجاجات الشعبية في كافة انحاء تونس أدى ذلك الى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18 كانون ثاني / ديسمبر 2010 وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه اوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفشي الفساد داخل النظام الحاكم ، ونتج عن هذه الاحتجاجات التي شملت مدن عديدة في انحاء تونس عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن ، الأمر الذي اجبر رئيس الدولة على اقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية ، وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بها المتظاهرون ، كما أعلن عن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014 ، وتم فتح جميع مواقع التواصل الاجتماعي كاليوتيوب الذي فتح بعد 5سنوات من الحجب وتخفيض بعض المنتجات الغذائية تخفيضاً خفيفاً ، لكن الانتفاضة توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت الى المباني الحكومية مما أجبر بن علي التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجيء بحماية أمنية ليبية الى السعودية يوم 14 / كانون الثاني/ يناير 2011 ، فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في اليوم نفسه عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة حسب المادة 56 من الدستور التونسي . (اللحيدان ، 2011 : 3-4) .

دعا الاتحاد الأوروبي الى حل ديمقراطي دائم في تونس ، ودعا الى الهدوء بعد خروج الرئيس المخلوع بن علي ، وقد بادر الاتحاد الأوروبي الى تقديم كافة اشكال الدعم السياسي والاقتصادي لتونس خاصة من خلال برامج الشراكة المقدمة في إطار سياسة الجوار الجغرافي الذي عبرت عنه ثلاث وثائق صادرة عن المفوضية العليا للاتحاد الأوروبي في آذار / مارس 2011 ثم آيار /مايو 2011 ، ثم آذار / مارش 2012 ، واستهدفت جميعها الانخراط الفعال لأوروبا في منطقة الجوار الجنوبي ومنها تونس.(council European،2011:1:24) :

إن نطاق تأثير الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الاوسط وبلدان الربيع العربي ظل محدوداً ، سواء في تونس في باقي بلدان الربيع العربي ، اما لتعذر حصول المفوضية الأوروبية على توافق أغلبية الأعضاء بخصوص الموقف الأوروبي من هذه الثورات ، أو بنجاح الإسلاميين في الوصول إلى سدة الحكم وتأكيدهم على المرجعية العربية الاسلامية لحكمهك .

لقد أدركت اوروبا مدى اختلاف تجربة دول المتوسط وشرق أوروبا نحو التحول الديمقراطي عن تجربة دول الربيع العربي ، فدول وسط أوروبا وشرقها هدفت من عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فيها الى الانضمام الى الاتحاد الأوروبي ، أما دول الثورات فلم تهتم بعملية الاندماج الاقتصادي مع أوروبا ، وهو الهدف الذي تسعى إليه برامج المشاركة في إطار سياسة الجوار الأوروبي .

وهنا لا يمكن الحديث عن دور أوروبي مفارق ومختلف عن الدور الأمريكي ، فالدوران الأوروبي والامريكي متكاملان ولا يتحرك احدهما في اتجاه مغاير للآخر . والفارق الوحيد بين تعامل أوروبا مع بلدان الربيع العربي بعد ثوراتها مقارنة بتعامل الولايات المتحدة الامريكية أن أوروبا بدأت بأفق عريض للتعاون مع هذه البلدان من خلال وثائق سياسة الجوار الجغرافي التي استهدفت بلدان الربيع العربي على اجراء تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية على غرار نموذج دول وسط أوروبا وشرقها .(witney ،2012:82).

المطلب الثاني :

موقف الاتحاد الأوروبي من ثورة 25 يناير 2011 المصرية :

بدأت أحداث الثورة المصرية بتظاهرات سلمية يوم 25 كانون الثاني/ يناير 2012شارك فيها آلاف المحتجين في القاهرة ، وعدد من المحافظات، استجابة لدعوات شعبية وشبابية ، واختار الداعون الى هذه التظاهرات يوم 25 كانون الثاني / يناير بالتحديد لمصادفته عيد الشرطة ، وذلك تضامناً مع خالد سعيد الشاب المصري من الاسكندرية الذي اعتقل وعذب حتى الموت في احد أقسام الشرطة في 6 حزيران / يونيو 2010 ، وأدت هذه التظاهرات في يومها الأول الى اربعة قتلى نتيجة الصدامات بين المتظاهرين وقوات الأمن المصرية التي تعاملت بعنف في هذا اليوم ، غير أن سلوكها زاد في التطرف واستخدام العنف المفرط في الأيام التالية في ضوء استمرار التظاهرات التي وصلت ذروتها يوم الجمعة 28 كانون الثاني / يناير ، وهو ما أدى الى سقوط عشرات القتلى ، ومئات الجرحى ، واعتقال المئات في عدة مدن مصرية ، بينها العاصمة القاهرة ، في حين أفادت الأنباء بإحراق مقار للحزب الوطني الحاكم ، ومراكز للشرطة ، وأدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس حسني مبارك عن السلطة في اليوم الثامن عشر في 11 / شباط / فبراير / وذلك بعد ثلاثين عاماً قضاها في الحكم . (عبدالكريم ، 2012 : 13-15) .

في هذا المطلب سنتناول القسمين التاليين وهما :

أولاً : موقف الاتحاد الأوروبي من ثورة 25 / يناير .

ثانياً : الاتجاهات المستقبلية لموقف الاتحاد الأوروبي من الثورة المصرية 2011.

أولاً : موقف الاتحاد الأوروبي من ثورة 25 يناير :

وحول مواقف الاتحاد الأوروبي وتطورها خلال الثورة ، فقد أصدرت دول الاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً في 3 شباط / فبراير وقعته كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا أشارت فيه إلى " قلقها الكبير" بسبب تدهور الاوضاع في مصر و"إدانتها للعنف " داعية إلى ضرورة الإسراع في الانتقال المنظم والفوري نحو "حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل أطياف الشعب كافة ، وتأخذ بيد مصر لمواجهة التحديات "، الأمر الذي اعتبر تسليماً لتحول أصبح مؤكداً ، وخارج دائرة الحساب ، وأشارت الى القوى الجديدة بعدم ممانعته للوضع الجديد أصلاً في ترتيب أهم مصالحه مع القيادات الجديدة .

وفي 29 كانون الثاني / يناير أطلق وزير الخارجية السويدي وصف "تسونامي الديمقراطية" على مايحدث في مصر ، ورأى أن المخرج الوحيد يتمثل في "اصلاحات اقتصادية مستدامة" ، و " انتخابات رئاسية ديمقراطية تجري لاحقاً خلال العام ، كما عبر في 4 شباط / فبراير كل من رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون ، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ، ورئيس الوزراء اليوناني جورج بابا ندريو عن قلقهم إزاء ما يحدث ، ودعو إلى ايقاف العنف ، في إشارة ألى المتظاهرين المؤيدين لمبارك الذين قاموا بالاعتداء على المحتجين في ميدان التحرير ، كما دعوا إلى الاحترام للحريات والحق في التجمع ، وشددوا على التحول نحو الديمقراطية . ومع ذلك ، حافظ الاتحاد الأوروبي على مواقف متوازنة أشارت باستمرار إلى فكرة سيادة الدولة وعدم التعدي عليها ، وفي هذا الشأن صرحت الناطقة بإسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "كاثرين اشتون" في 22 / شباط / فبراير " أن جميع تصريحاتنا كانت واضحة ، وتقول بأن الأمر متروك لمصر والمصريين ، وعليهم السير معاً إلى الامام ، ومن الضروري جداً أن تسير مساعيهم بشكل يعزز شعور الشعب بالثقة من أن هناك خطة متبعة . (عبد الكريم واخرون ، 2012 : 24-25) .

وكان موقف الاتحاد الأوروبي صريح حول الثورة المصرية إذ أن الاتحاد الأوروبي أصدر بياناً مشتركاً في 2 شباط / فبراير وقعته كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا واسبانيا إلى ضرورة مساندة مصر في هذه المرحلة سياسياً واقتصادياً ، باعتبار أن الاتحاد الأوروبي يعتبر شريكاً استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط ، وقد أثبت الاتحاد الأوروبي تمسكه بالشراكة بينه وبين مصر حتى بعد قيام ثورة 25 / يناير التي ساندها الاتحاد منذ البداية . وأيضاً بعد فوز مرسي في انتخابات الرئاسة عام 2012 رغم انتمائه لجماعة الإخوان المسلمين

ورغم توجس الدول الأوروبية لأي جماعات تنتمي للتيارات الاسلامية . (كمال ، 2012 : 1-2 .)

زارت كاثرين اشتون المفوضة العليا للشؤون الخارجية والسياسية والامنية للاتحاد الأوروبي وفي بدايات الازمة المصرية (الثورة) مصر بعد تسلم المجلس العسكري لحكم مصر حيث أن كاثرين اشتون وعقب لقاءات جمعتها برئيس الوزراء احمد ابو الغيط ، صرحت أنها جاءت الى مصر تنقل استعداد الاتحاد الأوروبي لمساندة مصر وتلبية أية طلبات للحكومة المصرية على الفور ، وتطلع الاتحاد لنجاح مصر في عبور المرحلة الانتقالية الحرجة لكي تنجح أهداف الثورة النبيلة في تعميق الديمقراطية على الجانب السياسي والرفاهية من الجانب الاقتصادي للمجتمع المصري . وأشارت إلى تفهم الاتحاد الى حساسية هذه الفترة الانتقالية ، الامر الذي أدى إلى زيارة اشتون لمصر في هذه المرحلة ، وان زيارتها هذه للتأكيد على مساندة الاتحاد الأوروبي ال 27 للشعب المصري . (اشتون ، 2011 : 1-2).

ثانياً : الاتجاهات المستقبلية لموقف الاتحاد الأوروبي من الثورة المصرية 2011 :

لا يستطيع الاتحاد الأوروبي ممارسة دور " الواقعية السياسية" لفترة طويلة ، فقد كانت دول الاتحاد الأوروبي تدعم نظام حسني مبارك منذ توليه عام (1981 – 2011) بدعوى حفاظه على الاستقرار في المنطقة في وجه تهديد " الاسلام الاصولي " غير أن "سلطة الشارع" سلكت طريقاً مغايراً وأخذت "رياح التغيير" تعصف بقوة في مصر ، وبدأ واضحاً لمركز صناعة القرار الدولي أن الشعب المصري عازم على أن لايفوت قطار التغيير . وقد شكلت مسألة الانتخابات الحرة ، التي كانت على الدوام أحد أبرز الإصلاحات التي يدعو إليها القادة الغربيون ، مفضلة بالنسبة إليهم ، حيث أنها تجلب الأسلاميين الى دائرة السلطة السياسية، وخذا ما كانت الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا تحاول أن تتجنبه ، إلا أن الأمر اختلف قليلاً بعد ثورة 25 يناير / 2011 ، فكانت في بداية الأزمة حديث عن تشكيل حكومة أئتلافية في مصر ، وكان من المرجح بعد الثورة مباشرة ان يتمكن الاسلاميون من المشاركة فيها ، ذلك لأنهم وعدوا بأنهم سيدعمون الحكومة الجديدة لبناء دولة مدينة تلتزم بالدستور بعد تعديل مواده المانعة للحرية والديمقراطية . (عبد الكريم واخرون ، 2012 : 25-26) .

كانت مصر في ذهن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية تشكل في عهد مبارك مرتكزاً أساسياً في " محور الاعتدال" الذي كان يضم كلاً من المملكة العربية السعودية ، والمملكة الأردنية الهاشمية ، وهو محور متحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية

والغرب الأوروبي مقابل ما يطلق عليه محور الدول " الممانعه " الذي كان يضم كلاً من الجمهورية الاسلامية الايرانية ، والجمهورية العربية السورية ، وحزب الله اللبناني ، وحركة حماس الفلسطينية ، وفي ضوء التحولات التي جرت في مصر بعد 25 كانون الثاني / يناير، كان من المرجح ان تبدي الحكومة الجديدة انفتاحاً على مجموعة الدول الممانعة وحركاتها، استجابة للشرعية الشعبية التي تتبنى مواقف توافقت مع خط الممانعة إزاء الولايات المتحدة الامريكية .

وافسحت مرحلة ما بعد مبارك ، التي اصبحت أقل حماسة حيال الغرب ، مجالاً أمام قوى دولية لتلعب ادواراً مختلفة في منطقة الشرق الاوسط إذ تعد روسيا والصين أكثر اهتماماً في تحقيق مصالحها الاقتصادية من الاهتمام بالوضع الايدولوجي في الدول العربية ، ويضاف إلى هذه الدول تركيا بوصفها قوة اقليمية صاعدة . (عبد الكريم واخرون ، 2012 : 26) .

هذا ولم تعدم السياسات الغربية والامريكية سبل التدخل ضد جميع انواع الثورات بأدوات وآليات متنوعة ، ومن بينها استراتيجية التلاعب بعقول وقلوب قادة الثورات ، على النحو الذي أفرط في شرحه في كتابه عن سيرة علاقته بعبد الناصر ، وهو الكتاب الذي علق عليه واعاد تقديمه أ.د توفيق الشاوي . (الشاوي ، 1971 : 5-10) .

كما يمكن الاشارة الى كتاب مهم صدر في بداية ستينيات القرن الماضي ، حرره عالم العلاقات الدولية مورتون كابلان (kaplan ortonm) بعنوان " ثورة في السياسات العالمية ، قدم فيه نصائح للسياسة الخارجية كان دافعها ما وصفه كابلان بأنه انتهاك السياسة الامريكية لنفسها وهي تحاول بنجاح متضائل – الدفاع عن الوضع القائم وعما يجب أن يكون عليه العالم وفق استراتيجية السياسة الخارجية الامريكية والأوروبية الغربية في تلك المرحلة انما تنبع من سببين : (kaplan ortonm ،1962:33).

الأول – عدم الفهم المناسب للقوى التي تعيد تشكيل العالم ، وكثير منها ذو تأثير ثوري.

الثاني – التركيز على المصالح الداخلية وامكانية حمايتها سياسة العزلة .

ومن هذا يتبين لنا أن القوى العربية أن هدفها من وراء الثورات العربية وحتى ثورات الربيع العربي انما هو ينحصر في هدفين : اولهما عدم تضرر مصالحها في بلدان الثورات العربية ، والثاني هو احتواء هذه الثورات بأي طريقة من خلال تقديم المساعدات السياسية والاقتصادية والغنية ، إذ أن القوى العربية استمرت في احتواء وتقييد الثورات وأحياناً توظيفها لصالحها ، وقد أضحى اسلوب التحول التدريجي هو البديل السلمي الاصلاحي للتغيير المقبول من الغرب ، بحيث اختفت بالفعل في أدبيات النظم المقارنة والعلاقات الدولية ، مفاهيم الثورات

ونظرياتها في مقابل صعود مفاهيم حقوق الانسان والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي والمجال العام والتيار الرئيسي والاصلاح التدريجي ، وهو بديل دافع عنه الغرب لأنه يفترض تحقيق أمرين : التحول الى النمط الغربي في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي يركز على النخب والأطر العلوية دون الجماهير ، واستمرار روابط التبعية مع النظم المتحولة في إطار نظام عالمي يهيمن عليه النموذج الحضاري الرأسمالي ، وهو نظام عالمي غير عادل سياسياً أو اقتصادياً أو انسانياً ، وتتعدد الدعوات التغييرية وتحوله الى نظام اكثر عدالة وانسانية ، ومن خلال ما يسمى " الديمقراطية العالمية" أو العدالة العالمية أو المجتمع المدني العالمي ، وممن خلال مقولات بعض الاطر النظرية التي تمثل ثورة معرفية –على الحداثة الرأسمالية وعلى المركزية الحضارية الغربية . (مصطفى ، 2013 : 5-13) .

ومجمل القول أن الغرب لايهمه من الثورة المصرية مستقبلاً إلا أمور ثلاثة :

1) مصالح الاتحاد الأوروبي الخاصة به في مصر ، سواء كانت السياسية أم الاقتصادية .
2) احتواء هذه الثورات عن طريق المساعدات بأنواعها حتى تبقى هذه الثورات والقائمين عليها مدانيين للاتحاد الأوروبي .
3) توظيف أهداف الثورات لصالح الغرب .

المبحث الثاني :

موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في ليبيا واليمن والبحرين وسوريا وبلدان الربيع العربي :

تحركت ثورات الربيع العربي جميعها بمنطق الاصلاح السياسي وليس الثورة والتغيير الجذري ، متأثرة بسلبيات واثقال الانظمة السابقة وعبء الدولة العميقة ، وهذا هو ما أدى الى اجهاض الحالة الثورية المصرية ، والى تعثر كل من الحالات الليبية والتونسية واليمنية والى حرب أهلية في سوريا .

ورغم قيام هذه البلدان بوضع دساتير متوافق عليها نسبياً ، واقامة مؤسسات تمثيلية بناءاً على انتخابات نزيهة ، والقبول بمبدأ التداول السياسي السلمي للسلطة ، والاقرار بالتعددية السياسية ، إلا أن الديمقراطية في هذه البلدان لم تكن اختياراً سياسياً ، ولم تكن ترجمة لنمط من التفكير ومنظومة قيم وأخلاقيات للمناقشة والمنافسة ، وذلك لسبب بديهي بأن هذه الديمقراطية العريقة ، بل كانت ، ولاتزال ، بدايات لتحول ناشيء صوب الديمقراطية يواجه مخاضاً عسيراً ولا يعرف قواعد مستقرة بعد، ولم تكن كذلك نتاج الاتفاق على قواعد العقد الاجتماعي ، بل كانت هذه الديمقراطية ضرورة رأتها مؤسسات الدولة العميقة –التي ماتزال ترفض الديمقراطية كنظام حكم ، وإن قبلت بها مرحلياً بوصفه أسلوباً لتسيير الاختلافات وللظهور بمظهر ديمقراطي يعبر عن أن زمن القهر والاستبداد ولى إلى الابد – رأتها لازمة للتحايل على عملية الانتقال الديمقراطي .

وبتحليل المشهد في بلدان الربيع العربي ، نجد أن القوى المطالبة بالتغيير بمختلف تياراتها السياسية فشلت مرحلياً في إيجاد سبل كفيلة بحماية مكتسبات الثورة لاحتواء محاولات الالتفاف عليها . والنتيجة كانت هي إعادة النظام القديم لمسمى جديد هو الثورة المضادة .

ومن ناحية أخرى فإن القوى السياسية الثورية كانت تبني مقومات التغيير الشعبي ومستلزماته منذ فترة ، فالمجتمع اليمني للاصلاح – هو أكبر حزب داخل اليمن وكان قد أعلن في عام 2005 استراتيجية جديدة من خلال المؤتمر العام الخامس للتجمع والاصلاح ، اطلق عليها استراتيجية النضال السلمي لانتزاع الحقوق والحريات ، وبدأ منذ 2005 يطرق مسألة التغيير السلمي ، ومتطلبات التغيير السلمي ، ووسائل التغيير السلمي ، ودور الشعب في عملية التغيير ، والتأهيل الشرعي للأساليب الجديدة من الاعتصامات والمظاهرات والى اخره . كل ذلك هيأ الساحة ووفر جزءاً من مستلزمات التغيير الشعبي ، عند انخرط في تكتل الكيان المشترك بقية الاحزاب اليسارية والقومية، اسهمت هذه القوى في انتاج الاجواء اليمنية لعملية

التغيير الشعبي بالشكل الذي هو عليه ، لكن عندما اغلق النظام المنافذ للاصلاح السياسي ، ومنع أي خطوة من خطوات الاصلاح السياسي ، ما اخطر هذه القوى إلى أن تهيئ الشعب لعملية التغيير الشعبي ، فجاءت الثورة التونسية ، وجاءت الثورة المصرية ، وبدأت الثورة الليبية ، فولد هذا الزخم الشديد ، ومثل عامل تحفيز للانتقال من قضية الأصلاح السياسي الى قضية التغيير الشعبي في اليمن ، وفي بلدان الربيع لبعربي .(الطويل ، 2011 : 15) .

سنتناول في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول : موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات الشعبية في ليبيا، اليمن، اليمن، والبحرين والدول العربيى الأخرى .

المطلب الثاني : موقف الاتحاد الأوروبي من الازمة السورية .

المطلب الأول :

موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات الشعبية في ليبيا ، اليمن ، البحرين ، والبلدان الاخرى

إن بدايات الثورات العربية الشعبية كانت عفوية غير منظمة ، لكن الأداء نظم فيها لاحقاً وبشكل سريع ، ففي مصر عندما أدخلت الاحزاب المنظمة في الثورة ، نظم الإطار في الدعوة لها ، لكن بداياتها أصلا، بداية غير منظمة ، وحالة تونس مثلاً لم يكن أحد يتصور أن تبدأ شرارة الثورات العربية من أكثر الدول العربية قمعاً ، حيث النظام البوليسي والقمع للمتظاهرين ، وهذه نقطة أساسية في فهم الثورات .

إن الاسباب التي حملت الشباب العربي على الثورات والتي أصبحت مثاراً لأعجاب القاصي والداني وخاصة الاتحاد الأوروبي الذي اصبح بحسب حساباً للشعوب العربية ، تلك الشعوب التي كانت أكثر تأثيراً بظلمة النظام وظلمة وخاصة فئة الشباب ، وذلك لأن الشباب العربي تشغله فكرة المستقبل ، ولعله من خلال فكرة الثورات أراد صناعة المستقبل له ، وخاصة بعد أن وصلت الأنظمة الحاكمة الى أعلى درجات الاستبداد ، حينما قررت أن تستخف بكل شيء بالمطالب والسياسات وبالكرامة والانسان . وعندما ظهر مؤشر مهم وهو مؤشر التوريث في النظم الجمهورية ، وهو أعلى مراحل الاستبداد ، وهو ما يمثل استخفافاً كبيراً بالناس ، والمؤشر الآخر من الاستخفاف هو الاستخفاف الانتخابي عندما يصل نسبة انتخاب الحاكم الى 99،9% من الاصوات إضافة الى قضية الصراع العربي – الاسرائيلي ، وانصراف الانظمة العربية عن هذه القضية المحورية وتهميشها. (اسماعيل،2011 : 25-27).

وبالنسبة للخريطة الثورية في المنطقة العربية ، فإنه يمكن توصيف الحالة الثورية العربية، على خط منفصل لثلاث أنواع من الدول .(اسماعيل واخرون ، 2011 : 11-12) .

الأول : دول عرفت الثورة التي حققت قدراً مهماً من النجاح ، وهي تعيش المرحلة الثانية من " الظاهرة الثورية " أي أنها تشهد الآن مرحلة انتقالية تتصارع فيها قوى الثورة التي تحاول اقتلاع النظام القديم او القائم مع قوى الحفاظ على الاوضاع القائمة كما في الحالة التونسية والمصرية بعد ثورة 17/كانون الاول 2010 في تونس. وثورة 25 يناير في مصر ، والانقلاب على محمد مرسي في 30 حزيران / يونيو / 2013 وما تبعها من احداث .

الثاني : دول ماتزال أثار الثورات مشتعلة ومتنامية فيها ، أي انها ما زالت تعيش المراحل الأولى من "الظاهرة الثورية" وبالطبع بمظاهر وأشكال مختلفة عن المجموعة الأولى من الدول ، والاوضاع في ليبيا ، واليمن ، وبدرجة أقل في البحرين ، امثلة واضحة على ذلك .

الثالث : دول تعيش حالة "ترقب" لحظة الميلاد ولكنها لاتزال في "مرحلة ما قبل الثورة" وإن توافرت فيها من الاسباب والمؤشرات والظواهر التي ترشحها بامتياز للدخولفي"الظاهرة الثورية" وتشمل هذه المجموعة الثالثة بقية الدول العربية التي لم تندرج بعد في المجموعتين السابقتين .

سنتناول في هذا المطلب القسمين التاليين :

أولا : موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات في ليبيا، واليمن، والبحرين .

ثانيا : موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية الأخرى .

أولاً : موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات في ليبيا ةاليمن والبحرين :

على عكس تونس ومصر، فإن الربيع العربي أدى إلى مجموعة من النتائج الدموية المختلفة عن سابقاتها من التجارب في حالة ليبيا . حيث يمكن القول ان معظم الشعب الليبي من المسلمين الذين ينتمون الى المذهب المالكي كما في تونس ، باستثناء اقلية من الامازيغيين التابعين للمذهب الاباضي ، ولكن المجتمع مع ذلك لم يكن متماسكاً لوجود انشقاقات واختلافات قبلية وعشائرية ومناطقية ، على الرغم من قيام تحافات قبلية على مر التاريخ يخففت من وطأة هذه الفروقات إلى حد ما. وفي شباط / فبراير 2011 كسر الليبيون في بنغازي حاجز الخوف ، ثم تبعهم ابناء بعض المدن الرئيسية الاخرى ، ولكن في المرحلة الاولى من الثورة ، غاب عامل الاجماع والتوافق الوطني النسبي على اطاحة النظام، وذلك لوجود عدد كبير من المجموعات القبلية الموالية والمؤيدة لنظام القذافي كقبيلة وزملة ، وترهونة والأصابعة والصيعان ، بالاضافة الى قبيلة القذاذفة في العاصمة طرابلس ، ومدينة سرت وغيرها من المناطق الاخرى.(1-5: sawani، 2012) .

وكذلك على خلاف ظروف الثورة في تونس ومصر ، سريعاً ما اصبحت الانتفاضة في ليبيا عنيفة ، وشرسة لقيام القذافي بتوزيع عناصر مسلحة من الليبين المؤيدين لنظامه يعملون وفقاً " لاستراتيجية " ثورة مضادة . من جانب آخر كان عدم التوازن ملحوظاً بين الامكانيات العسكرية لقوات المعارضة وتلك التابعة للنظام ، وقد تخلت بعض كتائب الجيش عن نظام القذافي وانسلخت عنه ، باستثناء كتائب القذافي التي لم يتخلف أحد من عناصرها ، ودافعت عن نظام القذافي ، كما شهد الجيش انشقاق لبعض القادة الكبار كاللواء عبد الفتاح يونس ، وازدادت كتائب الجيش المنظمة للمعارضة ، ورفضت القوات الجوية الليبية تنفيذ مهام ضد الثوار . (sawani ، 2012:5:10).

ويأتي موقف الاتحاد الأوروبي من خلال تدخل قوات شمال الاطلس (الناتو) وخاصة من قبل ايطاليا وفرنسا نظرا للقبر الجغرافي وبما وفرته للانتفاضة من مستشارين عسكريين ، وامكانات لوجستية وفرضها منطقة حظر جوي ، أرسى التوازن بشكل حاسم وغير الواقع الميداني مباشرة لصالح الثوار ، الأمر الذي أدى الاطاحة بالنظام . حيث يمكن القول أن مصادقة الامم المتحدة على القرار رقم 973 / آذار / مارس 2011 ، الناجم عن دعوة مجلس التعاون الخليجي في 7/ آذار/مارس ، بالاضافة الى دعوة الجامعة العربية في 12 / آذار / مارس ، الناجمة بدورها عن الائتلاف لحماية الشعب الليبي، وبمباركة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والأمم المتحدة (مبادرة اطلقتها قطر، والامارات العربية

المتحدة ، والأردن) فتح الباب امام ذلك التدخل الخارجي (العربي والغربي) .(2012:1:26، sawani) .

ومهما يكن من أمر فإن موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية في بدايته كان موقفاً خجولاً متردداً . وذلك على الأرجح خوفاً من تأزم العلاقة مع النظام الليبي إن استطاع ان يعيد السيطرة على الوضع في البلاد ، ولكن بعد ارتفاع اعداد الضحايا والتعتيم الاعلامي من قبل السلطات الليبية أدان الاتحاد الأوروبي عبر دوله بريطانيا وفرنسا قمع السلطات الليبية للمحتجين المطالبين بالديمقراطية ، وحثتها على بدء الحوار معهم وتنفيذ اصلاحات . في المقابل هددت ليبيا بوقف التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية إذا شجعت أوروبا الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية . (مركز الجزيرة ، 2011 : 1-2) .

ادانت فرنسا الاستخدام غير المبرر والمقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا ، وطالبت بالوقف الفوري لاعمال العنف داعية الى حل سياسي يلبي طموحات الشعب الليبي ، في الديمقراطية والحرية وكذلك كان موقف بريطانيا وايطاليا وفنلندا والمانيا ، التي صرح وزير خارجيتها فيرند هويد في 21 شباط / فبراير انه يتعين على ضوء تهديد ليبيا بعدم التعاون مع أوروبا في وقف للهجرة غير الشرعية الى الاتحاد الأوروبي إذا لم تتوقف اوروبا عن الدفاع عن المحتجين المناهضين للحكومة ، وقد انتقدت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل خطاب القذافي بأنه " مرعب جداً " وهددت بأن المانيا ستؤيد فرض عقوبات على ليبيا اذا لم يتوقف القذافي عن ممارسة العنف ، كما انضمت ميركل الى اصوات قادة الاتحادالأوروبي المطالبين بتنحي القذافي ، فيما اعتبرت تشيكوسلوفاكيا ان سقوط القذافي سيؤدي الى كوارث ، وقد طالبت بانهاء اعمال العنف في ليبيا ، وكذلك كان موقف لوكسمبورغ . (بلقزيز ، 2012 : 13-132).

وقد اصدرت مسؤولة السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون بياناً حثت فيه السلطات الليبية على ممارسة ضبط النفس والهدوء والامتناع فوراً عن أي استخدام اخر للعنف ضد المحتجين السلميين .(بلقزيز، 2012 : 13-132) .

أما عن الاحتجاجات الشعبية والثورة العارمة في اليمن فإن الثورة اليمنية حتى تصل إلى اهدافها الديمقراطية فهي بحاجة الى دعم خارجي اقتصادي ومالي ، من أجل تحقيق مهامها ووعودها الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، والتي لاتمكنها مواردها الداخلية من تمتها بالسرعة والقدر المطلوب . ومن أجل عدم تركها لرحمة وشروط المساعدات الامريكية والأوروبية التي قد تأتي والتي قد لاتأتي ، مع كل الضغوط السياسية والاقتصادية التي من الممكن ان ترافقها ،

فإن الثورة اليمنية اعتمدت على نفسها وامكاناتها القليلة وحققت اهدافها.(بلقزيز ، 2012 : 135) .

لقد أظهر النظام اليمني جملة من نقاط القوة كان اولها وابرزها القوات العسكرية الموالية للرئيس علي عبدالله صالح ، وعلى رأسها الحرس الجمهوري الذي يقوده ابن الرئيس صالح ، وثانيها سيطرة الكثير من اقارب الرئيس على الاجهزة الامنية ، وثالثها الدعم السعودي المالي والسياسي، وموقف الولايات المتحدة المتردد ، والذي يخشى بديلاً عن صالح لا يراعي مصالحها ويتحاف مع عدوها الاول تنظيم القاعدة ، هذا فضلاً عن سيطرة النظام اليمني على موارد الدولة من النفط والغاز ونجاحه في اقناع السعودية بأنه يمثل مصالحها . أما نقاط الضعف لدى النظام اليمني متمثل في انشقاق الجيش وفقدان السيطرة على مناطق واسعة خصوصاً مدن الجنوب ، وتزايد الانشقاقات في الحزب الحاكم ، والضعف الاقتصادي الذي اصاب اليمن جراء الشلل السياسي وعدم تأييد بعض قبائل اليمن للنظام ، الامر الذي رجح كفة الثوار لاجبار صالح على التنحي مما أدى الى نجاح مسعاهم وتنحي الرئيس صالح بشروط منها عدم محاكمته . (عبدالكريم واخرون ، 2012 : 39-41) .

وقد أعلن الاتحاد الأوروبي موقفه من خلال دعمه لمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي لوضع حد للعنف في اليمن ولفترة انتقالية يتخلى فيها الرئيس صالح عن السلطة وتشكل حكومة جديدة منتخبة من الشعب اليمني ، وقد حاولت الممثل السامي للاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون اقناع صالح بالتنحي وذلك في تموز / يوليو 2011 ، إلا أنه في نهاية المطاف سقط نظام علي عبد الله صالح ، وتغيرت الحكومة ، واجريت انتخابات ليحل عبد ربه منصور هادي بدلاً من صالح كرئيس لليمن . (بلقزيز ، 2012 : 134-136) .

أما في البحرين فقد تأثر أكثر من غيره لسباب عديدة :(fakhro،2011:518:523):

وجود اشكالات وقضايا دستورية وقانونية ومعيشية عالقة ، فهناك ملفات كثيرة من مثل:

ملف الخلاف حول شرعية دستور2002 ، المنحة ، مقارنة بدستور 1973، العقدي.

1) ملف قانون الانتخابات الذي تراه المعارضة منحازاً ضد تمثيل اكثر عدلاً لناخبين الشيعة .
2) ملف سلطات المجلس التشريعي المنتخب ، واستقلاليته ، وعلاقته بمجلس الشورى المعين .
3) ملف ما تسميه المعارضة التجنيس السياسي .

4) ملف ملكية ومضاربات الاراضي البحرية المدفونة ذات الاحجام الكبيرة وتأثيره السلبي في السياسة السكانية ، لوجود قوائم طويلة للذين ينتظرون الحصول على مسكن ، وهم من ذوي الدخل المحدود ، علماً بلأن فترة الانتظار تمتد عشرين عاماً من أجل الحصول على بيت متواضع أو على قرض محدود .
5) ملفات الفساد المالي والاداري .

وجود جمعيات سياسية نشيطة وعلنية ، وذات اعضاء في البرلمان وأنشطة مجتمعية واعلامية كبيرة ، ووجود نقابات تاريخية منظمة ومرتبطة بعضها بالجمعيات السياسية ، اضافة الى وجود مؤسسات مجتمع مدينة مهنية وحقوقية ونسائية شديدة التنوع والارتباط بالسياسة .

وجود شارع مجيش سياسياً منذ خمسينيات القرن الماضي ، وقابل للحراك السياسي الجماهيري الواسع والملتزم .

اجراء الملك اتصالات ببعض القيادات السياسية ، وتأكيده لها أنه شخصياً يفكر في اجراء مراجعة تقيمية لتجربة ما بعد الميثاق الوطني ، الذي مر عليه عام في 14 شباط / فبراير 2011 عشرة اعوام على العمل به أي اجراء تقييم لفترة ما بعد الميثاق الديمقراطية ومن ثم تطوير العملية الديمقراطية .

وجود اكثر من (300) معتقل ينتظرون المحاكمة منذ بضعة شهور ، وينتمون أساساً الى جمعيتين انشقتا عن الوفاق الجمعية الأم ، ورفضتا الاندماج في الحياة البرلمانية ، وآمنتا بضرورة تجييش الشارع في كثير من المناسبات .

أما عن موقف الاتحاد الأوروبي من احداث البحرين والاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في 14 شباط / فبراير 2011 ، فقد قال روبرت كوير المستشار الاول لرئيسة الشؤون الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون : " أصبح الوضع لايطاق في هذه الجزيرة الصغيرة (البحرين) من حق استعادة السلطات المحلية استعادة الهدوء والنظام وهذا ما فعلوه ولكن عن طريق الحوار " . (fakhro،2011:520:521).

ومن هنا يفهم أن دول الاتحاد الأوروبي تحبذ الحوار بين القيادات السياسية في البحرين للوصول للتفاهم المشترك من أجل المحافظة على الاستقرار .

وقد دعا الاتحاد الأوروبي ازاء قلقه حول قمع التظاهرات التي اندلعت في 14 شباط / فبراير 2011 في البحرين ، وطوال هذا العام بانتظام من خلال المفوضية السامية وقرارات المجلس الى احترام الحقوق الاساسية للشعب البحريني بما في ذلك الحق في التعبير عن الرأي والتجمع ، وطالب بفتح تحقيقات حول انتهاكات حقوق الانسان ، كما أعرب عن قلقه ازاء

الاحكام الصادرة ضد ممثلي المجتمع المدني والمعارضة السياسية ، وطالب باعادة النظر في الاحكام ، ورحب الاتحاد الأوروبي باصدار تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في تشرين ثاني / نوفمبر 2011 ودعا الى حوار بناء وطني. (السرحان ، 2013 : 119).

ثانياً : موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية الاخرى .

في المغرب :

وعلى ضوء الاحداث والتطورات في تونس ومصر وليبيا ، بالاضافة الى نزول أعداد غفيرة من الشعب المغربي الى الشارع في تظاهرات سلمية في 20 فبراير 2011 ، قام الملك محمد السادس في المغرب ، حيث النظام الملكي مطلق ، بالمبادرة الحكيمة نحو انشاء لجنة مؤلفة من شخصيات وفعاليات مغربية جديرة بالثقة لاقتراح تعديلات دستورية تضع المغرب في اتجاه التحول نحو نظام ملكي دستوري ، وقد قدمت اللجنة مسودة موافقة الأغلبية العظظمى للشعب ، وعلى أثره ، تم اجراء انتخابات نزيهة فاز فيها الحزب الحائز على أكثرية المقاعد برئاسة مجلس الوزراء ، كما تم تشكيل حكومة أئتلافية تتكون من خمسة احزاب بضمان قاعدة عريضة داخل مجلس النواب الجديد . (pelkeziz،:2012:27:53) .

على الرغم من أن المعادلة الدستورية الجديدة تشكل مزيجاً غريباً يستجيب لمختلف اطراف الحياة السياسية المغربية الحية منذ الاستقلال ، الا انها لاتزال بعيدة عن تحقيق نظام دستوري ملكي ، مع انها اخذت العديد من الخطوات بهذا الاتجاه ، حيث أنها لايزال بحوزة الملك العديد من السلطات الى جانب لقب " امير المؤمنين " . وقد نجح الملك محمد السادس في تهدئة مطالب الشعب المغربي بشكل عام . ولذلك لم يكن من الممكن توفر العوامل التي يمكن ان تؤدي الى الثورة الحقيقية في المغرب ، ولعل السبب يعود الى التركيبة السياسية والبيئة الخاصة بالمغرب . (pelkeziz،:2012:27:53) .

وقد دعا الاتحاد الأوروبي الى اصلاحات دستورية واجتماعية والى الحوار بين المتظاهرين والدولة ، وتلبية مطالب المحتجين ، وضمانات سياسية لحرية التعبير ، والمساواة الاجتماعية للمرأة وحقوق لغوية للمتحدثين بلغات الاقليات واستقلال القضاء . (بلقزيز ، 2012: 52-53) .

في عمان :

فقد حكم السلطان قابوس السلطنة العمانية سدة الحكم في 23 تموز / يوليو 1970 ، وهو يعمل منذ ذلك الحين على تفادي تغيير النظام جذرياً ، مع اصلاحات تدريجية محسوبة ومنضبطة نسبياً بالمعايير الخليجية ، ففي عام 1973 ، على سبيل المثال لجأ السلطان قابوس الى طلب يد العون والمساعدات العسكرية من شاه ايران الذي أرسل اليه نخبة من الفرق الايرانية ، والطيارات المروحية ، وبدعم من القوات البريطانية (SAS) وأطراف اخرى . (جعبوب ، 2010 : 5-27) .

وكانت تلك المساعدات والمعونات والمعدات العسكرية من أجل قمع ثورة ظفار الدموية التي كانت قد طالت . وعلى الرغم من قيام انتفاضة سلمية في عمان . والتي انطلقت في 18 كانون الثاني / يناير 2011 ، متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع 2011 ونجاح الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية اللتين اطاحتا بالرئيسين ابن علي وحسني مبارك ، حيث قاد العمانيون من الشباب الاحتجاجات التي طالبت باصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ، الا ان السلطان قابوس سرعان ما قرأ الاشارات وتداركها قبل تطورها ، وبالتالي استطاع استباق الاحداث عن طريق اتباع عدد من التدابير الذكية ، حيث أذعن لمطالب المتظاهرين الرئيسية ، ثم اقال بعض العناصر من الحكومة ، وانتهى باجراء عدد من التعديلات الدستورية ، وهي تدابير أخمدت نار الانتفاضة بدون أن تعني عدم اتقادها في المستقبل ، وهذا ما طالب به الاتحاد الأوروبي بالنسبة لعمان من خلال الحوار بين الدولة والمحتجين ، والقيام باصلاحات سياسية ودستورية واجتماعية ، والمحافظة على حقوق الانسان . (بلقزيز . 2012 : 352) .

في الأردن :

شهد الاردن في 13 تشرين الثاني 2011 احتجاجات واسعة تفجرت في اعقاب قرار الحكومة رفع الدعم عن المشتقات النفطية . وعمت هذه الاحتجاجات على مدار اكثر من اسبوع، ومازالت تداعياتها مستمرة ، وقد أطلق الناشطون السياسيون وكتاب الرآي اسم "هبة تشرين" و " انتفاضة تشرين" على ماجرى خلال الايام الاولى الأربعة من رفع الاسعار في محاكاة لهبة انتفاضة نيسان/ ابريل 1989 والتي تفجرت في اعقاب رفع اسعار المحروقات ، وقادت بدورها الى انفتاح سياسي في الأردن ، واعادة الحياة النيابية ، والغاء الاحكام العرفية. (المشاقبة ، 2013 : 75-77) .

وكانت الاسباب الرئيسية لتلك الاحتجاجات تردي الاحوال الاقتصادية وغلاء الاسعار وانتشار البطالة وانتشار الفساد السياسي والاقتصادي والاداري ، وقد بدأت هذه الاحتجاجات

بمسيرات منذ 4 / كانون الثاني / يناير 2011 ، واستمرت لعدة اسابيع ، وكان موقف الاتحاد الأوروبي أن دعا جميع الاطراف الى الحوار ،والقيام بالاصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والمحافظة على الاستقرار ، وحقوق الانسان والمتظاهرين ، والى تجنب الاصطدام بين الاطراف المعنية . (بلقزيز، 2012 : 353) .

الدول العربية الاخرى :

ففي الجزائر حدثت حملة احتجاجات في يناير 2011 إلا أنها لم تنجح ، وقادت هذه الاحتجاجات احزاب المعارضة بالاضافة الى الشباب الجزائريين اللذين طالبوا باصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية .

في جيبوتي التي تقع على الساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا ، شارك اكثر من ثلاثين الفاً في احتجاجات يوم الجمعة 18 شباط / فبراير 2011 احتجاجاً على حكم الرئيس عمر غيلة وعلى حكم الدكتاتورية وغياب الديمقراطية ، وغياب الطبقة المتوسطة انتهت سلميا.

وفي العراق حدثت موجة احتجاجات شعبية مطلع 2011 ، قاد هذه الاحتجاجات الشباب العراقي الذي طالب بالقضاء على الفساد ، وايجاد فرص عمل لاعداد كبيرة من العاطلين عن العمل خاصة حملة الشهادات الجامعية ، والقيام باصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ، وعلى رأس تلك المطالب اطلاق سراح السجينات المعتقلات بدون تهم وايقاف عمليات المداهمات والاعتقالات غير المبررة .

وفي فلسطين انطلقت احتجاجات شعبية في 13 شباط / فبراير 2011 قام بها مجموعة من الشباب الفلسطيني احتجاجاً على سياسات الاحتلال والاعتقالات ، والمطالبة باستعادة الوحدة الوطنية بين فتح وحماس ، ورفع الحصار عن قطاع غزة .

اما في الكويت فقد حدثت احتجاجات شعبية في مطلع 2011 وهي سلسلة احتجاجات شعبية انطلقت من منتصف 2011 ، وكان أول من استخدم كلمة "ارحل" ضد رئيس الوزراء، وطالبت هذه الاحتجاجات باصلاحات اجتماعية واقتصادية ، والاطاحة برئيس الوزراء ناصر محمد الصباح وانتهت هذه الاحتجاجات باقالة الحكومة ، وحل مجلس الامة الكويتي حل دستوري .

وفي السعودية قامت احتجاجات في مطلع2011 متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي ، حيث طالبت تلك الاحتجاجات بمكافحة الفساد ، والاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وحدثت موجة احتجاجات في السودان وموريتانيا ولبنان والاحواز العراقية وكلها طالبت بالاصلاحات وحل المشاكل الداخلية والقضاء على الفساد والطائفية .

وكان الاتحاد الأوروبي قد دعا في كل الاحتجاجات الى الحوار البناء بين المحتجين والدولة ، والقيام بالاصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبناء اجراءات تحافظ على حقوق المواطن وحرية الرأي والتعبير . (بلقزيز، 2012 : 354) .

المطلب الثاني:

موقف الاتحاد الأوروبي من الازمة السورية المستمرة

تشكل سوريا حالة استثنائية ، حيث أنه لأسباب مختلفة عن ظروف ليبيا لم تتوفر في سوريا العناصر الرئيسية الكفيلة بنجاح ثورة ذات طبيعة سلمية ، اذ بدأت المظاهرات بالتشكل في سوريا بعد أن نجح الشعب التونسي والمصري في كسر حاجز الخوف واسقاط انظمته المستبدة ، وعلى الرغم من أن المظاهرات في سوريا بدأت سلمية في الفترة الأولى ، إلا أنها سرعان ما تحولت الى مظاهرات عنيفة كرد فعل لاستراتيجيات القبضة الحديدية المستخدمة من طرف النظام السوري . والجدير بالذكر أن الشعب السوري منقسم دينياً وطائفياً وعرقياً ، ولم يشارك بالتالي معظم ابنائه في المظاهرات ، كابناء مدينة دمشق وحلب، متخذين موقفاً موالياً أو سلبياً لنظام الرئيس الاسد والاسباب مختلفة. (كيلو ،2011 : 7-19) .

شهدت العديد من المدن الرئيسية في سوريا كمدينة حمص وحماه وجوارها من دير الزور وإدلب والزبداني ، وكانت مدينة حماة قد شهدت عام 1982 هجمات شرسة من قبل الرئيس السوري السابق حافظ الاسد ، ضد عناصر اسلامية من جماعة الاخوان المسلمين في سوريا اللذين كانوا شنوا هجمات على القوات الحكومية السورية حينذاك . كما يساهم في الثورة السورية عناصر منشقة من الجيش السوري ويسمى (الجيش السوري الحر) ، كما أن هناك عناصر من السلفيين والإخوان المسلمين المسلحين، وثمة ادعاءات امريكية واوروبية رسمية على وجود عناصر فاعلة تابعة لجماعة القاعدة(النصرة) ، بالاضافة الى عناصر من الحرس الثوري الايراني وحزب الله اللبناني ، والذين لم يتوانوا على استعمال قدراتهم المسلحة المدمرة ضد المعارضة ، والجيش السوري الحر. (كيلو ، 2011 :7-19).

لم يتمكن أي من الطرفين حتى اليوم، من حسم المعركة لصالحه في سوريا، ولكن يبدو أن ميزان القوى لايزال يرجح لصالح نظام الرئيس بشار الاسد . وفي كل الاحوال ، فمع أن مجموعات من الشعب استطاعت "كسر حاجز الخوف" ، ونزلت الى الشارع في مواجهة قوات النظام ، إلا أن بقاء الجيش السوري موالياً للنظام بالاضافة الى انقسام الشعب السوري بين مؤيد للنظام وسلبي ومعاد له حال دون نجاح الثورة السورية حتى اليوم، لكن رغم ذلك ما زالت الازمة السورية تراوح مكانها نحو طريق مسدود . (kil،2011:931:999) . وفي هذا المطلب سنتناول القسمين التاليين وهما :

أولاً : ميكانزمات (آليات) الأزمة السورية .

ثانياً : موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة السورية 2010 -2014 .

أولاً : ميكانزمات (آليات) الأزمة السورية (نقاط الضعف والقوة) :

تتوافر لدى النظام السوري نقاط قوة ، ويتمثل أبرزها في تمركز السلطات بيد الرئيس، وقوة الاجهزة الأمنية وتعددها ، حيث يقوم عليها جنرالات شديدو الولاء للنظام بحكم المصالح التي تجمعها ، كما أن الفرقة الرابعة من الجيش ، والتي يسيطر عليها شقيق الرئيس، اضافة الى قوات الحرس الجمهوري وكلتاهما من قوات النخبة ذات التدريب القوي والمميز، تعد من أبرز نقاط القوة لدى النظام ، ويضاف الى ذلك التحالف القوي بين سوريا وايران وحزب الله ، وحلفاء سوريا من القوى الدولية مثل روسيا والصين ، وفي المنحنى السياسي ، فإن النظام متماسك ، حيث لم يشهد استقالة أي من مسؤوليه حتى الآن وإن القرب الجغرافي والحدودي من اسرائيل يدفع اوروبا وامريكا الى التخوف من مجيء نظام يهدد وجود الدولة اليهودية ، فضلاً عن أن النظام السوري يعتمد على كتلة بشرية تبلغ ما يقارب من ثلاثة ملايين مواطن شديدة الولاء له لاعتبارات متعددة ، وأخيراً يشار الى الدور المتميز للنظام في احتضان المقاومة ودعمها في وجه المشاريع الامريكية والاستعمارية في كل من لبنان وفلسطين والعراق . (karam ،2012:1:3) .

أما فيما يتعلق بنقاط ضعف النظام السوري فيمكن تسجيل اربع من النقاط : أولها اتهامه بالاعتماد على طائفة لاتشكل أغلبية الشعب ، وثانيها استمرار الدور المركزي للأمن والحزب وجمود البنية السياسية للنظام ، وعدم قدرته على تبني خيارات سياسية فعالة للخروج من الأزمة ، وثالثها حدوث انقسامات في الجيش ، رغم انها دون المستوى الذي يمكن أن يؤثر على قوة النظام ، وآخرها تزايد تدهور شرعية النظام على المستوى العربي والاقليمي (موقف تركيا المناهض للحل الأمني الذي يتبناه النظام) ، وبدء تململ حلفائه (تراجع الموقف الايراني اعلامياً ومطالبته النظام بوقف العنف ضد الشعب) ، جراء تأخره في اجراء الاصلاحات التي وعد بها ، وجراء النهج القمعي الذي يتبعه في وجه الاحتجاجات الشعبية . (kilO،2012:440:444) .

وفي المقابل يمتلك الثوار في سوريا جملة من نقاط القوة ، أبرزها اصرارهم على مواصلة الثورة ، واكتسابها زخماً شعبياً متواصلاً رغم تزايد عدد القتلى ، واستغلالهم للاعلام ولقنوات التواصل الاجتماعي من أجل الترويج لثورتهم وكشف اعمال الأمن القمعية ، كما أن عدالة مطالبهم وبساطتها ، وسلمية ثورتهم ، شكلت سبباً من أسباب القوة القوة لديهم ، يضاف الى ذلك وجود عدد كبير من قوى المعارضة في الخارج يسمح بحرية التواصل مع المجتمع الدولي . ويندرج في سياق نقاط القوة الاتفاق على اللجان التنسيقية التي تتولى تنظيم

المظاهرات من إعداد للشعارات وغيرها داخل البلاد ، وهو ما أفضى إلى القدرة على تنظيم المظاهرات والاجتماعات سواء في الليل أو في النهار ، وختاماً يشار الى اتساع الرقعة الجغرافية التي تغطيها المظاهرات لتعم أغلب انحاء البلاد . (keller ، 2012:7:8) .

أما مايندرج في سياق نقاط الضعف لدى الثوار في سوريا فتتلخص في سبع من النقاط:

أولها وجود معارضة تفتقر الى التنظيم والوحدة السياسية . وثانيها عدم اتفاقها على رؤية سياسية واضحة كفيلة باقناع جزء كبير من المجتمع الدولي بالبديل عن النظام (في حالة سقوطه) ، ويليها عدم انخراط شرائح ذات ثقل في المجتمع السوري في الثورة ، مثل شريحة التجار . ورابعها ضعف مشاركة كل من مدينتي دمشق وحلب بثقلهما في الثورة ، وخامسها عدم مقدرة الثوار على الاعتصام في بدايات الثورة في ميدان رئيسي كميدان التحرير في مصر ، أو ساحة التغيير في اليمن ليكون رمزاً للثورة ودليلاً على قوتها ، وسادسها أن تحركات المعارضة في الخارج ما زالت متواضعه ولم تستطع أن تحدث اختراقاً مهماً في البنية السياسية للنظام رغم تمتعها بقدر كبير من الثقافة والمعرفة ، وأما اخر نقاط الضعف فتتمثل في عدم قناعة المجتمع الدولي ومنها أوروبا بأن الثورة تحقق مصالحه ، مم أطال عمرها ، الامر الذي تسبب بتردد الموقف الامريكي والأوروبي على وجه الخصوص . (2012:8:9 ، keller) .

وفي سوريا قد يكون لتغيير النظام الأثر الكبير على الصعيد السياسي ، فدمشق ومعها القاهرة والرياض ، تعد الاضلاع الرئيسية لمثلث التضامن العربي ، حيث تجلت مظاهر هذا التضامن في حرب تشرين أو 7 / اكتوبر عام 1973 حيث كانت القاهرة ودمشق في خندق واحد ومعهما الرياض ، إلا أن توقيع القاهرة اتفاقية السلام مع اسرائيل وارتمائها في احضان الولايات المتحدة ، ومن بعدها تحالف دمشق مع طهران ، اسخط الرياض ، وتبعثرت اضلاع مثلث التضامن ، وتباعدت عن بعضها البعض لتدخل الدول العربية ، في مرحلة التمزق والانحطاط ، وكان من المؤمل به نجاح الثورة في سوريا باسقاط النظام القائم أو تعديله وتحقيق تقارب بينها وبين كل من مصر والسعودية قد يخلق منظومة تحالفات جديدة لها تداعياتها على الصراع العربي – الاسرائيلي ، اضافة الى تأثيرها استراتيجياً على دول الجوار (ايران وتركيا) هذا الامر الذي قد يزعج ويقض مضاجع أوروبا وامريكا واسرائيل لأن مصالحهم تتمثل في عدم التقارب بين دمشق والقاهرة والرياض . (عبد الكريم واخرون، 2012 : 52)

ثانياً : موقف الاتحاد الأوروبي من استمرار الازمة السورية 2010 -2014

إن الازمة التي تشهدها سوريا اليوم تشكل الطريق المسدود الذي وصلت اليه الحال بين قوى النظام والمعارضة السورية المسلحة والتي ليست موحدة ، وبالتالي لاتمتلك برنامجاً مستقبلياً موحداً كذلك ، ولا بديلاً واضحاً يمكن أن يقنع الكثير من السوريين بالانضمام اليها ، وبينما تدعم تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي (قطر، السعودية) والولايات المتحدة الامريكية ، بالاضافة الى بعض دول الاتحاد الأوروبي كفرنسا الانتفاضة السورية معنوياً ومادياً في بعض الاحيان ، فإن إيران وروسيا والصين تقف بالمقابل وراء النظام السوري ، كما يقدم لبنان والعراق دعماً نسبياً له ، وعلى الرغم من دعم الجامعة العربية ومجلس الامن الدولي ، فقد فشلت كل المحاولات الاقليمية والدولية لخلع الرئيس بشار الاسد أو الضغط عليه للتنحي عن الرئاسة . خلافاً لحالة ليبيا فمن المستبعد الذهاب الى حل عسكري للأزمة يتضمن تدخلاً عسكرياً خارجياً . أما النظام فيبقى مقاوماً لما يتعرض له ، وقد لجأ الى استراتيجية مواجهة تجمع بين وعود تنفيذ اصلاحات سياسية وتشديد الاستراتيجيات الأمنية لقمع الانتفاضة الشعبية ، بحيث أنه استجابة للبعد السياسي للأزمة ، قام الرئيس بتفصيل نموذج دستوري جديد" على مقاسه " وقيامه باستفتاء شعبي حوله في 26 شباط / فبراير 2012 وقد سبقه مشروع قانون انتخابي جديد ، وقانون اعلام ، وآخر للآحزاب الذي يتيح نظرياً ، التعددية السياسية.(karam ، 2012:1:3) .

إن الاصلاحات السياسية التي قام بها النظام السوري حققت بعض المطالب التي دعت اليها المعارضة والانتفاضة ، لكنها في الواقع أحادية تماماً ، ولم تمر بمراحل الحوار أو المفاوضات مع الطرف الأخر ، والجدير بالذكر أيضاً أن الاصلاحات السياسية المعتمدة ، على الأقل نظرياً الغت دور حزب البعث السوري الذي كان مسيطراً بالكامل على الحياة السياسية في سوريا منذ 1963 ، وأدخلت نظام التعددية الحزبية ، بالإضافة الى دعمها لبعض الحقوق الديمقراطية الأساسية الأخرى . وقد تمت المصادقة على مشروع الدستور الجديد بعد خضوعه لاستفتاء شعبي في 26 شباط / فبراير 2012 بمشاركة 57% من الأصوات ، وبتأييد 89% من الناخبين مقابل اعتراض 10% وغياب 1% عن التصويت. (2012:1:2، bbardum bin ،karam) .

وكما كان متوقعاً نددت بعض دول الاتحاد الأوروبي ومنها فرنسا ، والتي كانت ميالة الى تنحية الرئيس بشار الاسد من منصبه ، بمشروع الدستور ونتائج الاستفتاء الشعبي عليه ، من دون تقديم اسباب أو اعتبارات سديدة حول انعكاس هذه المبادرات إيجابياً أو سلبياً في الاستجابة لمطالب المعارضة ، حيث دعاها غيدو فيستر فيله وزير خارجية المانيا ب " بالمهزلة " واعتبر عمليات التصويت صورية ، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية اعتبرتها " مثيرة للسخرية " على لسان هيلاري كلينتون وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية.(The daily star،2012:1:2) .

ومن جانب آخر ، فقد تعرضت سوريا للعديد من الضربات الموجعة جراء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها اولاً من الولايات المتحدة الامريكية ومن الاتحاد الأوروبي ، تم من قبل الجامعه العربية . (The daily star،1:2) .

وفي 29 نيسان / ابريل 2011 اصدر المجلس الأوروبي قراراً أبدى فيه قلقه البالغ عن الحالة في سوريا وانتشار قوات الامن والجيش في عدة مدن سورية ، وقال أن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة العنف القمعي بما فيه استخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين السلميين الذي تسبب بموت العديد منهم والاعتقال التعسفي حيث ناشد القوات السورية بضبط النفس بدلاً من القمع ، ودانت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون بأشد العبارات القمع الوحشي في سوريا ، ذلك خلال لقائها وفد من المعارضة السورية . وقد عمل وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الى ارجاع القرار بشأن رفع حظر الاسلحة عن سوريا ، الأمر الذي قد يمكن بريطانيا وفرنسا من تزويد المعارضة بالسلاح الى اجتماع لاحق جراء الانقسامات التي تشق الدول الأعضاء ، حيث ترى الاغلبية أن تزويد المعارضة بالسلاح يتناقض مع الرغبة في دعم جهود مبعوث الامم المتحدة الاخضر الابراهيمي من أجل ايجاد حل سياسي . (السرحان ، 2013 : 122) .

وفي هذا الصدد ، وفي ضوء موقف الاتحاد الأوروبي من الازمة والنظام في سوريا، فقد اتخذ الاتحاد الأوروبي قراراً يمنع طائرات الخطوط الجوية السورية من استخدام مطارات الاتحاد المشتركة ، ويأتي هذا القرار بعد العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الحكومة السورية ، تضمنت " حضر سفر28 شخصية سورية لدول الاتحاد ، وتجميد ارصدتهم ، بالإضافة لشركتين سوريتين " ، وكان دبلوماسيون اوروبيون قد أشاروا الى أن الاتحاد

الأوروبي يعتزم فرض عقوبات وسيشدد على صناعة السلاح السوري وسيمنع المسؤولين السوريين من السفر الى أوروبا لعرقلة حصول النظام السوري على الاموال ، ومن أجل زيادة الضغوطات على النظام السوري ,(wordpres، 2012:1:2)

أما موقف الاتحاد الأوروبي من تسليح المعارضة السورية ، والتي كانت بحاجة الى السلاح لمقاومة النظام السوري وجيشه ، أذ أن منسقة السياسة الخارجية الأوروبية كاثرين اشتون، اوضحت أن الاتحاد يعمل على إيجاد موقف واضح حول ما يمكننا القيام به من الناحية القانونية حول تزويد المعارضة السورية بالاسلحة . حيث يذكر أن بريطانيا وفرنسا اقترحتا تزويد المعارضة في مناطق نفوذها بالسلاح ، فيما رأت الاغلبية أن رفع الحظر وتزويد السوريين بالسلاح يمثل صب الزيت على النار ، ولهذا ارجأ الوزراء الأوروبيون النظر في مسألة رفع الحظر الى وقت أخر . (السرحان ، 2013 : 123) .

وقد أظهر الاتحاد الأوروبي خلافاً جلياً بين دوله بخصوص قضية تسليح المعارضة، حيث أبدت كاثرين اشتون موقفاً متحفظاً من مسألة التسليح للمعارضة ، فيما رأى وزير الخارجية الفرنسي السابق آلان جوبيه أن تسليح المعارضة السورية سيتيح إعادة التوازن بين المعارضة والنظام السوري. ومن ناحية أخرى ترى كاثرين اشتون أنه لايجب التسرع في رفع الخطر عن تقرير الاسلحة الى سوريا ، وفتح قنوات لتزويد المعارضة السورية بها ، وكانت اشتون قد قالت أمام منتدى بروكسل في هذا المجال " قبل أن تقرر هذا الامر علينا أن نفكر بعناية شديدة وبشكل جيد للغاية في التداعيات التي يمكن أن تنجم عن ذلك " وكانت قد طرحت سؤالاً حول ما إذا كان رفع الخطر عن تقديم السلاح الى سوريا يعني أن تغدوا اطراف أخرى حذوه ، لكنها لم تشر صراحة الى روسيا وايران ، وتسائلت عما إذا كان تزويد المعارضة بالسلاح يسهم في الحيلولة دون قتل الناس أم انه سيحل المشكلة السورية ، وقالت أن أي فعل لايغني في النهاية عن عملية سياسية لحل الازمة السورية ، وقد دعت اشتون الى توخي الحذر بشأن مسعى فرنسا لرفع الخطر يفرضه الاتحاد على توريد الاسلحة الى سوريا ، لمساعدة مقاتلي المعارضة.(العرب ، 2013 : 1-2).

وفي موقف متطور من الأزمة السورية دعا الاتحاد الأوروبي الى انشاء مجموعة تعاون مع كل من روسيا وايران والعمل على وقف الحرب الأهلية في سوريا ، وعلقت على ما

قالته فردريكا مورغيني ، مسؤولة السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي بعد قرار دعم خطة ميستورا وسط خلافات بين دول الاتحاد حول امكانية استفادة الرئيس السوري من الخطة، وقد أشارت صحيفة "وول ستريت جورنال" الى ان الاتحاد الأوروبي كان حذراً في التعاون مع كل من طهران وموسكو حول سوريا ، إلا أن كل الجهود الدولية وخاصة جهود الاتحاد الأوروبي فشلت في التوصل الى حل سلمي للازمة في سوريا(درويش ، 2014 : 3).

ومجمل القول ان مواقف الاتحاد الأوروبي من الازمة السورية كانت تتلخص بما يلي:

1) دعم المعارضة السورية ضد النظام السوري ، ولكنه دعم معنوي اكثر منه دعماً مالياً وعسكرياً .
2) ادراج شخصيات من النظام السوري على قائمة العقوبات وتجميد أموالهم في اوروبا .
3) موقف حازم ومتشدد ازاء تنحي الرئيس السوري بشار الاسد .
4) موقف متردد حول تسليح المعارضة السورية .
5) موقف متطور ظهر بعن النصف الثاني من عام 2014 حول ضرورة تعاون الاتحاد الأوروبي مع روسيا وايران حول وقف الحرب الاهلية السورية .

الخاتمة

منذ بدء الثورة التونسية في كانون الثاني / ديسمبر 2010 شهد العالم العربي موجة من الاحتجاجات الشعبية كانت تطالب بالكرامة والديمقراطية والخبز معاً ، والعدالة الاجتماعية ، وعلى الرغم من اهمية هذه الاحتجاجات (الثورات) فقد سارع الاتحاد الأوروبي الى الاعتراف بهذه التحديات الناجمة عن مرحلة الانتقال السياسي والاقتصادي ، التي تواجهها المنطقة برمتها ، واعترف كذلك بالحاجة الى اعتماد نهج جديد في علاقاته مع دول الجوار في الجنوب .

ركزت هذه الدراسة في فصولها ومباحثها ومطالبها على موقف الاتحاد الأوروبي من الاحتجاجات الشعبية العربية 2010 -2014 ، إذ أن استجابة الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية للربيع العربي استجابة مبكرة بدأت في آذار / مارس 2011 خلال البيان الاعلامي المشترك لممثله السامي كاثرين اشتون واقتراح المفوضية :" شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار مع المتوسط " ويركز هذا البيان الاعلامي على الحاجة إلى دعم الاتحاد الأوروبي للمطالبة للمشاركة السياسية والكرامة والحرية وفرص العمل دعماً كاملاً ، كما يقوم بوضع منهج مبني على احترام القيم العالمية والمصالح المشتركة .

إن الاستجابة المتأخرة لردة الفعل التي أبداها الاتحاد الأوروبي على الاحتجاجات الشعبية العربية ، والتي بدأت تلك الاستجابة في آذار / مارس 2011 ، لم تأتي من فراغ بل جاءت نتيجة مواقفها من الهجرة القسرية غير الشرعية ، واللاجئين لمنطقة الجنوب ، وقضايا الطاقة ، وصعود الاسلام السياسي في المنطقة ، في الوقت الذي كانت تعاني اوروبا من أزمات مالية واقتصادية ، ربما جعلتها تفكر ما هي الخطوات القادمة ، وكيف تتعامل مع تلك الاحتجاجات في مناطق ذات أهمية كبرى بالنسبة لأوروبا ، ذلك لأن معظم مصالحها الحيوية في البلدان العربية وخاصة مناطق الربيع العربي .

ولغة المصالح الأوروبية لم تنطلق تجاه الثورات العربية من النقطة نفسها التي انطلقت فيها من بعض القضايا الاستراتيجية والقومية الحساسة فيما يتعلق بالصراع العربي- الاسرائيلي والقضية الفلسطينية .

أن الاتحاد الأوروبي يقوم في علاقاته الدولية على مفهوم سياسة المصالح المشتركة التي تحكم العلاقات بين الدول ، فليست الاخلاق والعواطف ما يحكم تلك العلاقات ، وترتكز تلك المصالح على علاقات الشركة الأورومتوسطية ، وكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، ومكافحة الارهاب الدولي وقضايا حقوق الانسان ، حيث تؤمن أوروبا بأن دعم قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم العربي يوفر الدعم والحماية الكاملة لدول أوروبا من قيام أنظمة حكم راديكالية دينية قد تهدد مصالح اوروبا والغرب .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج مفادها :

1) السياسة الخارجية الأوروبية تقوم على مبدأ ضمان أمن اسرائيل بالدرجة الأولى وتفوقها في المنطقة ، إذ أن العلاقات بين اسرائيل والاتحاد الأوروبي شهدت تطوراً سريعاً في الأونة الاخيرة ، وخاصة في الفترة التي سبقت الاحتجاجات الشعبية العربية أي قبل عام 2010 ، بالإضافة الى المبادىء الاخرى وهي الديمقراطية وحقوق الانسان والتي يراد منها في نهاية الأمر تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للاتحاد الأوروبي .
2) ردة فعل الاتحاد الأوروبي المتأخرة على أحداث الربيع العربي ، والتي بدأت الاستجابة له اعتباراً من شهر آذار / مارس 2011 من بدء الثورة التونسية التي بدأت في كانون الثاني/ ديسمبر 2010 . انما جاءت بسبب الاشكالات بين دول الاتحاد الأوروبي على قضايا وملفات مرتبطة بامدادات النفط ، وأمن المتوسط ، والهجرة غير الشرعية والارهاب ، وكانت ثورات الربيع العربي مفاجأة لأوروبا التي لم تكن تتوقعها .
3) مع انطلاقة الشرارة الأولى للثورات العربية في تونس سارعت السياسة الخارجية الأوروبية لتغيير سياستها تجاه المنطقة العربية إذ سرعان ما احتلت ملفات الهجرة في شمال افريقيا وجنوب الصحراء سلم أولويات الاتحاد الأوروبي عقب الثورة التونسية والمصرية والليبية ، وقد أظهرت ايطاليا وفرنسا تعاطفاً مع الثورات العربية ولكن هذا التعاطف مبني على مصالح أوروبا مع الانظمة العربية ، ومن أجل الحفاظ على التفاهمات القائمة بين حكومات تلك الدول والاتحاد الأوروبي واستمرار الحفاظ على التفاهمات القائمة بين حكومات تلك الدول والاتحاد الأوروبي واستمرار الحفاظ على مصالح أوروبا في شمال افريقيا وجنوب الصحراء فيما يتعلق بقوانين منع الهجرة التي كانت تؤدي فيها الانظمة العربية دور الشرطي الحارس للجنوب الأوروبي في منع انطلاق قوارب الهجرة من سواحل المتوسط نحو جنوب اوروبا .

4) إن اوروبا ما زالت تقف ضد المقاومة العربية والمشاريع الداعية الى لجم الصهيونية والاطماع الغربية ، في المنطقة العربية ، وقد ظهر هذا واضحاً في مؤتمر الشراكة الأورومتوسطية المنعقد في تشرين الثاني / نوفمبر 2005، إذ أن الشراكة الموقف العدائي الأوروبي كان واضحاً من المنطقة العربية حينما تغيب عن المؤتمر ستة من بين ثمانية رؤساء الربيع العربي إلا أن ذلك جاء من أجل مصالحها الحيوية والاستراتيجية في المنطقة .

5) حرص الاتحاد الأوروبي على ديمومة العلاقات التي تربطها بالدول العربية ، انطلاقاً من مصالحها الجيوسياسية ، والجيواستراتيجية والاقتصادية ، لما اكتسبته المنطقة العربية في منظور المصالح الأوروبية ، بسبب الجوار الجغرافي وامتلاك الدول العربية العديد من الثروات والموارد الاقتصادية وخاصة النفط واعتبار البلاد العربية سوقاً مهماً لتصريف المنتجات الصناعية ، وهذا ما يجعل ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية من أولويات السياسة الخارجية الأوروبية .

6) إن المحددات التي ذكرت في الدراسة من محددات اقتصادية، وسياسية، وأمنية، واستراتيجية ، وضعت السياسة الغربية في وضع تجعل الاتحاد الأوروبي يساند القضايا العربية ، ويقف تارة الى جانب الشعوب ، وتارة الى جانب الانظمة السياسية حسب الكفة الراجحة حتى يحقق الاتحاد مصالح شعوبه، ويحافظ في الدرجة الأولى على أمن اسرائيل .

ثانيا : التوصيات

بناءاً على النتائج التي توصلت اليها الدراسة ، توصي الدراسة بما يلي :

1) ينبغي على دول الاتحاد الأوروبي تفعيل مراكز البحوث والدراسات بشكل أفضل ، وتشجيعها على العمل بشكل يجعلها تتنبأ بالاحداث المستقبلية كالثورات العربية التي كانت مفاجأة لأوروبا ، والدليل على ذلك هو تأخر استجابة أوروبا لبناء موقف من تلك الثورات .

2) ينبغي على أوروبا اجراء المزيد من الدراسات والابحاث حول قضايا الأمن والهجرة والارهاب ، وحقوق الانسان ، وربط نتائج تلك الدراسات بالاوضاع في بلدان الربيع العربي ، وخاصة دول شمال أفريقيا .

3) ينبغي على دول الاتحاد الأوروبي تغيير الصورة النمطية عن العرب ، وخاصة بعد ثورات الربيع التي أثبتت أن الانسان العربي انسان حي وقادر على تغيير مجرى تاريخ بصورة مفاجأة ، ودون سابق انذار ، كما حصل في تونس ومصر وليبيا ، وتغيير أنظمتها الاستبدادية .

4) ينبغي على الاتحاد الأوروبي تعديل مساره وسياسته في خوفه المستمر على أمن اسرائيل . إذ أن ثورات الربيع العربي اثبتت بأن إسرائيل ليست بمنأى عن الاحداث ، وان الانسان العربي الذي استطاع ان يقتلع الانظمة الدكتاتورية الفاسدة من جذورها قادر على اقتلاع اسرائيل من جذورها ، وأن العملية تحتاج إلى نوعاً من الإرادة والتنسيق فقط .

5) ينبغي على الاتحاد الأوروبي بدعم الديمقراطية ، وحقوق الانسان والعمل مع البلدان العربية في مقاومة الارهاب والجماعات الارهابية المتعصبة المتشددة، ويتوجب على أوروبا أن تعمل بجدية مع العرب في تلك المسارات، وان لاتعتبر الديمقراطية وحقوق الانسان هي مجرد واجهات لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، لأن أمن اسرائيل ليس بمنأى عن أي جماعات متشددة ، لا بل إن اسرائيل نفسها موجود فيها عصابات صهيونية متشددة قامت بالافعال نفسها التي قامت بها الجماعات الارهابية .

6) يجب على أوروبا اثبات حذقية سلوكها الديمقراطي وحقوق الانسان تجاه البلدان العربية بالفعل لا بالقول ، وخاصة ابك الدول التي تمر بمراحل انتقالية لسوريا واليمن وليبيا وغيرها .

7) تنشيط مؤسسات ومنظمات الاتحاد الأوروبي السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية والاقليمية والأمنية لصالح الطرفين الأوروبي والعربي ، ذلك لأن الدول العربية وخاصة الخليجية هي مصدر من مصادر سعادة الانسان الأوروبي بامداده بالنفط والغاز .

8) اجراء المزيد من الدراسات والابحاث ورسائل الماجستير والدكتوراة من قبل الطلاب العرب من مختلف الجامعات ودول العالم ومراكز البحوث اللدراست للكشف عن المزيد من مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه بلدان الربيع العربي لأن هناك مواقف للاتحاد الأوروبي لم تظهر لغاية الآن ، كما في ذلك مصلحة للعرب والغرب .

قائمة المراجع

أولاً : الكتب العربية

1) اسماعيل ، سيف (2011)، المطالب الشعبية في الثورات العربية (البداية والمآلات)، من كتاب مطالب الثورات والتدخل الاجنبي ، تحرير جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان ، ط1 .
2) برغلوف ، ايريك (2013)، قضايا اقتصادية (خطة مارشال عربية) ، مركز الجزيرة للدراسات والابحاث ، الدوحة ، قطر ، ط1 .
3) بلقزيز ، عبد الاله(2011)، الربيع الى اين(افق جديد للتغير الديمقراطي ، مطبعة السفير ، وزارة الثقافة ، عمان ، ط1 .
4) بيرس ، شمعون (1994) ، الشرق الاوسط الجديد ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 .
5) جاد ، عماد (2010) ، مستقبل العلاقات العربية الأوروبية ، دراسة من كتاب (العلاقات العربية الأوروبية بعد 11 آيلول / سيبتمبر ، تحرير جمال الشلبي ، وخالد الشقران ، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 .
6) جعبوب، سالم سعيد(2010)، قيادة المجتمع نحو التغيير:التجربة التربوية لثورة ظفار (1969-1992) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 .
7) جونيير ، مواري (2005)، حرب العراق"تاريخ عسكري ميداني" ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1 .
8) جعيط، هاشم(1995)، اوروبا والاسلام صدام الثقافة الحداثة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1.
9) حقي ، سعد توفيق (2003)، علاقات العرب في مطلع القرن الحادي عشر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،ط1 .
10) الحمداني ، قحطاني(2004)، الأساسي في العلوم السياسية ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ط1 .
11) خضر ، بشارة(1993) ، أوروبا والوطن العربي(القرابة والجوار) ، ترجمة جوزيف عبدالله ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 .
12) خضر بشارة (2003) ، اوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية الى اليوم ، ترجمة منصور القاضي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط1 .

13) داودش ، يوري(2014)، الوضع الاقتصادي العربي بعد الربيع العربي، مركز تاريخي، الدوحة ، قطر، ط1 .

14) الدجاني ، احمد صدقي(1994) ، الحوار العربي الأوروبي ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ط1 .

15) الدجاني ، احمد صدقي(1976) الحوار العربي الاوروبي وجهة نظر عربية ووثائق، مكتبة الانجلو للطباعة النشر، القاهرة، ط1

16) الرشدان عبد الفتاح (2010) ، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة .

17) الرشدان ، عبد الفتاح(2010) ، اوروبا والعرب والشراكة الأوروبية المتوسطية ، دراسة في كتاب (العلاقات العربية الأوروبية بعد 11 آيلول(الواقع والآفاق) ، تحرير جمال الشلبي وخالد الشقران ، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 .

18) السيد ، سليم محمد (1989)، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط1 .

19) السيد ، عمرو محمد عبدالرحمن(2014)، العلاقات الأوروبية المتوسطية والتعاون في قضايا التحول الديمقراطي وحقوق الانسان (دراسة حالة العلاقات الأوروبية-المصرية) ، 1995-2006 ، المركز الديمقراطي العربي ، قسم الدراسات والبرامج الدولية ، القاهرة .

20) سيف ، ابراهيم (2001) ، إعادة النظر في العلاقات الأوروبية المتوسطية ، مركز تارينجي للشرق الاوسط ، الدوحة ، قطر ، ط1 .

21) الشاوي ، توفيق(1971)، الدبلوماسية والميكافيلية في العلاقات العربية – الامريكية خلال عشرين عاما"1947-1967" ، دراسة وتحليل حول كتاب (لعبة الشعوب) ، منشورات العصر الحديث ، القاهرة ، ط1 .

22) الشلبي جمال(2000)العرب واوروبا (رؤية سياسية) معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، دار الفارس، عمان، ط1.

23) الشلبي ، جمال وخالد الشقران (2010)، العلاقات العربية الأوروبية بعد "11 آيلول (الواقع والآفاق)، دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، ط1 .

24) الصباح عبد الرحمن (1981)، السوق الاوروبية المشتركة(دراسة تحليلية)، وزارة الخارجية، الدوحة، ط1.
25) الطويل ، ناصر ،(2011)، المطالب الشعبية في الثورات (البداية والمآلات)، من كتاب (مطالب الثورات العربية والتدخل الاجنبي)، تحرير جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، ط1 .
26) عبد الكريم ، ابراهيم (2012) ، تقرير موقف الثورات العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عمان ، الأردن ، ط1 .
27) علوش ، ابراهيم وآخرون(2011)، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي (الدلالات الواقعية والافاق المستقبلية) ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، ط1 .
28) فرحات ، محمد فائز واخرون(2004) ، ابعاد التحول الديمقراطي في تونس، من كتاب(ابعاد التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، تحرير منيسي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ط1 .
29) ماضي ، عبد الفتاح (2007)، القضايا الدولية المعاصرة ، معهد البحرين للتنمية السياسية ، المنامة ، البحرين ، ط1 .
30) المديني ، توفيق(1989)، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دار الزاوية ، تونس ، ط1 .
31) مصطفى ، نادية (2013)، الديمقراطيات العالمية من منظور غربي ونحو منظور إسلامي في علم العلاقات الدولية. مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة ، ط1 .
32) ناصيف ، حقي(1987)، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، كركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 .
33) نافعة، حسن(2004) ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 .
34) الهزايمة، محمد عوض(1999)، السياسة الخارجية الأردنية (في النظرية والتطبيق) ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 .

ثانيا : الدوريات :

1) ابراهيم ، احمد(2014)، مؤتمر اقتصادي يبحث تعزيز الشراكة العربية الأوروبية في القاهرة ، مجلة الرياض الاقتصادي ، عدد خاص ، الاحد 12 تشرين اول / اكتوبر .

2) بيبرس، نادية(2004)، الشراكة الأوروبية المتوسطية وحوار الثقافات ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 155 .

3) بلقزيز ، عبد الاله (2012)، المغرب الى اين؟ المغرب والانتقال الديمقراطي (التعديلات الدستورية المغربية ."سياقاتها ونتائجها "، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 392، تشرين اول /اكتوبر.

4) بيومي ، حسام(2010)، العلاقات الأوروبية المتوسطية وتحديات المستقبل ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد 200 ، تشرين اول / اكتوبر .

5) خضر، بشارة(1981)، الطاقة والحوار العربي-الأوروبي، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية ، الامانة العامة لجامعة الدول العربي، القاهرة ، العدد6.

6) صايج ، مصطفى (2008)، الاتحاد ن أجل المتوسط ومصير برشلونة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 174 ، تشرين اول / اكتوبر .

7) وولو، ريدرك(2005)، سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة الوطن العربي، ترجمة مركز ودراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد311.

8) العايد ، حسن (2009) ، أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الاحتجاج السياسي في مدينة معان ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ، المجلد السادس ، العدد الاول .

9) عبد الحليم، ايمان احمد(2015)، الخيار لض تركيا الى عضوية الاتحاد الأوروبي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد خاص ، كانون الثاني / 2015 .

10) عوني ، مالك(2000)، السياسة الخارجية الأمنية المشتركة ، آفاق التكامل الأوروبي الجديدة ، جلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 142 ، تشرين اول / اكتوبر .

11) فرج، انور محمد(2009)، السياسة الأوروبية – المتوسطية تجاه الشرق الاوسط ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العد 39 .

12) فيصل ، غالب(1991) ، الجانب الاقليمي في مشروع الامن الشرق اوسطي ، مجلة آفاق عربية ، بغداد ، العدد3 .

13) قانصوه ، وجيه(2001)، الاسلام والغرب بعد 11 ايلول / سيبتمبر ، جلة شؤون الاوسط ، بيروت ، العدد105 ، المجلد 145 .

14) تيلو ، ميشيل (2011)، سورية الى اين؟ مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد392، تشرين اول /اكتوبر .

15) مبيضين ، مخلد(2011)، توجهات الاتحاد الأوروبي نحو التحولات السياسية في المنطقة العربية ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، مجلد 114 ، عدد56 ، 2011 .

16) مزاحم ، هيثم (2002) ، السياسة الخارجية الامريكية بعد 11ايلول / سبتمبر، مجلة شؤون الاوسط ، بيروت ، العدد107 ، ايلول / سبتمبر .

17) المصري، شفيق(2002)، الارهاب في ميزان القانون الدولي ، مجلة شؤون الاوسط ، بيروت ، العدد 105 .

18) مطاوع ، محمد (2004) ، تطوير سياسة دفاعية مشتركة في أوروبا ، مجلة السياسة الدولية ، القتهرة ، العدد161 ، تموز / يوليو .

19) القداد ، محمد، وصايل السرحان (2013) ، الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي(بحث منشور) ، مجلة المنارة ، العدد1 ، المجلد 19، جامعة آل البيت ، المفرق .

20) النواوي ، نرمين(2000) ، الاتحاد الأوروبي والشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 142 ، تشرين اول / اكتوبر .

21) نوفل، احمد سعيد(2003) ، توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية-وعملية السلام ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، عمان، الأردن، العدد25 ، حزيران / يونيو .

ثالثا: ندوات ومحاضرات ودراسات

1) اوراق اتفاقية التجارة الحرة العميقة الشاملة (2013) ، المفاوضات العربية-الأوروبية ، الاتحاد الأوروبي ، بروكسل ، بلجيكا ، 25 / ايلول / سبتمبر 2013 .

2) اوراق مؤتمر القمة الأوروبية (2013)، وثائق المؤتمر ، وثيقة(الاوضاع في العالم العربي)، بروكسل، بلجيكا ، الخميس – الجمعه 7-8 شباط / فبراير 2013 .

3) بولشيني ، توماس (2013) ، سفير الاتحاد الأوروبي يحذر من خطر التطرف في كل الاديان ، 12 ايار / مايو 2013 ، قناة العربية ، الخرطوم ، السودان .

4) بيانات حول التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2013)، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، مصر .

5) حمدان، اسامه(2010)، مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية ، الورقة الثالثة ، الجلسة الرابعة .

6) العياري ، الشاذلي (1990) ، تجربة تونس مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة ، ورقة قدمت الى الندوة ، "القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي "، مركز دراسات الوحدة العربية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

7) الغرايبة ، مازن (1999)، ورقة بحث بعنوان:الدور في السياسة الخارجية (اطار تحليلي مقترح)، تحرير امين المشاقبة واخرون ، مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية "واقع وتطلعات"، عمان 28-29 نيسان / ابريل 1998 ، دار الحامد ، عمان .

8) الغرايبة، مازن(2995)، قراءة جديدة في محاولات الكامل العربي(ندوة الاستقلال القومي والاندماج الاقليمي في العقد الاخير من القرن العشرين منشورات جامعة ال البيت المفرق، الاردن.

9) ميثاق هيئة الامم المتحدة (1991)، المادة 51 من الميثاق ، منشورات الامم المتحدة ، نيويورك، الولايات المتحدة الامريية .

10) نافعة ، حسن (2004) ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .
11) نصوص المعاهدة الدولية لمنع ابادة الاجناس (19991)، منشورات الامم المتحدة ، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية .
12) نعوش ، صباح (2014) ، السياسة الأوروبية في اتفاقات التجارة الحرة مع الدول العربية، مركز الجزيرة الاقتصادية للدراسات والابحاث ، الدوحة ، قطر، 11 ايلول / سبتمبر.

رابعا: رسائل جامعية

1) السرحان ، برجس (2013)، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية (2001-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة جامعة آل البيت .
2) عياصرة ، خالد محمود(2013)، موقف دول الاتحاد الأوروبي ازاء الربيع العربي (2011-2013). " رسالة ماجستير غير منشورة "، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا ، الجامعة الهاشمية ، الزرقاء ، الأردن .
3) قرحالي ، سليم(1989)، مفهوم الارهاب في القانون الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الجزائر، الجزائر .
4) الكيلاني ، صالح محمود(2006)، دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة ، الكرك، الأردن .

خامسا : الصحف والمجلات:

1) اشتون، كاثرين(2011)، الاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم مصر بكافة السبل، صحيفة الشرق الاوسط، لندن ، العدد 11775، 23/شباط/2011.
2) البشر ، هاني(2014) ، محددات السياسة الخارجية الأوروبية ، صحيفة الشرق ، الرياض ، العدد 782، 24 كانون الثاني / يناير .
3) بوخدير، سليم(2007)، عشرون سنة من حكم الرئيس بن علي في تونس (عهد تغيير ام عهد ترهيب) ، صحيفة الوطن التونسية ، عدد خاص / 13/اذار/مارس.

4) درويش ، ابراهيم (2014)، تغيير في موقف الاتحاد الأوروبي بتعاونه مع روسيا وايران في الملف السوري ، صحيفة القدس العربي ، عدد خاص ، 16/كانون اول/ديسمبر 2014.
5) فهمي، علي خليل (2013)، اوروبا وحرب الديمقراطية على الربيع العربي ، جريدة عمان ، مسقط ، العدد 19527، 19 اب / اغسطس .
6) الهبيدلي، عبيدلي(2006)، العلاقات الدولية للاتحاد الأوروبي ، صحيفة الوسط، المنامة ، العدد 1520 ، 4 تشرين ثاني / نوفمبر .

سادسا: مواقع الكترونية عربية :

1) ايبوبام، رافح، (2014)، ما هي السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، انظر (موقع): www.eubam-rafah.eu/ar/node/2014
2) ايوب، خليل سامي (2011)و موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، 2 كانون اول /يناير 2011، انظر (موقع): www.ahewar.org/debat/show.art.asp /211/2011/13:15
3) تركماني، عبدالله (2013)، العرب والشراكة الأوروبية- المتوسطية، انظر (موقع): http://www.mokarabat.com/23/3/2013/15:15
4) تشامي، جوزيف (2014)، سكان أوروبا / الأمم المتحدة، صحيفة لوس انجيلوس تايمز انترناشيونال، نيويورك، انظر (موقع): www.alwatan.com/otgl.htm : www.un.com
5) تقرير وزارة الخارجية التونسية (2010)، عرض للجمهورية التونسية (العلاقات الأوروبية التونسية)، انظر(موقع):www.diplomatie.gouv/arlies-relat/2010
6) تقرير الجمعية الاقتصادية العربية- البلجيكية- اللكسموجية (2014)، تطور العلاقات الأوروبية بين الطموح و التردد، 25 ايلول/ سبتمبر، انظر (موقع):www.ablcc.org/news-events/25/9/2014/15:15
7) أبو عامود ، محمد سعد (2004) ، تأسيس الاتحاد الأروبي و تطوره ، شبكة الأهرام ديجتال ، انظر (موقع) Digital.Ahram.org.ed(articles.aspx)2004
8) تقرير مندوبة الاتحاد الأوروبي / ما الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي، انظر (موقع):eeas.europa.eu/index-arhtml/2013
9) خالد، تيسير(2006)، الشرق الأوسط الجديد، موقع الحوار المتمدن/ 30/ تموز /يوليو، انظر (موقع): www.ahewar.org/debat/show/30/7/2006/13:4

10) الدفاع العربي (2014)، الشرق الأوسط الجديد، 14 تموز/ يوليو 2004، انظر (موقع):
www.arabdefencejournal.com/14/7/2014/10:10

11) دياب،احمد (2006)، المواقف الدولية من الحرب على لبنان، مجلة السياسة الدولية، تشرين اول/ اكتوبر، انظر(موقع):
digital.ahram.org.eg/articles/11/10/2006/10:40

12) شبابيك (2014)، اوروبا في العراق –مساعدة انسانية- ام حماية مصالح، 21 / آب / اغسطس، انظر (موقع): :www.shababel.de/pw3/%3F%3D4740/21/8/2014:10

13) عامر، عادل (2014)، العلاقات العربية- الأوروبية (الشراكة الأوروبية) المتوسطية، 1/ آب/ اغسطس، انظر (الموقع):Moheet.com/details_articles/1/8/2014/15:15

14) العرب نيوز(2013) ، الموقف الأوروبي من تسليح المعارضة السورية، 19/ آذار/مارس/2013، انظر (موقع):www.alarabnews.co.uk/19/3/2013/13:25

15) غالي، ابراهيم (2004)، الاتحاد الأوروبي استراتيجية للدفاع المشترك، جريدة الأهرام، نيسان/ ابريل، انظر (موقع):digital.ahram.org.ed/articles./4/2004/10:100

16) الفريضي، نورالدين (2000)، الأطلسي يطلب التخطيط للقوات الأوروبية، صحيفة الحياة، 13 كانون أول / ديسمبر، انظر (موقع):
www.alhayatnewspaper.net/13/12/2000/11:100

17) كامل، احمد (2005)، انجازات اعلان برشلونة، قناة الجزيرة الوثائقية، الأربعاء 11/ أيار/ انظر (موقع):www.aljazeera.net/programs/fromeure/11/5/2005

18) كمال، دينا (2012)، الاتحاد الأوروبي يساند مصر في المرحلة الانتقالية، صحيفة الاهرام اليوم، القاهرة، 2012/9/13، انظر (موقع):digital.ahram.org.articles.aspx/13/9/2012/15:15

19) اللحيدان، عبدالله سعد(2011)، الثورة التونسية،2010-2011، منتديات بوابة العرب، انظر (موقع):ub.arabsgate.com/5/2/2011/12:15

20) مالمستروم، سيلينا (2014)، الاتحاد الأوروبي ينشئ مركزاً معرفياً لمحاربة الإرهاب والتطرف ، 16/ يناير/ 2014 ، انظر (موقع): -Sdrabia.com/preview-news
php/16/1/2014:11:00

21) مقاتل (2014) ، الأهمية الاستراتيجية و الجيوستراتيجية للاتحاد الأوروبي، انظر (موقع): www.moqatel.com/1/6/2014/14:30

22) مقترحات قمة هلنسكي، الأمم المتحدة، نيويورك 10 و 11 / 12/ 1999، انظر (موقع): www.un.com/9،10/12/1999/13:15

23) الموسوعة الحرة (الموسوعة الحرة)، الاتحاد الأوروبي، انظر (موقع): ar.wikipedia.org/wiki/9/9/2014/17:20

24) الموسوعة الحرة (2014)، ردود فعل حرب اسرائيل على لبنان 2006، 12/ ايار/ 2014، انظر (موقع):Ar.wikipedia.org/wikipedia/12/5/2014

25) الموسوعة الحرة (2008)، الاتحاد من أجل المتوسط، انظر (موقع):or.wikipedia.org/wiki/2008

26) الاتحاد الأوروبي، 2006، انظر (موقع): www.zuhlool.org/wiki/8/2/2006/12:10

27) اسلام تايمز (2011)، قراءة في مشهد العلاقات العربية –الأوروبية، انظر (موقع): www.islamtimes.org/ducb89b9.rhbg8bu/10/8/2011:10:10

28) ابراهيم، عبدالمجيد (2000)، القوة الأوروبية تحي تعدد الأقطاب، صحيفة الخليج، 28/ 1/ انظر (موقع): www.gulfnewspaper.net/13/12/2000/11:00

29) الاتحاد الأوروبي (2012)، (world press) ، الاتحاد الأوروبي يقرر منع الطائرات السورية من استخدام مطاراته/ 15 /تشرين اول/ اكتوبر/ 2011، انظر (موقع):syrianchang.worldpress.com/15/10/2012/13:15

30) اخبار الوطن (2012)، جامعة الدول العربية و الاتحاد الأوروبي، 11 أيلول / 2012، انظر (موقع): www.elwatannews.com/news/details/10/9/2012/13:12

31) اذاعة BBC (2010)، أزمة الديون اليونانية / 10/ايار/ مايو، انظر (موقع):www.bbc.com/10/5/2010:9:00

32) اسلام تايمز (2011)، قراءة في مشهد العلاقات العربية الأوروبية،10/ آب/ اغسطس، انظر (موقع):www.islamtimes.com/10/8/2011/13:13

33) اسلام تايمز(2011)، قراءة في مشهد العلاقات العربية – الأوروبية، انظر (موقع):www.islamtimes.org/udc89b9.rhbg8pu/10/8/2011/9:00

34) اسلام، اون لاين (2002)، قرار تعليق اتفاق الشراكة المبرمة بين اسرائيل و الاتحاد الأوروبي، من (موقع): http://www.islamonline.net./articles.news/2002/4/10/36/html.

35) البرلمان الأوروبي ، 2013، انظر (الموسوعة الحرة): http://ar.wikipedia.org/wiki/2013/5/1113:30

سابعا : الكتب الاجنبية و الدراسات الاجنبية

1) A new response to achanging neighborhood review of European borhood policy Joint communications by the hight represtative of the Union for foreign affairs and security policy and the European commission،brussless25/5/2011.
2) A partnership for democracy and shared prosperity with the southern mediternean،Joint communication to the European council، her European parliament، the European Economics and social committee and the committee if the regions،Brusseles،81 march.2011.
3) Belekzez،Abdelilah(2012)،maroco and democratic transition: Areading of the constitutional amendements theie context and results conterporary arab affairs، vol 5،no 1،January،march،2012.
4) Cameron Faraser(1999)،the foreign and security policy at European Union:past،present and future،Sheffield،acadmic press.
5) Delamater, Jhon D, (2007) and Daniel, Myers, Socail Psychology, Beimant CA, Thomas Wadsworth, ISBN978-o-09336-7.
6) EEAS-Europa،(2011)،Euro-union political،CFSP-Amman-Jordan.
7) EOS،(2003)،Iraq and peace in the world،coordiants by EOS Europe upon of the request of the European commission، Flash، Eruobaaromester 151،NOV.
8) European commission،com(2011)،383،brussels،May 25،2011

9) Fakhro، Ali mohamma، Repreussions of the Arab movement of the democracy in Bahrain (contemporary Arab affairs VOL4،No4، October 2011.

10) G8،(2011)،Declaration og G8 on the Arab spring،G8 summit of Deauville-may،2011.

11) Gause،Georgary،(2011)why middle east studies missed the arab sprin،forgein affairs(Jane-Augest).

12)Glahn،von (2001)،Law Among Nations،pxford press،London، UK، 7th ed.

13) Iain،Begg،(2011)،Europe: government and money the federal trust for fund، education and research ،1st،ed.

14) Kaplan،Morton،(1962)the Revolution world politics wiley press New York ،1st ed.

15) Khalifa،Sally،(2012)،European and the arab Revolutions from a week to aproactive Response to changing neighborhood.KFG working papers series،NO93،Freie university،Belin.

16) Killer،Bell(2013)،The missing parner،newyork times،newyork، USA، 17،September،2013.

17) Killo، Micheal، (2011)،Syria،the road to where،Contemporary،arab attairs،vol 4،no 14،October،2011.

18) Kodman،basma،(2011)،the logic of the European actors in the face of the democratic change in the arab world، in Eura-mediternean foundation to support human right defenders and democratic change: Democratic change in the Arab words، brussless.

19) Kuasch، Krestina،(2013)،the end of the southern neighbourhood papers IE،Med،Eoro Meco،No 18،Berceliona،IE MED.

20) Mollis،Rosemary،(2011)،the basic and strategies of the EU and member stats،Oxford press London،1st ،ed.

21) Oxfam‹(2011)‹power to people relaton to the arab sprin ‹Oxfam bniting Note‹nov 19/2011.

22) Sans‹Agnes Bertrand‹(2010)‹the conflict and the EU`s assistance to the puletinians in Esra bulut Agmat‹European involvement in the Arab Israeli conflict‹chaillat‹papers no 129‹European Uniuon institute for the security studies‹Dec/2010 implementation of the European neighbor policy in 2012 regional.

23) Sawani‹Yousef mohammad‹(2012) post-qadefi Libya: interactive dynamic and the political contemporary arab affairs‹Vol 5‹No1.

24) Sjursen melene‹(2001)‹the common foreign and security policy: thelimits if tntergovernmental andsearch for tpolicy global rol in sevein Anderson and Kgella‹Elrassen<making policy in Europe‹ SAGE publications LTD‹London‹2ed ed.

25) Strake‹S‹(1994)‹ Internatonal Law‹ Oxford press‹ London‹UK 11th ed.

26) Witeng‹Dick and Anthony Dworkin‹(2012)‹Apower Audit ofEu-north Africa relation‹London:European council on foreign Relations.

ثامناً ـ مواقع الكترونية اجنبية

1) Arabic‹(2014)‹arab-europ releations‹25/9/(site): www.abicc.org/news-events/25/9/2011/ 10:11.
2) European union‹(2012)‹ULF coorperation council‹(ccc)trade stalisti 21/9/2012:10:10 http://trade.ec.europ.eu-doclib-docs-2006-sebtember-tradeoct
3) Charges-ashx‹(2012) Lebanon issues warrant for 3 syrians involved in aramstrade‹the daily star‹3/11/2011:
4) http:((www.dailystar.com‹ib‹news/local-news/2011/nov-31153061.
5) Syrian Arrested in Beirut on arms smyggling changes‹ the daily star‹ 31/3/2012 : http :// www.dailystar.com./b/news/politics/2011/october/31/152627-syreian-arrested-in beirut-on-arms susmuggling.

الملاحق

ملحق رقم(1)

خارطة الاتحاد الاوروبي



ملحق رقم (2)

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

يصف الاتحاد الأوربي الدول الأوربية إلى ثلاث تصنيفات

- دول أعضاء : جدول رقم (1)
- دول مرشحة : جدول رقم (2)
- دول أوروبية : تسعى إلى الانضمام (جدول رقم 3).
- يبلغ عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ثمانية وعشرون دولة وهم :

الدولة	سنة الانضمام	النظام السياسي	العاصمة	العملة	الدولة	سنة الانضمام	النظام السياسي	العاصمة	العملة
ألمانيا	1957	جمهوري فيدرالي	برلين	يورو	فنلدا	1995	جمهوري	هلنكي	يورو
ايطاليا	1957	جمهوري	روما	يورو	استونيا	2004	جمهوري	تالين	يورو
بلجيكا	1957	ملكي دستوري	بروكسل	يورو	بولندا	2004	جمهوري	وارسو	زلوتي
فرنسا	1957	جمهوري	باريس	يورو	التشيك	2004	جمهوري	براغ	كرونة تشيكية
لوكسمبورج	1957	ملكي دستوري	لوكسمبورج	يورو	سلوفاكيا	2004	جمهوري	برانيلا	يورو
هولندا	1957	ملكي دستوري	أمستردام	يورو	سلوفينا	2004	جمهوري	ليوبليانا	يورو
الدنمارك	1973	ملكي دستوري	لوبنهاغن	كرونة دنماركية	قبرص	2004	جمهوري	نيقوسيا	يورو
المملكة المتحدة	1973	مكي دستوري	لندن	جنية إسترليني	لاتفيا	2004	جمهوري	ريغا	يورو
ايرلندا	1973	جمهوري	دبلن	يورو	ليتونيا	2004	جمهوري	فيلنيوس	يورو
اليونان	1981	جمهوري	أثينا	يورو	مالطا	2004	جمهوري	فالتيا	يورو
اسبانيا	1986	ملكي دستوري	مدريد	يورو	المجر	2004	جمهوري	بودابست	فونت مجري
البرتغال	1986	جمهوري	لشبونة	يورو	بلغاريا	2007	جمهوري	صوفيا	ليف بلغاري
السويد	1995	ملكي دستوري	ستوكهولم	كرونا	رومانيا	2007	جمهوري	بوفارست	اليو روماني
النمسا	1995	جمهوري فيدرالي	فينا	يورو	كرواتيا	2013	جمهوري	زغرب	كونا كرواتية

المصدر : المركز الإعلامي الألماني ، وزارة الخارجية الألمانية -www.almano info.diplo

ملحق رقم (3)

دول مرشحة للاتحاد الأوروبي

الدولة	النظام السياسي	العاصمة	العملة	ملاحظات
اندورا	ولاية برلمانية مشتركة	اندور لافيا	يورو	
أرمينيا	جمهري	بريفان	درام	
أذربيجان	جمهوري	باكو	مانات أذربيجان	
بيلاروسيا	جمهوري	مينسك	ربول بلا روسي	
البوسنة والهرسك	جمهوري	سرايفيو	مارك بوسني	تسعى للانضمام أكن ليست مرشحة بعد
ليختفاشين	أميري	فادوز	فرنك سويسري	عضو في الشوق الأوروبية المشتركة
مولدفيا	جمهوري	كيشيناو	ليو مولودفي	
موناكوا	اميري	موناكو	يورر	
النرويج	ملكي	أوسلو	كرونة نزويجية	
روسيا	جمهوري فيدرالي	موسكو	روبل	
سان مارينو	جمهوري	سان مارينو	يورر	
سويسرا	جمهوري فيدرالي	فرنك سويسري	عضو في اتفاقية شنعين	
أوكرانيا	جمهوري	كيف	هريفنا اوكرانية	
الفاتكيان	بابوي كاثوليكي	الفاتكيان	يورو	
جورجيا	جمهوري	تبلسي	لاري جورجي	

المصدر : المركز الإعلامي الألماني وزارة الخارجية الألمانية www.almani-info.diplo

ملحق رقم (3)

الدول التي تسعى للانضمام للاتحاد الأوروبي

الدولة	النظام السياسي	العاصمة	العملة	ملاحظات
ألبانيا	جمهوري	تيران	ليك الباني	
أيسلندا	جمهوري	ريكيافيك	كرونة اسيلندية	
الجبل الأسود	جمهوري	بودورغور تيا	يورو	
صربيا	جمهوري	بالغراد	دينار	
مقدونيا	جمهوري	سكوبيه	دينار	
تركيا	جمهوري	أنقرة	ليرة	

المصدر : المركز الإعلامي الألماني وزارة الخارجية الألمانية www.almani-info.diplo

ملحق رقم (4)

أحداث الاتحاد الأوروبي

التاريخ	الحدث
1951	معاهدة باريس :تكوين (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب) من قبل 6دول أوروبية وهي ألمانيا، وفرنسا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج .
1957	معاهدة روما إنشاء (الجماعة الاقتصادية الأوروبية) + (الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية) من قبل أوروبا.
1967	دمج الجماعات الثلاث السابقة في الجماعة الأوروبية
1968	دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ وتم إلغاء الجمارك المتبقية على التجارة البينية وإحلال التعرفة الخارجية الموحدة محل التعريفات الجمركية الوطنية.
1973	انضمام بريطانيا ، ايرلندا ، الدنمارك، إلى الجماعة الأوروبية، وتأسيس أوروبا.
1979	إجراء أول انتخابات لأعضاء البرلمان الأوروبي وبشكل مباشر بناء على مبادرة ألمانية فرنسية ESM تم تأسيس النظام النقدي الأوروبي.
1981	انضمام اليونان إلى (الجماعة الأوروبية) وتأسيس أوروبا.
1985	وقعت كل من ألمانيا وفرنسا ودول البينو لوكس على اتفاقية شجن لإلغاء التفتيشات الحدودية.
1986	انضمام اسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الأوروبية ، وتأسيس أوروبا 12.
1990	بداية المرحلة الأولى للاقتصاد النقدي WWU وتحرير حركة رؤوس الأموال والتقارب بين السياسات الاقتصادية وسياسات العملة في الدول الأعضاء.
1993	دخول اتفاقية الاتحاد الأوروبي (اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ)
1994	بداية المرحلة الثانية على طريق الاتحاد الاقتصادي والنقدي wwu وتأسيس بيت العملة الأوروبي.
1995	انضمام فنلندا والسويد والنمسا للاتحاد الأوروبي وتأسيس أوروبا 15
1997	تعاون اكبر في مجالات القضاء والسياسة الداخلية والسياسة الأمنية والخارجية المشتركة وتوقيع معاهدة أمستردام.
1998	بداية مفاوضات مع(المجر، بولندا، استويتنا، التشيك، سلوفينيا وقبرص)
1999	دخول اتفاقية أمستردام حيز التنفيذ ونعيت خافيز سولانا الممثل الأعلى للسياسة

التاريخ	الحدث
	الأمنية والخارجية المشتركة وانتخابات البرلمان الأوروبي في جميع الدول الأعضاء
2000	بداية مفاوضات الانضمام مع (بلغاريا ، ولا تفيا، وليتوانيا، ومالطا ورومانيا، وسلوفاكيا) والمجلس الأوروبي في نيس ولاحتفال بإعلان ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.
2002	إدخال اليورو كعملة نقدية وبداية عمل مجلس الحكماء الأوروبي برئاسة فاليري جنسياكر دنسان
2003	مجلس الحكماء يقدم مسودة اتفاقية حول دستور أوروبا
2004	انضمام بولندا، المجر، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيتا، استونيا ، ليتونيا، لاتفايا، قبرص، مالطا، للاتحاد الأوروبي 25.
2007	انضمام كل من : رومانيا وبلغاريا للاتحاد الأوربي

المصدر : برجس ، حابس السرحان، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية (2001-2012) رسالة ماجستير غير منشورة، معهخد بين الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، 2013، ص23 نقلا عن المركز الإعلامي الألماني وزارة الخارجية الألمانية www.almani-info.diplo